جامعة المسيلة

كلية: العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : العلوم التجارية

الرقم التسلسلي :.....

مذكرة مكملة لنيل شهادة : الماجستير

تخصص :علوم تجارية فرع : إدارة أعمال

العنوان

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للقضاء على التبعية الغذائية في الجزائر

-دراسة حالة ملبنة الحضنة –

إعداد الطالب

إسماعيل اللبي

تاريخ المناقشة:2013/04/28

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د: يعقوبي محمد	أستاذ محاضر(أ)	جامعة المسيلة	رئيسا
أ.د: رفاع مقران	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا ومقر
د: بن الطاهر حسين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	مناقشا
د: بلعباس رابح	أستاذ محاضر (ب)	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية2012 /2013

الإهـــــــــــــداء

الحمد لله أولا وآخرا الذي أمدني بالقوة والصبر على المواصلة وإنجاز هذا العمل, الذي ما يسعني الأمر في هذا المقام إلا الشكر والحمد لله .

أهديه إلى من جعل النظرة إليهما عبادة، الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما.

وكما أهديه إلى زوجتي وإبنتي العزيزة رودينة .

وأهديه في الأخير إلى كافة الأصدقاء .

إسماعيل الليي

كلمـــــة شكـــــر

أولا أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى إنجاز هذا العمل المتواضع .

من لا يشكر الله لا يشكر الناس، أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور: رفاع مقران والذي لم يبخل علي بأية معلومة في موضوع الرسالة، وكذلك أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة والحكم على الرسالة.

كذلك أتوجه بالشكر إلى السيد: قدة عبد الجبار والذي ساعدني في ترجمة بعض المراجع الخاصة بالرسالة والذي لم يبخل علي رغم ضيق وقته، وأتوجه بالشكر إلى الصديق العزيز أحمد سوداء.

إسماعيل الليي

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	7
(02)	المقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المؤسسات الكبيرة	12
(03)	مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات	13
(04)	تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2009	14
(05)	مؤشرات التجارة الخارجية	14
(06)	تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 1982-1984	20
(07)	توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1983-1987)	21
(08)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1994-2006	23
(09)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2010	24
(10)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالولايات الاثني عشرة الأولى من حيث عدد المؤسسات الخاصة	26
(11)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية حسب الجهات لسنة 2010	27
(12)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية حسب قطاعات النشاط لسنة 2010	29

(13)	قطاعات النشاطات المهيمنة ذات الطابع المعنوي	30
(14)	التطور الحاصل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاطات المهيمنة بين سنتي 2009-2010	31
(15)	نتائج الأمن الغذائي العالمي ـــــــــــــــ جانفي 2013	36
(16)	ترتيب الدول المتوسطية حسب الأمن الغذائي العالمي ـــــــــــ جانفي 2013	37
(17)	تطور نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمارات المحققة خلال الفترة (1967-1979)	47
(18)	تطور نصيب الزراعة من خلال ميزانيات الاستثمار السنوية (1991-1998)	48
(19)	الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر 2008-2009	50
(20)	تصنيف الأراضي الصالحة للزراعة	51
(21)	الاستهلاك الغذائي السنوي المتوسط للفرد الجزائري	53
(22)	هيكل استهلاك العائلات بين الجزائر والمغرب وتونس سنة 2007	54
(23)	مقارنة الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا	55
(24)	تطور هيكل إستهلاك العائلات خلال الفترة 1969 - 2010	56
(25)	تطور أسعار بعض المواد الغذائية	58
(26)	قيمة المواد الغذائية المستوردة من قبل الجزائر خلال الفترة (2002-2007)	59

(27)	تطور قيمة المواد الغذائية المستورد من قبل الجزائر خلال الفترة 2008-2010	60
(28)	تطور الكميات المستوردة من الزيت الخام من 2001 إلى 2008	67
(29)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية والغذائية في الجزائر 2003-2008	70
(30)	تطور إنتاج عرض مجمع giplait من الحليب خلال1996-2006	81
(31)	واردات الجزائر من الأبقار من سنة 2001- 2008	89

(32)	تطور تجميع الحليب خلال الفترة 1992-2006	90
(33)	تطور واردات الحليب خلال الفترة 2006 - 2010	95
(34)	تطور رقم الأعمال	105
(35)	أهم الموارد المستخدمة ومصادرها	115
(36)	تطور عدد المنتجين للحليب الطازج من 2009 إلى أفريل 2012	120
(37)	توزيع عدد المنتجين حسب بلديات الولاية لسنة 2011	122
(38)	تطور عدد المجمعين من سنة 2009 إلى أفريل 2012	123
(39)	تطور عدد الأبقار المنتجة للحليب من سنة 2009 إلى أفريل 2012	124
(40)	توزيع الأبقار المنتجة للحليب عبر بلديات الولاية لسنة 2011	126
(41)	تطور تجميع الحليب الطازج لملبنة الحضنة	127

(42)	توزيع إنتاج الحليب الطازج عبر بلديات الولاية لسنة 2011	129
(43)	سعر الحليب الجاف المستورد	131
(44)	تطور إنتاج المؤسسة من الحليب	132

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1994–2006	23
(2)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2010	27
(3)	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة2010	28
(4)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2010	29
(5)	قطاعات النشاطات المهيمنة	31
(6)	تطور إنتاج الحليب في الجزائر	82
(7)	تطور رقم أعمال المؤسسة	610
(8)	الهيكل التنظيمي لملبنة الحضنة	111
(9)	توزيع الحصة السوقية بين المؤسسات في السوق الوطنية	114
(10)	تطور عدد المنتجين للحليب الطازج	120
(11)	تطور عدد المجمعين	123
(12)	تطور عدد الأبقار المنتجة للحليب	124
(13)	تطور تجميع الحليب الطازج لملبنة الحضنة	127

(14)	سعر الحليب الجاف المستورد	321
(15)	تطور إنتاج المؤسسة من الحليب	313

فهرس المحتويات

الاهداء

التشكرات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس المحتويات

مقدمة عامة:

الباب الأول: مدخل تمهيدي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشكلة الغذائية في الجزائر..... 1

تمهيد: 2

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....3

تمهيد:..... 4

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها..... 5

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها.....5

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 5

الفرع الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....8

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني 13

الفرع الأول: المساهمة في التشغيل.....13

الفرع الثاني: المساهمة في القيمة المضافة.....14

الفرع الثالث: المساهمة في التجارة الخارجية.....14

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة15

الفرع الأول: الصعوبات الداخلية..... 15

الفرع الثاني: الصعوبات الخارجية.....16

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....18

المطلب الأول: تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....18

الفرع الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1962–1979.....18

الفرع الثاني: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1980–1993.....19

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1994–2006.....22

المطلب الثاني: خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.....25

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....25

الفرع الثاني: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 28

الفرع الثالث: النشاطات المهيمنة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة....30

خلاصة الفصل:..... 33

الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الجزائر.....34

تمهيد:..... 35

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائي وأبعاده..... 36

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي..... 36
الفرع الأول: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي.....36
الفرع الثاني: تعريف منظمة الأغذية والزراعة(FAO).....37
الفرع الثالث: تعريف البنك الدولي..... 37
المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائي..... 38
الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية..... 38
الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية 40
الفرع الثالث: الأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لمشكلة الغذاء 41
المبحث الثاني: المشكلة الغذائية وأبعادها في الجزائر 44
المطلب الأول: المشكلة الغذائية في الجزائر 44
الفرع الأول: توصيف المشكلة الغذائية 44
الفرع الثاني: أسباب المشكلة الغذائية 45
المطلب الثاني: أبعاد المشكلة الغذائية في الجزائر 50
الفرع الأول: البعد الطبيعي 50
الفرع الثاني: البعد الديمغرافي 52
الفرع الثالث: البعد الاقتصادي 56
الفرع الرابع: البعد السياسي 59
المبحث الثالث: الصناعات الغذائية في الجزائر 61

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها 61

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية 61

الفرع الثاني: أهمية الصناعة الغذائية 63

المطلب الثاني: أهم فروع الإنتاج الصناعي الغذائي 65

الفرع الأول: فرع الحبوب 65

الفرع الثاني: فرع الزيوت النباتية 67

الفرع الثالث: فرع صناعة السكر 68

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع

الصناعات الغذائية.....69

الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

للصناعات الغذائية.....71

الفرع الثاني: دوافع الشراكة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع

الصناعات الغذائية.....73

خلاصة الفصل:.....74

الباب الثاني: مكانة صناعة الحليب مع التطبيق على ملبنة الحضنة..... 75

تمهيد: 76

الفصل الثالث: مكانة صناعة الحليب في الجزائر 77

تمهيد: 78

المبحث الأول: تطور إنتاج الحليب والسياسات المتبعة في الجزائر 79

المطلب الأول: نشأة وتطور صناعة الحليب في الجزائر 79

الفرع الأول: نشأة صناعة الحليب 79

الفرع الثاني: تطور إنتاج الحليب 80

المطلب الثاني: السياسات المتبعة لإنتاج الحليب في الجزائر وتعزيز

الاستراتيجيات 83

الفرع الأول: سياسة إرساء تعزيز إنتاج الحليب 83

الفرع الثاني: سياسة إعادة الاعتبار لصناعة الحليب 85

المبحث الثاني: سلسلة الأعمال لصناعة الحليب 88

المطلب الأول: إنتاج وتجميع الحليب الطبيعي 88

المطلب الثاني: استيراد مسحوق الحليب 94

خلاصة الفصل:.....96

الفصل الرابع: دراسة حالة ملبنة الحضنة 97

تمهيد:..... 98

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة 99

المطلب الأول: منهجية البحث 99

الفرع الأول: مجال دراسة الحالة 99

الفرع الثاني: مبررات اختيار ميدان الدراسة 100

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات 100

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة ميدان الدراسة 100

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة 100

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة وآفاقها 103

المطلب الثالث: البيئة الصناعية لملبنة الحضنة..... 112

الفرع الأول: المنافسة بين المؤسسات القائمة..... 112

الفرع الثاني: استراتيجية المورد لدى ملبنة الحضنة..... 114

الفرع الثالث: استراتيجية الزبائن لدى ملبنة الحضنة..... 115

الفرع الرابع: استراتيجيات أخرى..... 116

المبحث الثاني: سياسة تجميع الحليب الطازج في ملبنة الحضنة ودورها

في التقليل من التبعية.....118

المطب الأول: تجميع حليب البقر.....118

الفرع الأول: دعم الدولة للحليب الطازج 118

الفرع الثاني: تجميع الحليب الطازج.....119

الفرع الثالث: تطور عدد المنتجين..... 120

الفرع الرابع: تطور عدد المجمعين..... 123

الفرع الخامس: تطور عد الأبقار المنتجة للحليب..... 124

الفرع السادس: تطور تجميع الحليب الطازج..... 127

المطلب الثاني: أثر تجميع الحليب على تخفيض فاتورة استيراد المسحوق131

الفرع الأول: السعر المرجعي للتر الواحد من الحليب الجاف المستورد. 131

الفرع الثاني: مقارنة إنتاج الحليب عن طريق المسحوق المستورد وعن طريق التجميع..... 132

الفرع الثالث: انخفاض واردات الجزائر من مسحوق الحليب.....134

الفرع الرابع: رفع علاوات دعم مصانع الحليب التي تستعمل الحليب الطازج..... 134

خلاصةالفصل:..... 136

خاتمة عامة: 137

النتائج:..... 138

التوصيات:..... 139

قائمة المراجع: 142

مقدمة عامة

تمهيد

في الجزائر حيث ظل التوجيه المركزي والتسيير الإداري الأحادي مهيمنا على الحياة الاقتصادية منذ الاستقلال، بحيث اهتمت الدولة طوال ثلاث عقود من البناء الاقتصادي بالمؤسسات الكبرى تماشيا مع سياسة الصناعة المصنعة وأقطاب النمو، ونظرية أن الصناعة هي التي تجر عربة النمو، التي حاولت اختصار المسافة نحو التقدم الصناعي والاقتصادي ولم يعط اهتمام كامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبرت كقطاع ثانوي، إلا أن الظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر في أواخر الثمانينات حتمت عليها إعادة النظر في السياسة المتبعة ، باعتماد جملة من الإصلاحات الهيكلية التي كانت ممر حتمي للدخول في اقتصاد السوق والاندماج في حركية الاقتصاد العالمي.

وبما أن الجزائر من الدول النامية وتسعى كبقية دول العالم إلى تحقيق تنمية اقتصادية وخاصة في السنوات الأخيرة، وبعد اتخاذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وكذلك إتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي، وتطويرها، وخاصة مع الظروف الراهنة وكذلك مع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، وما ينجم عنه من منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية، وكذلك مع انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة مما يفرض عليها النهوض على الأقل بالصناعات الصغيرة وخاصة في قطاع الصناعات الغذائية، يعني ذلك وضع حجر الأساس لتحقيق الأمن الغذائي وكذلك القضاء على مشكلة الغذاء في الجزائر.

في الحقيقة أن هذه المشكلة قديمة الوجود وقد ظهرت بأشكال مختلفة, عرفها عصرنا منذ أوائل الخمسينات من القرن الماضي, حيث بدأ يتضاءل الإنتاج الغذائي في العالم الثالث على عكس الدول المتقدمة التي ازداد فيها وبنسبة كبيرة، هذا أدى إلى إختلال التوازن في توفير الغذاء للأفراد عبر العالم، وتغير التركيب السوقي للغذاء لصالح الدول المتقدمة والتي أصبحت تصدره للدول النامية وبأسعار تخدم مصالحها، لا تراعي فيها الجانب الاجتماعي ولا الإنساني، وهذا الإستغلال زاد من اتساع الهوة بين الدول المحتكرة

للغذاء والدول المحتاجة له مثل دول إفريقيا، آسيا وأمريكا اللاتينية التي تجمع ملايين الأفراد الجائعة سيما أن هذه الدول لا تخلو من إحدى المشاكل التالية: التصحر، الجفاف الاضطرابات السياسية والنزاعات الداخلية، إضافة إلى زيادة النمو الديموغرافي السريع.

والجزائر ليست أوفر حظا من هذه الدول لأنها تعاني نفس المشكلة لوجود نفس الأسباب فهي تعاني تبعية غذائية كبيرة، لأن سياستها الفلاحية فشلت في تحقيق الأمن الغذائي لأفرادها، حيث استمرت الدولة في استيراد كل المواد الغذائية سواء التي عجزت عن توفيرها محليا أو المواد الاستهلاكية التي يمكن إنتاجها محليا وذلك لمواكبة الطلب المتزايد على الغذاء تماشيا مع النمو السكاني السريع في الجزائر.

فمشكلة الأمن الغذائي أصبحت الشغل الشاغل للدولة فهي تعاني من هذه الظاهرة منذ مطلع السبعينات إلى يومنا هذا، وللقضاء على التبعية الغذائية يجب إعطاء أهمية بالغة للقطاع الزراعي والذي بدوره يقوم بتموين الصناعات الغذائية وكذلك تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال الصناعات الغذائية بصفة عامة وحول مادة استهلاكية أساسية وهي مادة الحليب بصفة خاصة، فهذه المادة تخص الفلاحة كمادة أولية، وقطاع الصناعة كمادة تحويلية، أي من حليب الأبقار إلى حليب مبستر ومعبأ في أكياس أو قارورات. وتشكل صناعة الحليب في الجزائر ثاني شعبة في فرع الصناعات الغذائية بعد شعبة الحبوب.

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية:

- ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في التقليص من التبعية الغذائية؟

- ويتفرع التساؤل العام إلى جملة من الأسئلة الفرعية:

– ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما هي المشاكل التي تعيق نموها؟

– ما هي أبعاد الأمن الغذائي؟

– ما هي أبعاد المشكلة الغذائية في الجزائر؟

– ما مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية؟

– ما حجم تبعية الجزائر من حيث استيراد مسحوق الحليب؟

– ما نسبة تجميع حليب البقر؟

2– أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى :

1– التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القيام بمسح لمختلف التعاريف المعطاة لهذا القطاع، اعتمادا على بعض ما قدمته بعض المنظمات الدولية.

2– دراسة أبعاد الأمن الغذائي.

3– تحليل المشكلة الغذائية في الجزائر.

4– توضيح مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر.

4– دراسة مكانة صناعة الحليب في الجزائر.

5– تقييم تبعية الجزائر للسوق الخارجي من حيث استيراد المادة الأولية لإنتاج الحليب.

6– استنباط نسبة مساهمة تجميع الحليب الطازج(le lait cru) في تصنيع الحليب.

3– مبررات اختيار الموضوع:

ترجع أسباب اختيار الموضوع للعوامل التالية:

– قلة الدراسات حول هذا الموضوع.

– فاتورة المواد الغذائية في ارتفاع مستمر منذ مطلع السبعينات إلى يومنا هذا.

- يعتبر الحليب مادة أساسية في حياة الإنسان.
- وقوع البلاد في تبعية غذائية تهدد أمنها الاقتصادي.
- الرغبة الشخصية للموضوع ومحاولة الإلمام بجوانبه.

4- الفرضيات:

لتحديد معالم نتائج الدراسة انطلقنا من الفرضيات التالية:

- رغم ما تتمتع به الجزائر من قدرات فلاحية متنوعة، إلا أنها تعيش مشكلة غذائية فعلية.
- إن اهتمام الحكومة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية يؤدى إلى التقليص من التبعية الغذائية.
- إن تبعية الجزائر من حيث استيراد مسحوق الحليب يعد عبئا كبيرا يجب التخفيف منه.
- إن الدعم المقدم من طرف الدولة للتربية الحيوانية كفيل بتحسين مردودية الأبقار الحلوب ومن ثم تقليص واردات الحليب.

5- منهجية الدراسة:

لكي نعطي البحث حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مكوناته، وبالتالي من بلورة رؤية تساعد للإجابة على الإشكالية باقتراح حلول موضوعية وواقعية لأن كل البرامج التي طبقت في الجزائر في هذا الميدان فشلت ، لهذا نعتمد على منهجين وفقا لمتطلبات الدراسة التي تستند على النموذج البرغماتي [1]، وذلك بدراسة الأفعال عبر سلسلة الأعمال من المواد الأولية إلى المستهلك النهائي. هذه السلسلة تعتمد على دراسة سلسلة القيمة[2] نظرا لأخذها بعين الإعتبار للعناصر الأكثر أهمية في دراسة سلسلة الأعمال.

[1] Refaa Mokrane, Les impacts et le management stratégique des technologies de l'information dans les entreprises, Thèse de Doctorat, Université d'Auvergne-Clermont 1, 1991

[2] Refaa Mokrane, « La PME/PMI algérienne et la maîtrise des processus métiers. Cas des ERP/CRM/SCM », Revue de l'IRD, 2007.

الباب الأول: تناولنا فيه العناصر الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الغذائية وكذلك المشكلة الغذائية في الجزائر، بحيث تم الاعتماد على قائمة متنوعة من الكتب والملتقيات الحديثة المتخصصة في هذا المجال، وبلغتين (العربية والفرنسية) وعلى مواقع من الانترنت.

الباب الثاني: ويمثل الجانب العملي من الدراسة ولقد تم الاعتماد فيه على تجميع البيانات من مصادر وطنية موثوقة، كالديوان الوطني للإحصائيات وكذلك على دراسات وأبحاث بعض المتخصصين الجزائريين في مجال الحليب، وتم إستخدام منهج دراسة الحالة من خلال إنتقاء ملبنة الحضنة، وإستخدام مختلف الأدوات لجمع المعلومات حول مساهمتها في التخفيف من التبعية وذلك من خلال المقابلات الشخصية والوثائق المعطاة من قبل المؤسسة محل الدراسة بالإضافة إلى عدة أدوات أخرى.

6- الدراسات السابقة

الدراسة الأولى:

بعنوان: **الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي - دراسة حالة الجزائر**- أطروحة دكتوراه من طرف الباحث، فوزي عبد الرزاق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.

ولقد قام الباحث بدراسة تقييميه لفرع الصناعات الغذائية وأثره على الناحية الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة 1995 - 2004 في ظل التحولات الجارية التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتي عاد من خلالها إلى نظام تلعب فيه آليات السوق دورا أكبر مما جعل النشاط الخاص يحظى باهتمام أكبر من طرف الدولة، وبالخصوص في فرع الصناعات الغذائية، وهذا في ظل قوانين وبيئة اقتصادية تبسط نفوذها على كل الدول من خلال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما لها من آثار على هذه الاستثمارات.

واحتوت هذه الدراسة على ستة فصول حيث تطرق في الفصل الأول إلى طبيعة المشكلة الغذائية في العالم، وتطرق في الفصل الثاني إلى دور الصناعات الغذائية في حل المشكلة الغذائية. أما الفصل الثالث فقد احتوى على الأوضاع الاقتصادية بالجزائر ومحددات الاستثمار في الصناعات الغذائية خلال الفترة 1962-1995.

أما الفصل الرابع فقد تطرق فيه إلى دور القطاع الفلاحي في تموين الصناعات الغذائية. واحتوى كذلك الفصل الخامس على واقع ومكانة الصناعات الغذائية بالجزائر في ظل تحديات تحرير السوق للفترة 1999-2004.

أما الفصل السادس فقد تطرق فيه إلى أثر الصناعات الغذائية على الاقتصاد الوطني في ظل التوجه الجديد للدولة.

الدراسة الثانية:

بعنوان **مساهمة شعبة إنتاج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر،** رسالة ماجستير، من إعداد الباحثة، براحو فافة سهيلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003/2002.

وقد قامت الباحثة بالإجابة على الإشكالية الرئيسية التالية: ماهي مساعي الجزائر في تحقيق أمنها الغذائي إزاء مادة الحليب والوسائل الموظفة لمواجهة طلب المستهلك الجزائري أمام تزايد سعر الحليب والعراقيل التي تواجه شعبة إنتاج الحليب في كل من القطاع العام والخاص في الجزائر؟

كما احتوت الدراسة على ثلاثة فصول:

حيث تناولت في الفصل الأول مكانة صناعة الحليب في الاقتصاد الوطني، مكانة الحليب في الاستهلاك والصناعات الغذائية، ارتباط الجزائر بالسوق الخارجي واعتمادها على استيراد المواد الأولية.

وتم التطرق في الفصل الثاني إلى تشجيع إعادة شعبة الحليب من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية لتحقيق أكبر نسب للإدماج، مكانة تربية الماشية في القطاع الفلاحي(حالة الأبقار)، برنامج إعادة تأهيل شعبة الحليب في الجزائر، مهامه والعراقيل التي تواجهه، مدى إدماج إنتاج الحليب ودور عملية التحصيل في تحقيقه.

واحتوى الفصل الثالث على قدرات صناعة الحليب في القطاعين الحكومي والخاص, مكانة صناعة الحليب في القطاع العام (Giplait), موقع صناعة الحليب في القطاع الخاص.

7- محتويات الدراسة:

وللإجابة عن تساؤلات البحث والإلمام بجميع جوانبه، تناولت دراستنا بابين، وهما كالآتي:

الباب الأول بعنوان: مدخل حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشكلة الغذائية في الجزائر. بحيث يتناول هذا الباب الجانب النظري من الدراسة، كما يحتوي هذا الباب على فصلين وهما كالآتي:

الفصل الأول بعنوان: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، الأول بعنوان مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها، والثاني بعنوان تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أما الفصل الثاني بعنوان: مشكلة الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الجزائر ويحتوي هذا الفصل على ثلاثة مباحث، الأول بعنوان مفهوم الأمن الغذائـــــي وأبعـــاده، والثاني

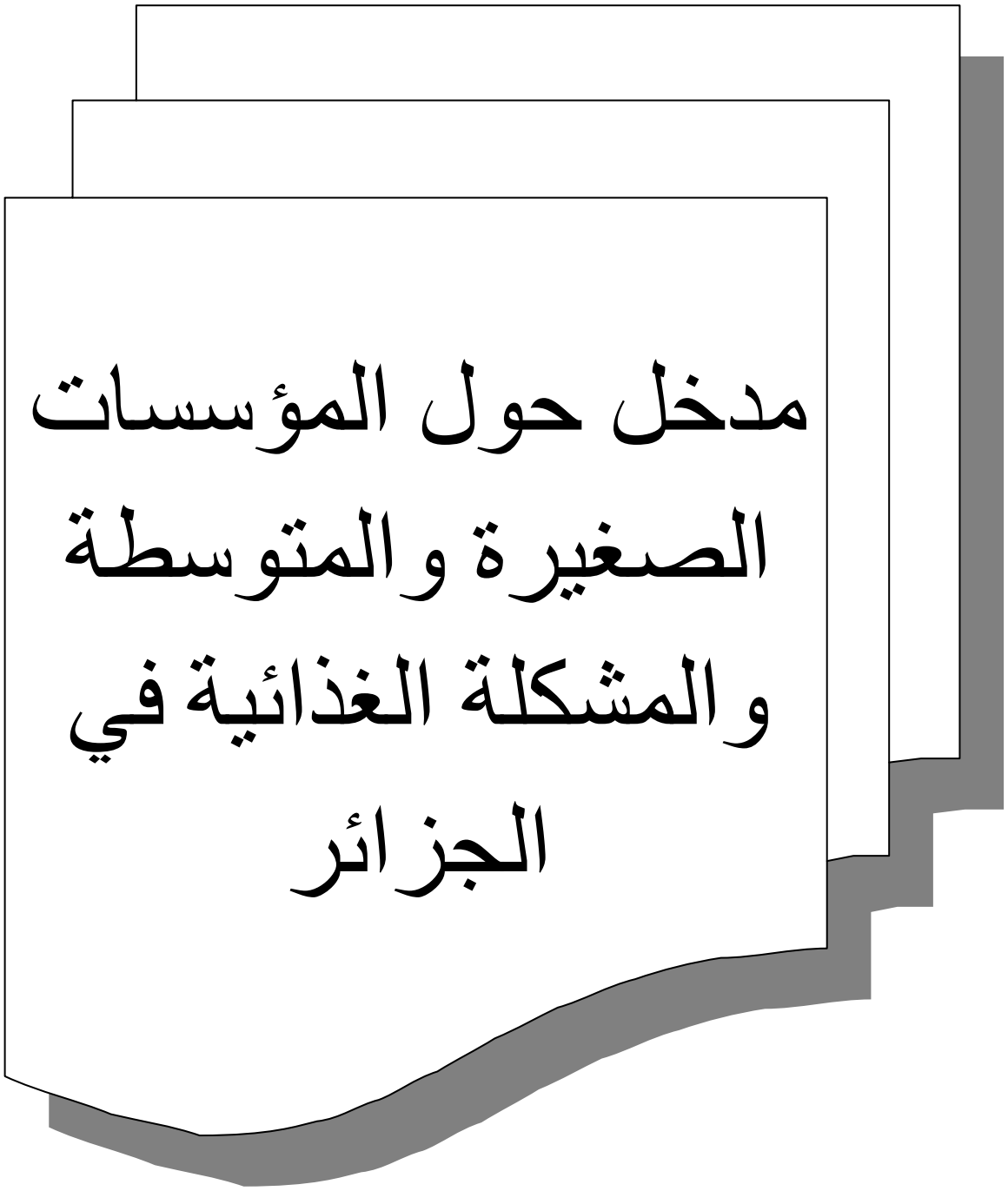
بعنوان مشكلة الغذاء في الجزائر وأبعادها، والمبحث الثالث بعنوان الصناعات الغذائية في الجزائر.

الباب الثاني بعنوان: صناعة الحليب في الجزائر مع التطبيق على ملبنة الحضنة. بحيث يتناول هذا الباب الجانب التطبيقي من الدراسة، والذي يخص قطاع الحليب في الجزائر، ومدى التبعية للخارج، مع دراسة تطبيقية لملبنة الحضنة كما يحتوي هذا الباب على فصلين وهما كالآتي:

الفصل الأول بعنوان : صناعة الحليب في الجزائر، ويحتوي هذا الفصل على مبحثين، الأول تطور إنتاج الحليب والسياسات المتبعة في الجزائر، والمبحث الثاني سلسلة الأعمال لصناعة الحليب.

الفصل الثاني بعنوان: دراسة حالة ملبنة الحضنة، كما يحتوي هذا الفصل على مبحثين، الأول بعنوان منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة، والثاني بعنوان سياسة تجميع الحليب الطازج في ملبنة الحضنة ودورها في التقليل من التبعية.

الباب الأول:


مدخل حول المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة
والمشكلة الغذائية في
الجزائر

تمهيد:

تسعى الجزائر إلى تحقيق تنمية اقتصادية وذلك باتخاذ برامج الإصلاحات الاقتصادية وإتباع سياسة الإنعاش الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الوطني، ولا يتم تحقيق ذلك إلا باهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت محل اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، إذ يمثل هذا النوع من المؤسسات نسبة 99.9 بالمائة[1] من المؤسسات في دول الاتحاد الأوروبي، كما يجب إعطاء أولوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية لأن هذه الأخيرة تعتبر حلقة وصل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي ، بحيث أنها العنصر الأساسي في سلسلة الأعمال باعتبارها صناعة تحويلية والتي تساهم في تحسين الأمن الغذائي والتقليص من التبعية الغذائية التي تعاني منها الجزائر منذ السبعينات إلى يومنا هذا، ووقوع الجزائر في فخ التبعية الغذائية ربما راجع إلى فشل التخطيط الزراعي منذ عقود إلى غاية المخطط الأخير (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA)، زد على ذلك أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تمثل نسبة أقل من 20 بالمائة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة ومن ناحية أخرى الطلب المتزايد على المواد الغذائية ناتج عن النمو الديمغرافي، فهي تعاني من مشكلة غذائية فعلية ومن عجز غذائي.

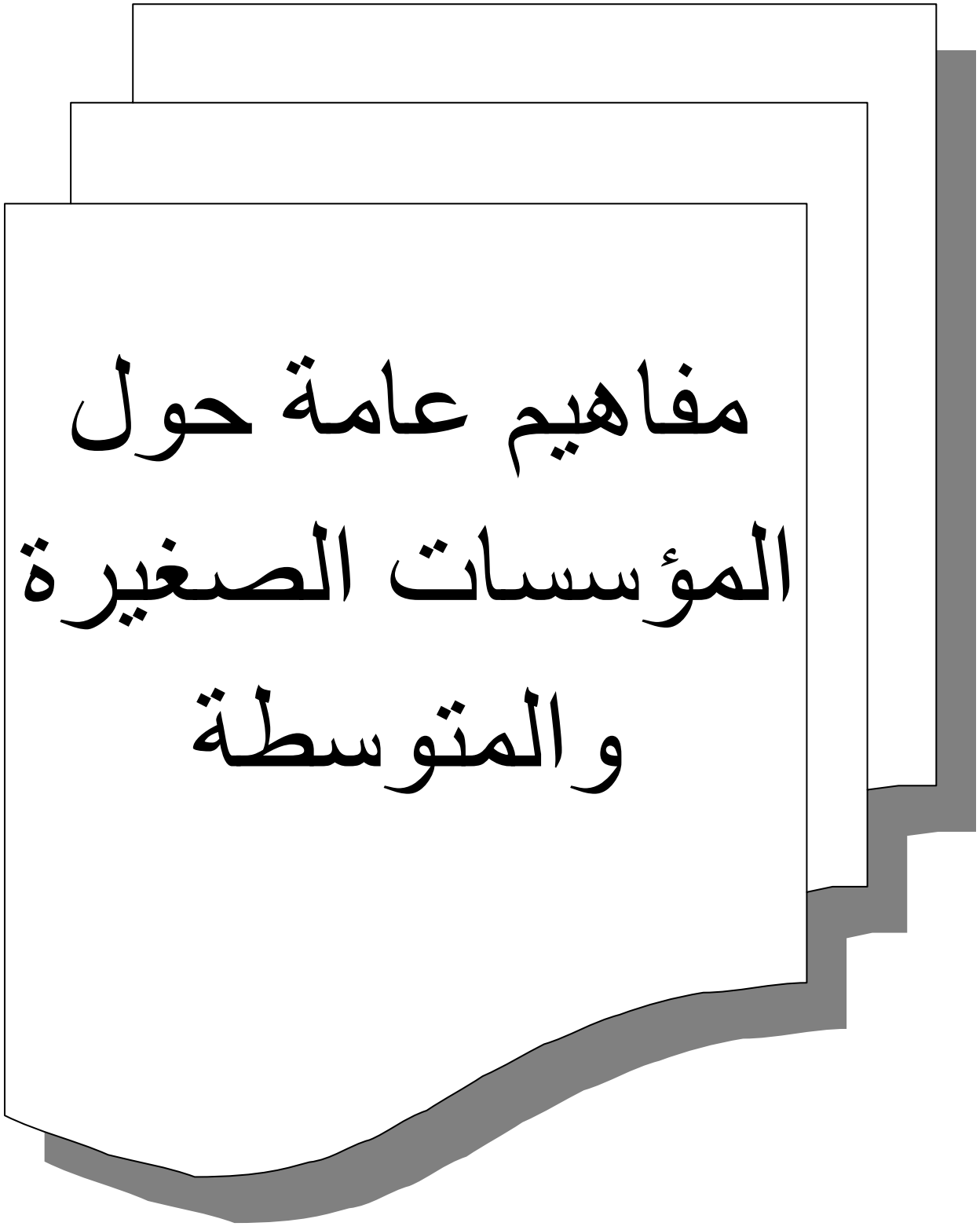
سنقسم هذا الباب إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفصل الثاني: مشكلة الأمن الغذائي والصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر

[1] إسماعيل شعباني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي، سطيف 2003، ص64.

الفصل الأول:



تمهيد:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الدول النامية لا تقل أهمية عن دورها في الدول المتقدمة، بمساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية ، الأمر الذي جعل هذه المؤسسات تحظى بمكانة بارزة في الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء بتوفير الإمكانيات اللازمة لتنمية هذا النوع من المؤسسات وتطويره.

كما يعتبر تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأمور التي تحتل مساحة كبيرة في موضوع التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك لما تلعبه من دور في الوقت الراهن، باعتبارها المفتاح المناسب لعملية التنمية، فهي تساهم في انعاش وتحريك الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

وسنقسم هذه الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها

لا يوجد مفهوم موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لذلك سنطرق في هذا المبحث إلى تعريف الاتحاد الأوروبي لهذا النوع من المؤسسات، وكذلك إلى التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري، كما نتطرق إلى أهمية وخصائص هذه المؤسسات.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك إلى خصائصها ومميزاتها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لا يوجد تعريف متفق عليه عموما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فطبقا لمنظمة العمل الدولية، لايمكن لتعريف وحيد أن يشمل جميع أبعاد الحجم "الصغير" أو "المتوسط" للعمل التجاري.ولا يمكن لهذا التعريف أن يعبر عن الاختلافات بين الشركات أوالقطاعات أو البلدان ذات مستويات التنمية المختلفة. وتستند معظم تعاريف الحجم إلى معايير من قبيل عدد العاملين، أو الميزانية الإجمالية، أو الرقم السنوي للأعمال[1].

أ – تعريف الاتحاد الأوروبي

لقد أثبتت دراسات أوروبية صعوبة توحيد تعريف لهد النوع من المؤسسات في أوروبا، الشيء الذي دفع دول الاتحاد سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوروبية، لكن حاولت من جهة أخرى إلى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير قريبة من بعضها لجمع الرؤية.

وأقر المجمع بعدم وجود أي تعريف علمي، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي[2]:

- المؤسسات الصغيرة جدا يتراوح عدد عمالها من 0 إلى 9.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99.

---

[1] شريف غياط-محمد بوقموم: التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد24- العدد الأول-2008، ص 129.

[2] إسماعيل شعباني: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية، 25-28 ماي، سطيف 2003، ص63.

- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499.

وبعد هذا التعريف أو بالأحرى التحديد، يبقى الغموض قائما، إذ بهذا الشكل فإن 99.9 % من المؤسسات الأوروبية يشملها التعريف، وهذا يعني عدم وضوح وتحديد التعريف، فالمؤسسات التي يقارب أو يساوي عدد عمالها 500 عامل فإنها في اعتقاد المختصين هي مؤسسات قد تكون ضخمة خاصة عندما تكون تطبق تكنولوجيا متطورة، ويبقى الفرق شاسعا بين هذا النوع وذلك الذي يشغل 10 عمال مثلا أو حتى 50 عاملا.

لقد سمح هذا الإشكال بالمجمع الأوروبي سنة 1996 في إعادة النظر في التعريف، وأدى التعريف الجديد إلى تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتلك المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل.

أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز 40 مليون أورو.

التي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت 25 %.

و اعتقد الأوروبيون أن تحديد عدد العمال يبق غير كافي، لهذا أضيف معيار نوعي وهو نسبة الاستقلالية، و لهذا يكون التعريف الجديد يضم ثلاثة معايير قائمة لعلها تكون كافية لتعريف أو تحديد المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة عن غيرها من المؤسسات.

ومع ذلك يرى الأوروبيون بإلزامية تحديد المؤسسات الصغيرة من المتوسطة فالمؤسسات الصغيرة هي تلك المؤسسات التي تشغل أقل من 50 عاملا، مع بقاء معيار الاستقلالية قائما، لكن رقم الأعمال لا يتجاوز 7 مليون أورو، أما المؤسسات الصغيرة جدا فهي التي لا يتجاوز عدد عمالها 10 عمال.

وهكذا توصلت دول الاتحاد الأوروبي من إيجاد تعريف موحد بالرغم من عدم دقته يبقى المرجع الوحيد لتطبيق السياسة الأوروبية الموحدة، وعدم ظهور خلافات بين الدول الأعضاء فيما يخص السياسات الصناعية بين البلدان الأعضاء.

إلا أنه وبسبب اختلاف القدرات الاقتصادية لكل بلد، فإن المعيار الذي يمكن أن يتحكم أكثر في التعريف هو المعيار الأول القائم على عدد العمال[1].

[1] إسماعيل شعباني: مرجع سابق, ص64.

ب - التعريف المعتمد في الاقتصاد الجزائري :

لمواكبة التطورات الاقتصادية اعتمدت السلطات الجزائرية تعريف للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من خلال إصدارها لقانون 18/01 الصادر في 12-11-2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والذي يعرفها كما يلي:[1]

- المؤسسة الصغيرة التي تشغل من 10الى 49عامل لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار, وان لا يتجاوز المجموع السنوي لميزانيتها 100مليون دج.

- المؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل من 50الى 250عامل وتحقق رقم أعمال محصور ما بين 200 مليون دج و2 مليار دج, وان يكون المجموع السنوي لميزانيتها محصور ما بين 100 و500 مليون دج .

ويمكن أن نلخص هذا في الجدول الآتي :

الجدول رقم (1):التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي
مؤسسة صغيرة	10-49	اقل من 200 مليون دج
مؤسسة متوسطة	50-250	200 مليون الى2 مليار دج

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ديسمبر 2001.

لقد أكد الوزير أن الحكومة عازمة على مراجعة احد العناصر المهمة في تحديد وتعريف المؤسسة الصغيرة والكبيرة، إذ ستفصل في تحديد قيمة رأس المال ورقم أعمال المؤسسة في خطوة نحو تعميم الاستفادة من التسهيلات والإجراءات التحفيزية التي تبنتها الحكومة ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 وستسمح عملية مراجعة رقم الأعمال بتوسع نسيج المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ورفع تعدادها.[2]

[1] القانون 18/01 من القانون التوجيهي الصادر في: 2001/11/12 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[2] عبد الحميد بن الشيخ:واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2009 ، ص9.

الفرع الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك مجموعة من الخصائص تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمها :

- عنصر العمل: أغلب المجالات التي تنشط فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بكثافة عنصر العمل، وهو ما يتناسب مع فنون الإنتاج البسيطة خاصة في البلدان التي تفتقر إلى رؤوس الأموال فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتمد نسبيا على اليد العاملة وتعتبر كعامل لتثمين هذه الأخيرة .
- إن نشاط معظم هذه المؤسسات يعتبر محدودا جغرافيا، إذ أن معظم هذه المؤسسات تكون محلية أو جهوية.
- إن درجة المخاطرة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثماراتها وحجم حصتها في السوق.
- تتميز هذه المؤسسات بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار، أي التحول إلى إنتاج سلع وخدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته، وسهولة الدخول والخروج من السوق لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في اغلب الأحيان فمثلا إذا تجمد قطاع اقتصادي أو فقد حيويته فان المؤسسات الصغيرة تستطيع أن تتحول إلى قطاع اقتصادي آخر تتطلبه ظروف السوق في زمن وجيز، ويرجع ذلك أساسا إلى كون هذه المؤسسا ت تعتمد على استثمار مادي ضعيف الحجم مما يسهل عملية التحول الاقتصادي[1] .
- اختيار الأسواق: تتجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق الصغيرة والمحدودة والتي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة.
- لا تتطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوادر إدارية ذات خبرة كبيرة مما ينعكس على تكلفة الإنتاج، كما أن هذه المؤسسات تستعمل طرق تسيير غير معقدة وبسيطة فرئيس المؤسسة يتدخل في كل ميادين التسيير ويمثل المحور الأساسي في كل القرارات المتعلقة بالتنظيم والتسيير وهوما يعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرونة وتسيير بدون تعقيد[2].

---

[1] طرشي محمد : الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر -حالة الصناعات الغذائية- رسالة ماجستير،جامعة الشلف،2005،ص12.

[2] ا. قويدر عياش: مداخلة بعنوان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية من الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل2002.

- المقدرة على جلب المدخرات الصغيرة واستخدامها بطريقة فعالة تتلاءم وظروف الدول النامية والقدرة على الانتشار في كل فروع النشاط الاقتصادي.
- معاونة المؤسسات الكبيرة في تدبير احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج السلعية كما أنها لا تحتاج إلى مساحة كبيرة لأداء نشاطها.
- إن صغر حجم هذه المؤسسات يسمح لها باختيار موقعها بسهولة أكبر من الصناعات الكبرى ومنه تستطيع الانتشار في المناطق الداخلية مقتربة من أسواق يصعب على المؤسسات الكبيرة بلوغها إلا بتكلفة مرتفعة، الأمر الذي يجعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة تنافسية في هذه الأسواق .
- كما أن المؤسسات الصغيرة لا تحتاج إلى دراسات تسويقية معقدة لان السوق الذي تنشط فيه يعتبر محدودا (محليا أو جهويا غالبا) وأن أي تغير يحدث فيه يكون في مقدور المسير ملاحظته بسهولة.
- كما تقوم المؤسسات الصغيرة بدور مؤثر في دعم ورفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة، ومن أمثلة ذلك إعداد العمالة الماهرة، فغالبا ما يعمل بالمؤسسات الصغيرة عمالة غير ماهرة والتي تترك المصانع الصغيرة بعد اكتسابها للمهارة إلى المصانع الكبيرة التي تجذبها بالأجور المرتفعة و المزايا الأفضل[1].
- وعن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول لتخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة القيمة المضافة، تصبح الصناعات الصغيرة مكملة ومغذية ومعتمدة على الصناعات الكبيرة حيث تقوم بإنتاج العديد من الأجزاء أو السلع نصف المصنعة بمزايا اقتصادية للمؤسسا ت الكبيرة نذكر منها ما يلي :

- قدرة المؤسسات الصغيرة على خفض تكاليف الإنتاج نتيجة تميزها بانخفاض تكلفة العمل واستخدام الآلات ومعدات بسيطة.
- مع نمو هذه المؤسسات تزداد درجة تخصصها والتي يصاحبها مهارة عالية تمكنها من إنتاج المنتجات بفعالية .
- تقوم هذه المؤسسات بتخزين المواد الخام والأجزاء والسلع نصف المصنعة ومن ثمة تحقق وفورات لصالح المؤسسات الكبيرة .

[1] طرشي محمد: مرجع سابق، ص13.

- كما تحقق هذه المؤسسات قدرة أكبر للمؤسسات الكبيرة على التوسع والانكماش نتيجة لتميزها بإمكانية تعديل برامجها الإنتاجية في أوقات الكساد أو الرواج وبتكلفة أقل.

- أداة التدريب الذاتي: تعتبر هذه المنشآت مراكز تدريب ذاتية لأصحابها والعاملين فيها بالنظر لممارستهم أعمالهم باستمرار وسط عمليات الإنتاج وتحملهم المسؤوليات التقنية والتسويقية والمالية ، مما يحقق اكتسابهم المزيد من المعلومات والمعرفة والخبرات ، الأمر الذي يؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية في المستقبل تفوق حجم مؤسستهم الحالية . ومن ثم فهي تعتبر مجالا خصبا لخلق وتنمية فئة المنظمين التي هي الأساس في زيادة الاستثمارات الناجحة وتوسيع فرص التنوع في المقدرة الإنتاجية.

- تقديم خدمة متميزة لها طابع شخصي بسبب قربها من المستهلك، إذ ترتبط غالبية المؤسسات الصغيرة ارتباطا مباشرا بالمستهلك وذلك لوجود سوق محدود وعدد مميز من المستهلكين، مما يسمح بالتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك . وأيضا يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبديلاتها.

- تقدم هذه المنشآت سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة.

- ارتفاع جودة الإنتاج: بالنظر لاعتماد المنشآت الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الجودة والدقة هما قرينة التخصص وتركيز العمل . ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبادلاتها في المدى القصير ، يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة، مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات.

- ارتفاع معدل دوران البضاعة و المبيعات و أرقام الأعمال حيث يمكن التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر [1]، ويقلل بالتالي من مخاطر الاستثمار الفردي فيها . ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المؤسسات تكون ضعيفة وذلك لأن انخفاض حجم الربح المحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنيب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات جديدة للمشروع ،

[1] د. فريد راغب النجار– إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم – مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية , 1999/1998 .ص ص8–9.

أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المشروع. ويعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمنشآت الصغيرة، وخصوصا أنها تعتمد على التمويل الخاص والذاتي لمالكيها وتفتقد القدرة على الاقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي.

- التنظيم: لا تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كثافة التنظيم المتسم بالتعقيد البيروقراطي الذي يتطلب مستويات متعددة مثلما نجده في المؤسسات الكبيرة الذي قد يكون عنصر معرقل للسير الحسن للتنظيم، ومن ثم لا يشرك العامل في تحديد أهداف المؤسسة وهذا عكس ما تتميز به المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتميزها بإتباع المنشأة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة. وتتميز هذه المنشآت بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي، سواء داخل المنشأة من خلال التقارب أم الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه الم ؤسسات والعاملين لديها، ويكون لهذا التقارب داخل منشآت الأعمال الصغيرة أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل. وأيضا تتحقق في هذه المنشآت علاقات شخصية في المحيط الخارجي من خلال العلاقات الشخصية التي تنشأ بين صاحب أو مدير الم ؤسسة الصغيرة والعملاء وكذلك مع البيئة المحيطة بالمشروع، ويكون لذلك أثر مباشر في المحافظة على سوق هذه المنشأة بل تنميتها أيضا.
- قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التحكم في القوى العاملة داخل المؤسسة من الجانب الكمي, وكذا قدرتها على تعديل الأجور.
- كما تعتبر التقنيات المستخدمة في إطار المؤسسات الصغيرة بسيطة وغير مكلفة، إضافة إلى أنها تستخدم مواد وخامات متوفرة محليا، وهذا ما يناسب حالة الدول النامية بتجنب إرهاق لميزانية العملة الصعبة للدولة باستيراد المواد التقنية ذات التكلفة العالية.
- القدرة على الاندماج في النسيج الاقتصادي من خلال تعدد الأنشطة الناتج عن تعدد المؤسسات المستحدثة [1].

[1] طرشي محمد: مرجع سابق،ص15.

الجدول رقم(2): مقارنة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسط وبين المؤسسات الكبيرة

مجال المقارنة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	المؤسسات الكبيرة
النواحي الإدارية:		
الإدارة العليا	فردية عادة	مجموعة / مجلس / جمعية
التخطيط	قصير الأجل / غير علمي	طويل الأجل / علمي
التنظيم	لا يوجد هيكل تنظيمي أو يوجد هيكل محدود للغاية	هيكل تنظيمي ومستويات إشرافية
التوجيه	أساس شخصي	أنظمة إشراف وتحفيز و اتصالات
الرقابة	مركزية بدون أنظمة	أنظمة مركزية وغير مركزية
نواحي النشاط:		
الإنتاج	محدود يعتمد على الاجتهادات	ضخم يعتمد على أساليب علمية
التسويق	محدود النطاق / نشاط بيعي عادة	متسع النطاق/ وجود أنظمة تسويقية
التمويل	محدود / ذاتي	ضخم / رأس مال مملوك ومقترض
التكنولوجيا	محدودة	متقدمة / متجددة
شئون الأفراد	قرارات فردية	أنظمة عاملين

المصدر: سيد ناجي مرتجى مداخلة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة: المفهوم والمشكلات , ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية . القاهرة – مصر 18–22 يناير 2004 .

المطلب الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني

لإبراز مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجب علينا أن نبين مساهمة هذه المؤسسات في التشغيل، التجارة الخارجية والقيمة المضافة.

الفرع الأول: المساهمة في التشغيل

لقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنها تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة وهذا راجع إلى ميزة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك أنها لا تحتاج إلى تكنولوجيا متطورة وبالتالي فهي تحتاج إلى اليد العاملة . أي أنها تتطلب استثمارات أقل، مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، [1] وهذا ما يثبته الوضع في الجزائر حيث أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات المولدة لمناصب الشغل، وامتصاص البطالة، كما يبين الجدول رقم (3).

جدول رقم (3):يبين مناصب الشغل المصرح بها حسب الفئات.

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة		عام 2010	%
المؤسسات الخاصة	الإجراء	958515	58,96
	أرباب المؤسسات	618515	38,05
المؤسسات العمومية		48656	2.99
المجموع الكلي إلى سنة 2010		1625686	100

la source:Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

إن أهم نتيجة يمكن أن نستخلصها من تحليلنا لهذه الأرقام هو أنه بالرغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانيتها المتواضعة، إلا أنها استطاعت أن تمتص جزء كبير من البطالة .

لقد بلغ عدد مناصب الشغل التي يوفرها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية سنة 2010 مليون وستة مائة وخمس وعشرون ألف وستة مائة وست وثمانون منصب أي نسبة زيادة تقدر بـــ: 5.11% مقارنة بنسبة تشغيل سنة 2009 التي بلغ عدد المناصب في نهاية السنة بـــ مليون وخمس مائة وستة وأربعون ألف وخمس مائة وأربع وثمانون منصب شغل.[2]

[1] صفوت عبد السلام عوض الله: اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية، دار النهضة العربية، 1993، ص41.

[2] Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

الفرع الثاني: المساهمة في القيمة المضافة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في خلق وتحقيق القيمة المضافة، من أجل ضمان ديمومة وظائفها، فهي لا تكتفي فقط بإقامة علاقة مع الهيئة التي تقتني منها الخدمات، والتي تبيع منتجاتها بل تخلق كذلك شبكة مبادلات مع هيئات مختلفة، حيث يبين الجدول التالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2005-2009.[1]

جدول رقم(4): تطور القيمة المضافة خلال الفترة 2005/2009. **الوحدة: مليار دج**

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
القيمة المضافة	2668,93	2993,29	3406,94	3790,42	4386,56

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على مدونة المؤشرات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18 سنة 2010.

الفرع الثالث: المساهمة في التجارة الخارجية

تبين المبادلات الخارجية تطور كل من الصادرات والواردات، الإمكانية الإنتاجية والتجارية والمتاحة للمؤسسات، إذ تعد الصادرات مؤشرا لتحديد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، كما تبين الواردات درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على الخارج والجدول (5) يبين مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مؤشرات التجارة الخارجية.

جدول (5): مؤشرات التجارة الخارجية (الوحدة بالمليون دولار أمريكي)

	2009	2010	التطور %
الاستيراد الكلي	39294	40212	2.33
التصدير الكلي	45194	56665	25.38
الميزان التجاري	5900	16453	17.8

المصدر: المركز الوطني للمعلومات الإحصائية الجمركية.

سجلت التجارة الخارجية الكلية خلال سنة 2010.

- قيمة الإجمالية للواردات 40 مليار دولار أمريكي.

[1] Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

القيمة الإجمالية للصادرات هي: 56.6 مليار دولار أمريكي، بزيادة تقدر بـــ: 25.38% مقارنة مع نتائج سنة 2009.

كما سجلت الصادرات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2010 ما قيمته 1619مليون دولار أمريكي. أي بنسبة تطور 34,15% مقارنة بسنة 2009 والتي بلغت قيمة 1066 مليون دولار أمريكي.

المطلب الثالث: المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بالرغم من الاهتمام والعناية التي تحظى بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدعم الذي تتلقاه إلا أنها تعاني مجموعة من المشاكل التي تقف حجر عثر أمامها، ولهذا نميز بين نوعين من المشاكل . مشاكل متعلقة بالمؤسسة ذاتها وهي بمثابة صعوبات داخلية، وأخرى متعلقة بالمحيط الخارجي.

الفرع الأول: الصعوبات الداخلية

أ - **ضعف روح المقاولة:** إن إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة، هي عملية تتطلب تفكير طويل واستثمار معتبر من طرف صاحب المؤسسة والذي يعتبر مفتاح نجاح المؤسسة فهو يتولى قيادة المؤسسة وضمان الموارد اللازمة للإنتاج وعلى هذا الأساس فصاحب المؤسسة يتخذ جملة من القرارات خلال حياة المؤسسة، يمكن أن تؤدي إلى زوالها . فالمقاول الناجح هو ذلك الذي يحسن استغلال الفرص أو حتى خلقها في مجال مهنته وهذا لن يتم إلا إذا اتسم بروح المبادرة، على أن يكون إقدامه محسوب المخاطر. إلا أن الكثير من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللأسف يتصفون بالتقليد، فهم يستثمرون في الأنشطة التي سبقهم فيها زملاءهم أو أقاربهم . مثل صناعة المشروبات الغازية، قطاع النقل، ولا يقيمون على أنشطة أخرى أكثر مردودية وقليلة المنافسة كالاستثمار في قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ب - **انعدام ثقافة مؤسساتية :** تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بأنماط تسيير وتنظيم لا تتماشى ومتطلبات اقتصاد تنافسي، فالمقاول أو صاحب المؤسسة غير ملم بكل وظائف الادارة والمعرفة الفنية وعدم الإلمام بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل . كما أن النظم المحاسبية ودراسة السوق ليس لها أي معنى بالنسبة للمقاولين في الجزائر فهم يعتبرونها تكلفة زائدة لا ينبغي تحملها.[1]

[1] نور الدين مزياني: عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية، سكيكدة ،2008.

ت – **الصراعات بين الشركاء:** والتي تعتبر بمثابة احدى الأسباب الرئيسية للفشل فالكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات عائلية، وشركات ذات مسؤولية محدودة، فحسب القانون التجاري الجزائري، فإن انسحاب أحد الشركاء يعني حل المؤسسة.

ث – **تسرب اليد العاملة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة:**

إن تسرب اليد العاملة المدربة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، بحثًا عن شروط عمل أفضل من حيث الأجور الأعلى والمزايا الأفضل بجانب توافر فرص أكبر للترقية، ما يضطرها باستمرار إلى توظيف يد عاملة أقل كفاءة ومهارة، وتحمل مشاكل وأعباء تدريبهم فضلا عن عدم بقاءهم في أعمالهم وهو من شأنه أن يخفض من الإنتاجية ومن نوعية السلع المنتجة بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف[1] نتيجة إلى ندرة اليد العاملة المؤهلة والتذبذب في الوتيرة الإنتاجية.

الفرع الثاني: الصعوبات الخارجية

وهي تلك الصعوبات والعراقيل التي تتعلق بالمحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة نذكر منها:

أ – **الائتمان:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات مالية في مجال التمويل، أي حصولها على الموارد المالية اللازمة للقيام بالمشروع أو تسويق منتجاتها أو تكوين مستخدميها، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- البحث عن الاستقلالية المالية: حيث نجد أن صاحب المشروع يربط مفهوم الاستقلالية في

الموارد المالية باستقلالية اتخاذ القرار، وعادة ما يرى في التبعية المالية عائقا أمام حرية اتخاذ القرار. ولعل تخوفه في هذا الشأن يعزى إلى وضع أمواله موضع خطر في كل قرار يرى فيه إشراكا مع أي متعامل أجنبي (خارج عن المؤسسة) . كما يمكن أن يرجع هذا التخوف إلى ثقافة صاحب المؤسسة ذاته (ثقافة مالية ومصرفية).

- ضعف تكيف المنظومة المالية المحلية مع متطلبات المحيط والفضاء الاقتصادي الجديد، فمع

الحديث عن إجراءات دعم مالي وتشجيع وتحفيز الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى خلاف ذلك، حيث يعكس اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي منها:

[1] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس: مشكلة المشروعات الصغيرة و المتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية. الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، 25-28 ماي، سطيف، 2003.

- غياب ونقص شديد في التمويل طويل الأجل.
- المركزية في منح القروض وتمركز المعاملات بين البنوك والعملاء على مستوى الجزائر العاصمة، ومن ثم فإن معالجة الملفات، ولاسيما بالنسبة للعملاء الموزعين عبر التراب الوطني، تعاني من تأخر كبير له علاقة بتماطل تنفيذ ونقل الملفات إلى العاصمة.
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة كالإعفاءات.
- غياب الشفافية في تسيير عملية منح القروض.
- محدودية صلاحيات الوكالات البنكية في عملية الائتمان، بسبب عدم الاستقلالية النسبية، وغياب البنوك الخاصة التي تشجع على التنافس، ويضاف إلى ذلك ارتفاع معدلات الفائدة مما يلغي عنصر التحفيز في هذه القروض[1].

ب - **الصعوبات والمشاكل الإدارية**

إن الارتقاء بمنظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لن يمر إلا عبر تذليل الصعوبات والعراقيل الإدارية التي تواجه المستثمرين في هذا المجال وإن كان المحيط المؤسساتي حاليًا يظهر بعض نقاط القوة بفضل أشكال الدعم لإنشاء المؤسسات. إلا أن ربط الإجراءات الإدارية وتعقيدها يجعل من هذه الإجراءات غير كافية، فنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الجهات المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع أصحاب هاته المؤسسات. بحيث لا زالت الحركية الاستثمارية تصطدم بمجموعة من العراقيل والإجراءات البيروقراطية التي تتطلب عشرات الترخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتم الاتصال بها. إذ يستغرق الحصول على السجل التجاري وقتًا طويلا، يستدعي أزيد من 18 وثيقة هي نفسها صعبة الحصول، كما تقدر المدة التي يستغرقها للقيام بالإجراءات الإدارية الخاصة بإنشاء مؤسسة حوالي ثلاثة أشهر، أما الآجال المتوسطة الخاصة بانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر بـــ 5 سنوات.[2]

[1] أ.شريف غياط-محمد بوقموم: مرجع سابق، ص-ص137-138.

[2] عبد الحميد بن الشيخ: مرجع سابق، ص 57.

المبحث الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعود نشأة غالبية المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى فترة الإستعمار، حيث أدت دورا فرعيا ملحقا للشركات الإستعمارية، سوف نتتبع أهم التطورات التي شهدها القطاع ونبرز أهميته الإقتصادية من خلال مساهمته في الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول: تاريخ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لم تظهر غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من منظور زمني إلا بعد الإستقلال ولم تتطور إلا بصورة بطيئة دون أن تتمكن من الحصول على هياكل واضحة أو بنية ملائمة ولا خبرة تاريخية مكتسبة، وعموما يمكن ربط تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بثلاث مراحل أساسية كالتالي:[1]

الفرع الأول : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1962 – 1979

كان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتشكل في معظمه من مؤسسات مورثة عن فترة الإستعمار، بحيث كانت تشكل حوالي 98% من منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت تلك التي تعود ملكيتها للجزائريين محدودة سواء على مستوى عددها أو على مستوى أدائها الإقتصادي من خلال مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة....، وبعد الإستقلال مباشرة والهجرة الجماعية للفرنسيين أحدث فراغا كبيرا. [2] فما كان للعمال إلا أن يبادروا في إعادة تشغيلها في إطار قرارات مارس 1963 بنظام التسيير الذاتي، وهو المظهر الأول للتدخل المباشر للدولة في إعادة تنظيم القطاع الصناعي.

في ظل تبني الخيار الإشتراكي وإعطاء الأفضلية للقطاع العام على حساب القطاع الخاص واعتماد سياسات الصناعات المصنعة وما يترتب عنها من مؤسسات كبرى، وفي هذه المرحلة تميزت منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بالضعف والهشاشة، ومحدودية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. إن القانون الخاص بالإستثمار الذي صدر سنة 1963 لإضفاء الإستقرار على البنية العامة لم يكن له أي أثر على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن القانون الجديد الخاص بالإستثمارات الذي صدر سنة 1966، والذي كان يهدف إلى تحديد نظام يتكفل بالإستثمار الوطني الخاص في إطار التنمية الإقتصادية قد تضمن إحتكار الدولة للقطاعات الإقتصادية

---

[1] صالح صالحي: أساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004.

[2] يوسف حميدي: مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008، ص76.

الحيوية وألزم اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للإستثمارات على أساس معايير إنتقالية غير أن هذه الأخيرة فشلت في أداء مهمتها مما أدى إلى توقفها عن النشاط سنة 1981.[1]

ما ميز هذه المرحلة أن واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت مهمشة وإن اعتبرت نظريا مكملة للقطاع العمومي الذي حظي بالدور الأساسي في السياسة الاقتصادية للبلاد.

ويعود سبب ضعف وهشاشة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة إلى انتهاج الدولة للنظام الاشتراكي وما تبعه من آثار على تلك المؤسسات بالإضافة إلى عدم تقبل الدولة إلى مثل هذا النمط من المؤسسات، وإغلاق الباب أمام المستثمر الأجنبي، وكان أن رفعت الدولة شعار استغلال الانسان لأخيه الانسان، حيث تجسد في القضاء على القطاع الخاص.

الفرع الثاني : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1980-1993

منذ بداية الثمانينات بدأت سياسة إقتصادية جديدة تحاول إحداث إصلاحات هيكلية في الإقتصاد الوطني، لتخفيف من حدة الأزمات المتنامية، ومن هذا المنطق كانت المخططات الخماسية، الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) يجسدان المرحلة الإنتقالية بين الخيار الإشتراكي، والتوجه الرأسمالي وذلك بإعادة الإعتبار نسبيا للقطاع الخاص، وفي سنة 1983 تم إنشاء مكتب التوجيه والمتابعة والتنسيق للإستثمارات الخاصة حيث وضع تحت وصاية وزارة التخطيط وتهيئة الإقليم ولها مهام رئيسية من بينها:[2]

- توجه الإستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق تحتاج آلية تنمية وضمان تكملته بالقطاع العام.
- ضمان إدراج الاستثمار الخاص في عملية التخطيط.
- كما أن قانون الاستثمار لسنة 1982 والذي تضمن بعض المزايا التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما منها[3]:
- حق التحويل الضروري لشراء التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.
- الاستفادة ولو بشكل محدود من الرخص الإجمالية للاستيراد.

ولإبراز هذا التحول يمكننا الاستعانة بالجدول رقم (6):

[1] تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص9.

[2] يوسف حميدي، مرجع سابق، ص77.

[3] المجلس الوطني الإقتصادي، مرجع سابق، ص- ص 10-11.

الجدول (6): تطور نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 1982-1984.

	حصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب فروع النشاط			
الفروع / السنوات	الفلاحة الغذائية	النسيج	مواد البناء	نسبة الزيادة
1982	%21	%19	%27	%3
1983	%29	%14	%13	%12
1984	%15	%10	%12	%12

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي, مشروع تقرير: من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002، ص12.

من خلال الجدول يمكن ملاحظة ظهور نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة موزعة على بعض القطاعات الموضحة أعلاه على العكس من المرحلة الأولى (1962-1979) التي كان فيها القطاع مغيب بسبب السياسة المعتمدة على تدعيم المؤسسات الكبرى.

و لقد استمر هذا الجهاز ــ مكتب التوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصةــ في تذليل بعض العقبات التي تحول دون توسع قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، لاسيما عبر الإجراءات التالية:[1]

- لا يتعدى التمويل الذي تقدمه البنوك نسبة 30% من قيمة الاستثمارات المعتمدة.
- لا ينبغي أن تتجاوز مشاريع الاستثمار 30 مليون دينار جزائري لإنشاء مؤسسات ذات مسؤولية محدودة أو بالأسهم، و10 ملايين دينار لإنشاء مؤسسات فردية أو مؤسسات تضامن.
- منع امتلاك عدة مشاريع.

والجدول رقم (7) يوضح لنا توزيع المؤسسات الخاصة ومبالغ الاستثمار فيها.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق

الجدول(7): توزيع المشاريع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (1983-1987).

الفروع الصناعية	النسيج	البلاستيك	الكهرباء	مواد البناء	الغذائية	المناجم	الورق والخشب	الجلود	صناعات أخرى
عدد المشاريع المعتمدة	690	613	575	480	468	294	241	107	81
الحصة %	19	17	16	14	13	08	07	03	02
مبلغ الاستثمار بالألف دج	1420	2159	1471	2091	1255	752	654	298	217

المصدر: عثمان لخلف: اساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة, أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004 ص, 188.

يبين لنا الجدول صورة مبسطة لنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (1983-1987) حيث نلاحظ أن قطاعي النسيج والبلاستيك هما السائدين باعتبارهما لا يتطلبان يد عاملة مؤهلة كما أن الجدول يوضح قيمة المبالغ المخصصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ضئيلة مقارنة بأهمية هذا القطاع.

شهدت الجزائر في مطلع التسعينيات ثورة من الإصلاحات الإقتصادية وبداية التوجه نحو اقتصاد أكثر انفتاحا، ولعل أول وأهم خطوة تسجل في هذا الاتجاه هو صدور قانون النقد والقرض لسنة 1990 وتحرير التجارة الخارجية، هذا ما انعكس إيجابا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك من خلال:[1]

- التشريعات الجبائية التي شهدت تعديلات كبيرة من خلال قوانين المالية لسنوات 92-97 و 1998 حيث تضمنت امتيازات لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وتدابير مشجعة من خلال تقديم إعدادات كلية أو جزئية.
- قانوني الخوصصة والشراكة، فالأول يتيح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية لقطاع الخاص فصدر بشأنه قانون عام 1995 ثم عدل بقانون 1997، أما الثاني فكان أهمه اتفاقيات التعاون

[1] يوسف حميدي، مرجع سابق، ص88.

والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- إصدار قانون مستقل لتوجيه الإستثمار والذي صدر عام 1993 والذي على أثره تم تأسيس وكالة وطنية تهدف لتسهيل عمليات الاستثمار، حيث تم تجميع كل المصالح في شباك واحد سمي وكالة ترقية ومتابعة الاستثمارات.
- إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1991 ثم تستقل وتسمى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية 1993.
- الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل التي شهدتها الجزائر على صعيد الإصلاحات الإقتصادية (صدور قانون النقد والقرض ...إلخ)، حيث عرفت تحول عميق من إقتصاد موجه إلى إقتصاد حر.

الفرع الثالث: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بين 1994-2006

لقد شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة للانتقال من إقتصاد إداري إلى إقتصاد منفتح يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دورا محوريا، وقد تم ذلك تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الإستقرار الإقتصادي قصير المدى، [1] وتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة ما بين 31 مارس 1995 إلى 31 أفريل 1998، لمدة 3 سنوات. وأتاحت هذه العلاقة مع المؤسسات الدولية تخفيف أزمة المديونية الخارجية للجزائر بعد عقد اتفاق إعادة جزء من الديون الخارجية وإعادة هيكلة بعضها الآخر. وأدت من جهة أخرى إلى تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية بصفة عامة وأدت هذه السياسات بدورها إلى خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية، وساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الأنشطة والمجالات المرتبطة باقتصاديات الانفتاح. الأمر الذي جعل الدولة تتخذ العديد من الإجراءات لاحتواء الآثار السلبية وتفعيل الجوانب الإيجابية التي تساعد على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء تعلق الأمر ببرنامج التأهيل أو المنظومة القانونية لتطوير الإستثمار وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

[1] برنامج التزمت الجزائر بتنفيذه من قبل صندوق النقد الدولي 01 افريل الى غاية 31 ماي 1995.

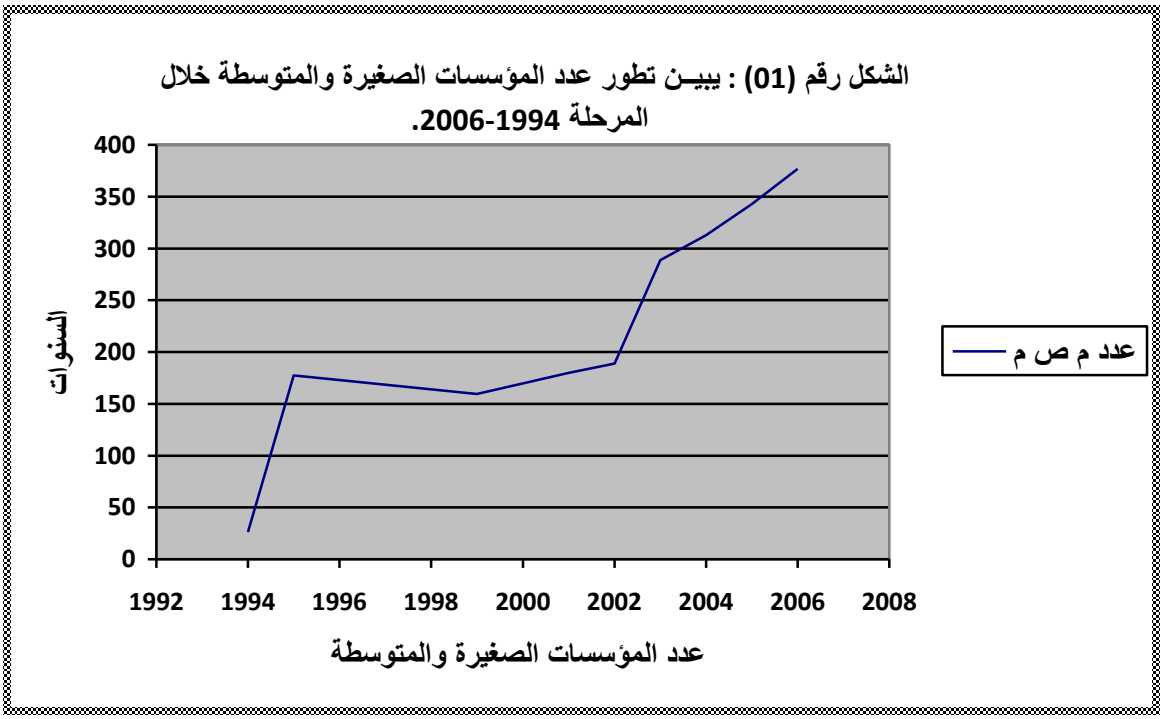
[2] صالح صالحي، مرجع سابق.

والجدول رقم (8) يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هاته المرحلة

الجدول (8): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 1994-2006.

سنوات	1994	1995	1999	2001	2002	2003	2004	2005	2006
عدد م ص م	26.212	177.365	159.507	179.893	188.983	288.587	312.959	342.788	376.767

المصدر: عبد الحميد بن الشيخ: مرجع سابق، ص33.



المصدر: مخرجات EXCL من اعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم(8).

نلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزايد مستمر ويرجع هذا في اعتقادنا إلى الاهتمام المتزايد من طرف الدولة بهذا القطاع كما أن صدور القانون التوجيهي رقم 18/01/ الصادر في 2001/12/12 والذي يجدد المعالم الإستراتيجية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهو ينص صراحة في مواده 12.14.18.20.....24 على ما يلي:[1]

[1] القانون 18/01 من القانون التوجيهي الصادر في 2001/12/12 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإلزام الهيئات والمؤسسات الإدارية المعنية بتزويد هذا الجهاز بمختلف المعلومات المتضمنة في خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي بحوزتها.
- تأسيس بنك معطيات خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتماشى وتكنولوجيا المعلوماتية.
- وضع برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تطوير تنافسيتها بغرض ترقية المنتوج الوطني ليستجيب للمقاييس العالمية.

هذا بالإضافة إلى المراسيم الصادرة سنة 2003 والمتعلقة بالمشاتل (حاضنات الأعمال) ومراكز التسهيل وغيرها من المؤسسات الداعمة.

يظهر من خلال هذا التعاقب الزمني لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الأهمية الكبيرة التي أصبح يحظى بها هذا القطاع، وفي ظل الانفتاح الإقتصادي الذي يشهده العالم ترسخت فكرة وهي أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبحت المحرك القاعدي للإقتصاد، وعليه وجب ضرورة الاهتمام بهذا القطاع الأول بعد قطاع المحروقات.

والجدول رقم(9) يبين تطورعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال المرحلة 2010/2007.

جدول رقم(9): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2007-2010

السنوات	2007	2008	2009	2010
العدد	410959	519526	587494	619072

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مدونة المؤشرات الاحصائية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 16 والمدونة الاحصائية رقم 18.

كما يظهر في الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعداد تصاعدي وخاصة بين سنتي 2007 و2008 وذلك بإدماج الأشخاص الطبيعيين الذين يمارسون نشاطهم في المهن الحرة ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة. كذلك إهتمام الدولة بهذا النوع من المؤسسات حيث أن الإجراءات الجديدة المتخذة خلال مجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011[1] جاء لتدعيم التسهيلات المتوفرة لصالح مختلف شرائح المستثمرين (الشباب، المؤهلين...) بالإضافة إلى اتخاذ قرار لصالح حاملي المشاريع (لتسهيل انشاء المؤسسات) كالتخفيف من الاجراءات المتعلقة بالسجل التجاري، العقار الصناعي والتمويل.

[1] Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

المطلب الثاني: خارطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن السياسات السالفة الذكر التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، أدت إلى زيادة معتبرة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 618515 مؤسسة خاصة ما بين صغيرة ومتوسطة سنة 2010،[1] لابد من معرفة تواجد وموقع هاته المؤسسات.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاهتمام بوضع خريطة لموقع وتواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح ضرورة حتمية، ذلك يرجع إلى ما يلي:[2]

- ضرورة معرفة الحجم العددي الدقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة التعرف على التمركز الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح بتحديد كثافتها حسب الولايات وكذا المناطق.
- ضرورة إعطاء معلومات إحصائية دقيقة حول تمركز وكثافة كل قطاع من قطاعات النشاط عبر مختلف ولايات الوطن.

إن معرفة كثافة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها عبر الولايات وجهات الوطن من شأنه أن يسهل عملية تشخيص القطاع وتوفير الإمكانيات ووضع الإستراتيجيات والخطط لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن عرضها في الجدول رقم (10):

[1] Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

[2] Arif Mourad : pour qui une carte d implantation des PME, revue Espaces N° : 01 , Alger 2002.

جدول(10):تطور تعداد المؤسسات بالولايات الاثني عشر الأولى من حيث عدد المؤسسات الخاصة ذات الطابع المعنوي .

الترتيب	الولايات	عدد المؤسسات عام 2009	عدد المؤسسات عام 2010	النسبة %	التطور السنوي %
01	الجزائر	41006	43265	11,71	5,51
02	تيزي وزو	17785	21481	50,82	8,57
03	وهران	16204	17323	4,69	6,91
04	بجاية	15517	16965	4,52	7,59
05	سطيف	14960	16096	4,36	7,59
06	تيبازة	13093	14434	3,93	10,24
07	بومرداس	12006	12955	3,51	7,90
08	البليدة	11250	12059	3,27	7,19
09	قسنطينة	11049	11781	3,19	6,63
10	عنابة	8933	9508	2,57	6,44
11	الشلف	8888	9356	2,53	5,27
12	باتنة	8432	9149	2,48	8,50
المجموع الجزئي		181123	194102	52,56	7,17
المجموع الاجمالي		345902	369319	100	6,77

la Source: Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

يلاحظ من خلال الجدول أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمركز في الولايات الشمالية وبصفة أقل في الولايات الأخرى وهذا يرجع في نظرنا إلى الكثافة السكانية الكبيرة المتواجدة في هذه المناطق، كما أن أصحاب المؤسسات يفضلون التمركز بالقرب من إدارات القطاع وهذا راجع إلى المركزية.

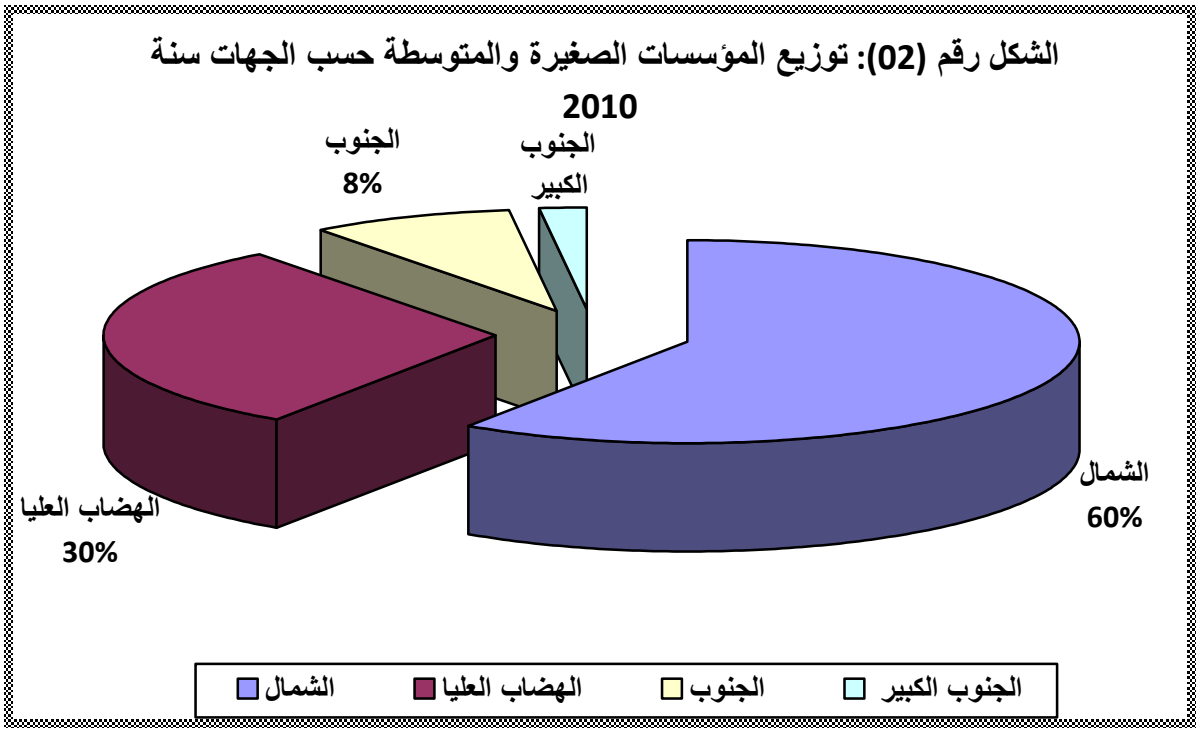
يتضح ذلك جليا من خلال الجدول رقم (11):

جدول (11): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المعنوية حسب الجهات سنة 2010

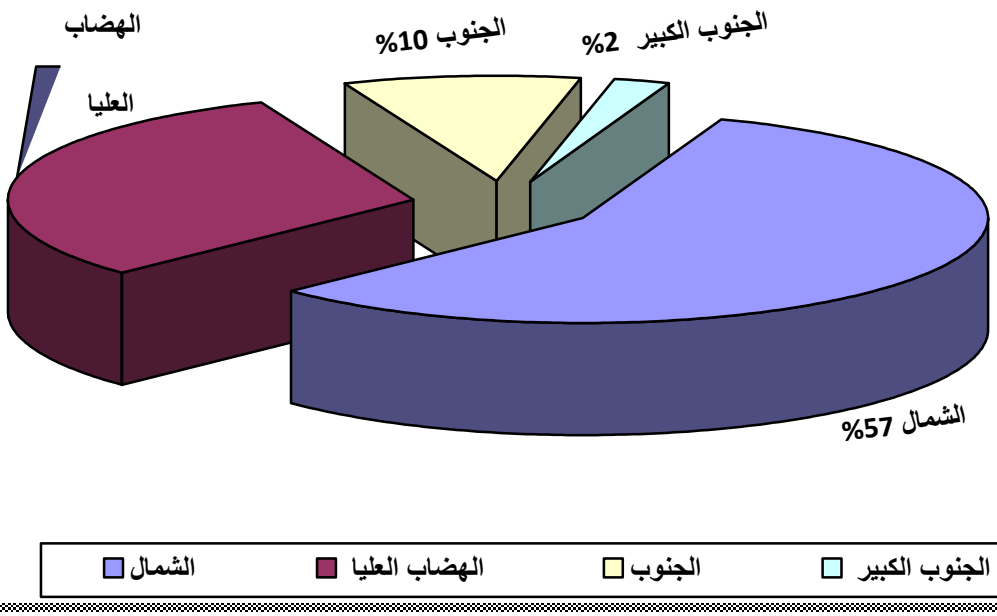
الجهات	2009	حركية عام 2010				المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عام 2010
		إنشاء	الشطب	إعادة إنشاء	التطور	
الشمال	205857	16197	4493	1709	13413	219270
الهضاب العليا	105085	8888	3008	1370	7250	112335
الجنوب	27902	2268	268	251	2251	30153
الجنوب الكبير	7058	590	146	59	503	7561
المجموع	345902	27943	7915	3389	23417	369319

la Source: Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

الشكل رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات سنة 2010



الشكل رقم (03) : تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2010



من خلال الشكل نلاحظ التوزيع اللامتساوي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ولايات الوطن، هذا من شأنه أن يعرقل التنمية الجهوية التي تعتبر عاملا مهما في التنظيم الاقتصادي بحيث تشكل هذه الأخيرة عنصرا فعالا لتشجيع الاستغلال العقلاني عبر كامل التراب الوطني، وذلك من خلال ضرورة نشر وتوزيع النشاطات مما ينعكس بصورة إيجابية على استقرار السكان وتوزيعهم.

الفرع الثاني: تطور نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتفرع نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى:

أ- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة : بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة المصرح بها لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي 618515 مؤسسة خاصة في نهاية سنة 2010.

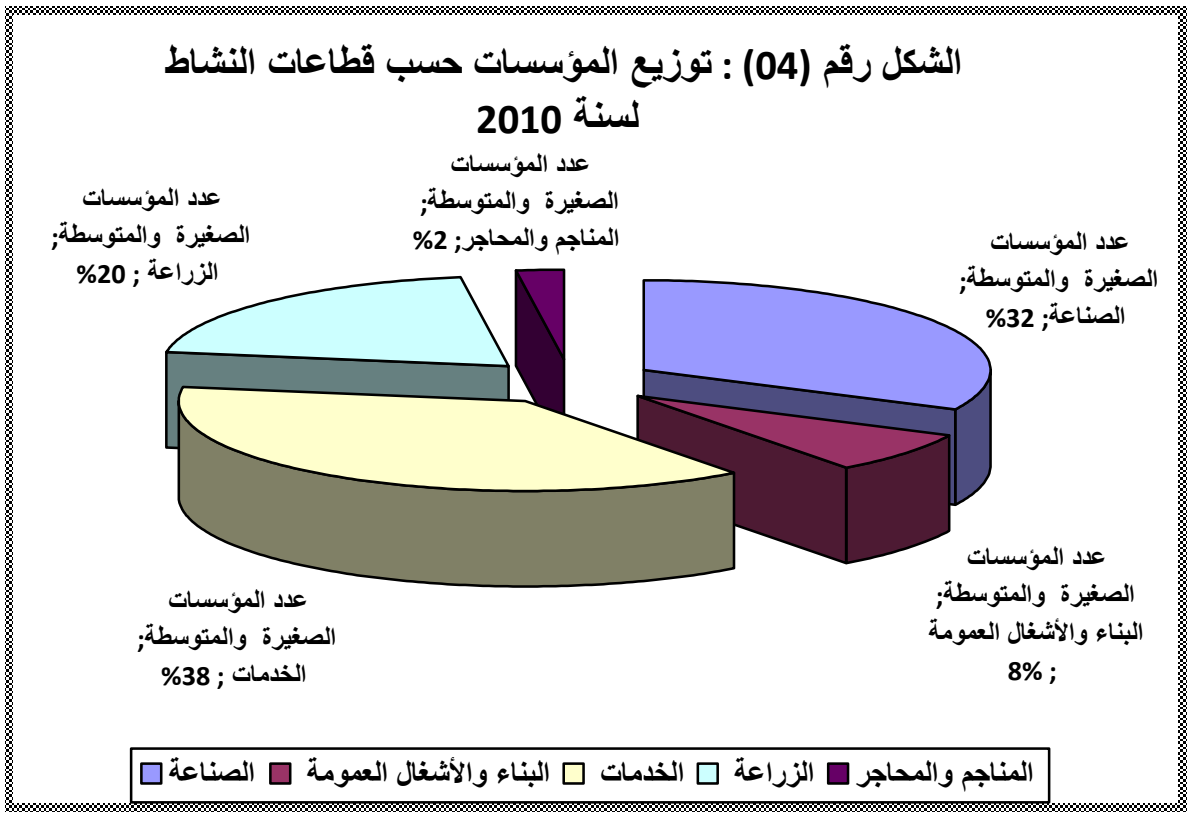
ب- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية: تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية جزءا ضئيلا من محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تراجع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية خلال عام 2010 إلى 557 مؤسسة بدلا من 591 مؤسسة سنة 2009.

وتتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية المختلفة كما يبينها الجدول رقم (12):

جدول (12): توزيع المؤسسات العمومية حسب قطاعات النشاط لسنة 2010.

قطاع النشاط	الصناعة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الزراعة	المناجم والمحاجر	المجموع
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	179	43	209	114	12	557

la Source: Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.



يتضح من خلال الشكل رقم (04) أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية تمركز في قطاعي الخدمات والصناعة، حيث بلغ عدد المؤسسات في قطاع الخدمات 209 مؤسسة سنة 2010، والذي يعد قليلا مقارنة بالعدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ت- النشاطات الحرفية: بلغ العدد الإجمالي للنشاطات الحرفية حسب الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الاجراء 162085 نشاط حرفي، بفارق4118 حرفي مقارنة بسنة 2009 [1].

[1] Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

إن هاته الإحصائيات والمؤشرات المتعلقة بنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والتوزيع الجغرافي لها يعطي رؤية واضحة لهذا القطاع، مما يساهم في وضع سياسات وإستراتيجيات مناسبة لترقية وتطوير هذا القطاع.

الفرع الثالث: النشاطات المهيمنة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المعنوية

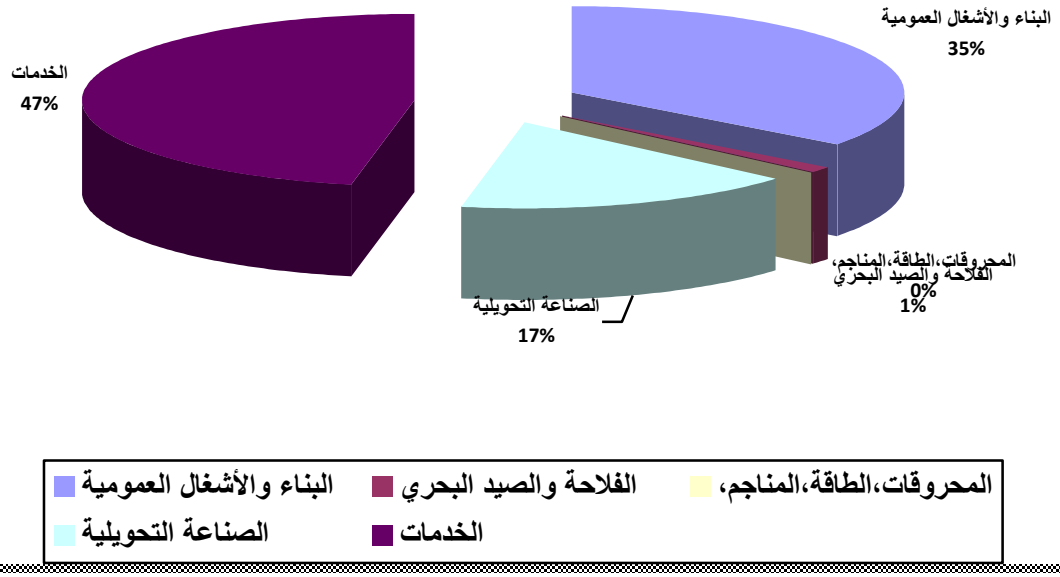
يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة ذات الطابع المعنوي في قطاعات دون أخرى ويتضح ذلك جليا في الجدول رقم(13) كالآتي.

الجدول رقم (13): قطاعات النشاطات المهيمنة ذات الطابع المعنوي.

رقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات عام 2010	%
01	البناء والأشغال العمومية	129762	35,14
02	الفلاحة والصيد البحري	3806	1,03
03	المحروقات،الطاقة،المناجم، الخدمات المتصلة	1870	0,51
04	الصناعة التحويلية	61228	16,58
05	الخدمات	172653	46,75
المجموع		369319	100,00

la Source: Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

الشكل رقم (05) : قطاعات النشاطات المهيمنة



يتضح من خلال الشكل رقم (05) أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في قطاعي البناء والأشغال العمومية والخدمات، وهذا راجع إلى أن هذين القطاعين يتطابقان وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لإبراز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط المهيمنة يمكننا الاستعانة بالجدول رقم (14) الذي يوضح التطور الحاصل بين سنتي 2009 و 2010.

جدول رقم (14): يبين التطور الحاصل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاطات المهيمنة بين سنتي 2009-2010.

رقم	قطاعات النشاط	عدد المؤسسات عام 2009	عدد المؤسسات عام 2010	التطور السنوي%
01	البناء والأشغال العمومية	122238	129762	6,16
02	الفلاحة والصيد البحري	3642	3806	4,50
03	المحروقات،الطاقة،المناجم والخدمات المتصلة	1775	1870	5,35
04	الصناعة التحويلية	58803	61228	4,12
05	الخدمات	159444	172653	8,28
	المجموع	345902	369319	6,77

la Source: Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

رغم التغيرات التي بدأت تتجلى في الإقتصاد الجزائري من خلال سلسلة الإصلاحات الإقتصادية ومحاولة الاندماج في إقتصاد السوق، إلا أن الملاحظ من خلال الجدول رقم(14) أن قطاع البناء والأشغال العمومية يبقى مهيمنا على نشاط أغلبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وهذا مرده إلى إتباع سياسة التفضيل لنشاط على آخر بالإضافة إلى توجه الدولة نحو البنى التحتية والسكن (مشروع مليون ونصف مليون سكن).

خلاصة:

إن موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر من المواضيع التي تشغل الساحة الاقتصادية حاليا، وبدراستها ومحاولة كشف مفاهيمها، يتبين أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برزت كإحدى الخيارات الاستراتيجية الهامة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فمن خلال دراسة مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في التنمية الاقتصادية، يظهر جليا الغموض والتباين في تعاريف هذه المؤسسات في مختلف الدول رغم التأكد والإجماع على أهميتها كونها تبرز كبديل لتجديد الاستثمار وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على مميزاتها وخصائصها، كما لها الفضل في مساهمتاها في القيمة المضافة.

مما لا يدع مجالا للشك أن الإدارة السياسية ثابتة وعازمة وقوية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذا لا يمنع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني من مشاكل وعراقيل تحول دون أداء دورها الفعال والمهم في التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني:

مشكلة الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الجزائر

تمهيد:

شهدت فترة السبعينات والثمانينات اتساعا كبيرا في الفجوة الغذائية وزادت هذه الفجوة مع مطلع التسعينات وامتد اتساعها حتى الوقت الحالي، وتزداد هذه الفجوة وبشكل واضح في الحبوب وأهمها القمح والزيوت النباتية والألبان وهي المكونات الرئيسية للغذاء خاصة لدى شعوب المنطقة العربية مما زاد من درجة اعتماد الدول التي تعاني من هذه المشكلة على الخارج في توفير الغذاء.

وبالتالي فإن وجود مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر يعني بالضرورة وجود مشكلات سياسية وتخطيطية، ولا شك أن أهمها على الإطلاق التبعية الاقتصادية والسياسية والاعتماد المتزايد على الخارج.

كما يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وتأتي أهميته من كونه يعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والتقليص من التبعية الغذائية، كما أنه يعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي.

وسنتعرض من خلال هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائـــــي وأبعـــاده.

المبحث الثاني: مشكلة الغذاء في الجزائر وأبعادها.

المبحث الثالث: الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: مفهوم الأمن الغذائـــــي وأبعـــاده

لقد أصبح الأمن الغذائي من أولويات الدول التي تعاني عجز في تلبية حاجات سكانها من الغذاء خاصة السلع الغذائية الاستراتيجية وزاد الاهتمام الدولي بمشكلة الغذاء من ذ السبعينات . كما زاد نشاط المؤسسات الدولية ذات العلاقة بالغذاء وعلى رأسه ا منظمة الأغذية والزراعة "F.A.O " منذ انعقاد مؤتمرها الأول عام 1974، حيث عملت من أجل الحد من سوء التغذية التي تسبب الكثير من الوفيات نتيجة الجوع والحرمان ونقص التغذية أو بسبب زيادة التغذية والتخمة . كما عملت على توفير المساعدات الغذائية والمعونات لضحايا الجوع والفقر وسوء التغذية في البلدان ذات الدخل المنخفض أو البلدان ذات القاعدة الفقيرة.

جدول رقم(15): نتائج الأمن الغذائي العالمي _ جانفي 2013. **الوحدة : %**

الدول الأعضاء في CIHEAM	النتيجة العامة	الأمن الغذائي	القدرة على تحمل التكاليف	الجودة والسلامة
الجزائر	40.4	38.8	39.1	47.6
مصر	50.9	38.1	59.8	55.3
فرنسا	86.7	84.1	88.5	88.2
اليونان	78.5	74.8	80.3	82.9
إيطاليا	78.6	81.8	73.3	85.3
المغرب	49.4	50.2	47.5	52.6
البرتغال	80.4	77.1	81.2	86.5
إسبانيا	80.6	81.7	77.6	86

تونس	52.6	53	48.6	63
تركيا	63	57.8	66.6	66.2
دول متوسطية أخرى				
الأردن	50.3	53	49	47.1
سوريا	41.3	34.6	44.9	47.9

La source : CIHEAM, global Food Security index, www.ciheam.org , April 2013.p2.

وضع مؤشر للأمن الغذائي العالمي من قبل الاقتصاديين إذ يرى أن القضية الأساسية للأمن الغذائي تكمن في القدرة على تحمل التكاليف المختلفة وتوفر الجودة والسلامة من خلال دراسة لـــ 105 دولة.

ويعتبر هذا المؤشر مقياس ديناميكي عالمي للكمية والنوعية بُني بالاعتماد على 25 مؤشرا فريدا. يقيس هذا المؤشر مسارات الأمن الغذائي عبر كل من الدول المتقدمة والنامية . حيث يعتبر الأمن الغذائي محققا في حالة امتلاك كل أفرد المجتمع ما يؤهلهم لاجتياز المعاناة في جميع أشكالها المادية والاجتماعية والاقتصادية وفي كل الأوقات، وتمكنهم من الحصول على الغذاء الذي يضمن لهم ممارسة أنشطة الحياة الأساسية.

أنشأ هذا التعريف في قمة الغذاء العالمية سنة 1996 والهدف العام من دراسة هذا المؤشر يكمن في تقييم الدول ا لمتقدمة والنامية والتي تفتقر الى مقومات وجود ا لأمن الغذائي وذلك بالاعتماد على قدرة تحمل تكاليف الأمن الغذائي ومدى قدرتها على توفير الكميات المطلوبة في مستويات الجودة والسلامة المطلوبين[1].

[1] CIHEAM , Global food security index, www.ciheam.org, April 2013.p2.

جدول رقم(16): ترتيب الدول المتوسطية حسب الأمن الغذائي العالمي_ جانفي 2013.

الدول الأعضاء	الرتبة
الجزائر	73
مصر	52
فرنسا	4
اليونان	19
إيطاليا	18
المغرب	57
البرتغال	16
إسبانيا	15
تونس	60
تركيا	35
دول متوسطية أخرى	
الأردن	59
سوريا	71

La source : CIHEAM, global Food Security index, www.ciheam.org, April 2013,p3.

المطلب الأول: تعريف الأمن الغذائي

مع تزايد الاتجاهات المنادية بإحداث إصلاحات جوهرية في القطاعات الزراعية وبالإضافة إلى ما شهدته الساحة الدولية من أحداث ومتغيرات تمثلت في ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية

والدولية فقد تبنت العديد من المنظمات الدولية وكذلك تبنى الخبراء والباحثين مفاهيم مختلفة للأمن الغذائي سنتناول أهمها:

الفرع الأول: تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي

تبنت المنظمة مفهوما واضحا للأمن الغذائي يتمثل في أن تنتج الدولة أكبر قدر ممكن مما تحتاجه من الغذاء بالكمية المتوازنة وبطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية وأن تكون منتجاتها قادرة على التنافس مع المنتجات الأجنبية ولها صادرات زراعية أو صناعية أو الاثنين معا. بحيث يتوافر لها ما تحتاجه من العملة الأجنبية لاستيراد المواد الغذائية التي لا تتوفر فيها الميزة النسبية لإنتاجها محليا، وأن توفر لكل المواطنين فيها الغذاء بالكم والنوعية المطلوبة كما تحقق في نفس الوقت مخزون من الغذاء يكفيها لمدة ثلاثة أشهر على الأقل في الحالات الاستثنائية مثل الظروف الطبيعية الصعبة والتوتر السياسي والعسكري.[1]

إن هذا المفهوم يضع عدة شروط قاسية ومتطلبات في غاية الصعوبة لتحقيق الأمن الغذائي العربي عموما وفي الجزائر خصوصا وبخاصة شروط الميزة النسبية وشروط المنافسة مع المنتجات الأجنبية، وهو الأمر الذي لا يمكن تبريره من الناحية العملية على العكس من الناحية النظرية.

ودليل ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية قد تجاهلت مبدأ الميزة النسبية مع بداية سعيها لتطوير إنتاجها الزراعي وتنويعه وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية وذلك من خلال إتباعها سياسات زراعية معتمدة على الدعم المالي الكبير الممنوح للمزارعين واستخدام التكنولوجيا الحديثة والحماية الجمركية، وهو الأمر الذي أدى في النهاية إلى نمو الإنتاج الزراعي لبعض المنتجات بصورة لا تتناسب مع الميزة النسبية لهذه الدول.

[1] خالد عبد الحميد حسانين: آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر،2007، ص، 08.

الفرع الثاني: تعريف منظمة الأغذية والزراعة(FAO)

وضعت منظمة الأغذية والزراعة مفهوما محددا للأمن الغذائي وهو يعني مقدرة البلد أو البلدان على تأمين المواد الغذائية اللازمة لتغذية السكان بشكل يلبي الاحتياجات الضرورية الأساسية لنمو الإنسان وبقائه في صحة جيدة . وأنه لا بد من توافر مخزون من المواد الغذائية يمكن اللجوء إليه في حالة حدوث كوارث طبيعية تقلل من إنتاج المواد الغذائية أو في حالة تعذر حصول البلد على المواد الغذائية عن طريق الاستيراد من الخارج.[1]

الفرع الثالث: تعريف البنك الدولي

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، ويتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية والتجارية قادرا على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية.

ويستند التعريف إلى أربعة أسس هي:[2]

- **الأساس الفيزيقي:** والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي بأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.
- **أساس الشمول:** والذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.
- **الأساس الزمني:** والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.
- مصدر الحصول على الغذاء: في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدرا محليا أو دوليا للحصول

[1] - عبد الصاحب العلوان: أزمة التنمية الزراعية و مأزق الأمن الغذائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998، ص: 15.

[2] - عزت ملوك قناوي: المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الأمن الغذائي العربي، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي،25-26 سبتمبر2002، ص: 03.

على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القدرة على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الغذائـــي

تتأثر قضية الأمن الغذائي بعدة اعتبارات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسياسية . وتعتبر البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أي دولة مسؤولة بصفة أساسية عن توفير الأمن الغذائي بهذه الدولة. ولكي نبرز الأمور بشكل أوضح وباعتبار الجزائر تمثل الإطار المكاني لدراستنا سنأخذ الأبعاد المختلفة لمشكلة الغذاء في العالم العربي على أساس أن الجزائر تمثل جزءا من هذا الكل وتشترك في عدة خصائص مع عدة دول عربية وهذا على سبيل التوضيح وليس على سبيل التخصيص بهدف فهم الأبعاد الحقيقية لقضية الأمن الغذائي.

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية:

ويمكن إبراز أهم الأبعاد الاقتصادية في العناصر التالية:

أ -**الانخفاض في كمية الإنتاج:** وهو أن مستوى الإنتاج وكذلك مستوى الغذاء المتاح على مستوى عدة دول ممن تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي يعتبر أقل نوعا وكما مما هو مطلوب للاستهلاك الأمثل، وإذا ما طبقنا ذلك على الوطن العربي لوجدنا أن الإنتاج يتميز بضآلة المساحة المستغلة والتي لا تزيد عن 16% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، بالإضافة إلى الاعتماد على الزراعة المطرية بكل مشكلاتها المتمثلة في عدم انتظام الإنتاج وانخفاض الإنتاجية، هذا إلى جانب أن معدل الزيادة السنوية في إنتاج الحبوب لا يتناسب مع الزيادة السنوية في عدد السكان .[1]

ب- مدى قدرة الإنتاج الزراعي على مواجهة الزيادة السكانية غذائيا: يعتبر القطاع الزراعي المحور الأساسي في تأمين القاعدة الاقتصادية والغذائية للشعوب، كما انه يمثل الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ومع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية في

[1] - عزت ملوك قناوي: مرجع سابق، ص، 04.

الآونة الأخيرة بشكل هائل واتساع الفجوة بين معدلات الزيادة السكانية، ومعدلات التنمية الاقتصادية وزيادة الطلب على المنتجات الغذائية والزراعية في ظل انخفاض المعروض منها وزيادة أسعارها . واجه السكان صعوبة بالغة في تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية. والسؤال الذي يطرح من طرف كل حكومة هو أنه إلى أي مدى يستطيع قطاع الزراعة والإنتاج الزراعي الوفاء باحتياجات السكان وملاحقة الزيادة السكانية المتسارعة.

ج- تزايد معدلات الاستهلاك: لقد تزايد حجم الاستهلاك من السلع الغذائية لبعض الفئات بمعدلات كبيرة نتيجة الاستهلاك غير الرشيد، حيث تؤدي السياسات غير المخططة إلى ظهو ر فئة اجتماعية تتمتع بإمكانات مادية هائلة وقدرات شراء عالية، وستخدم هذه الفئة معظم إمكانياتها في الإسراف على الاستهلاك الغذائي بشكل كبير، وقد ترتب على ذلك انخفاض المعروض من السلع الأساسية للطبقات الفقيرة ومحدودي الدخل، لذلك وجب العمل على العدالة في توزيع الأجور والدخول حتى لا يقع العبء الأكبر على الفئات الفقيرة، كما يترتب على ذلك أيضا تفاقم الفجوة الغذائية.

مما سبق وفي حالة ما طبق على مشكلة الأمن الغذائي في الجزائر لوجدنا هذه الأخيرة ترتبط بعدة مشكلات أخرى وهي الفجوة الإنتاجية، الفجوة التكنولوجية، الفجوة الغذائية، المخزون الاستراتيجي، سياسات التنسيق القطاعي في عدة مجالات.[1]

د -التحديث الإنتاجي: إن تطوير الأصناف والسلالات من المحاصيل الزراعية وكذلك الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة تمثل المدخل الرئيسي لتحقيق تنمية زراعية تحقق الحد الأدنى من الأمن الغذائي، وبالنسبة للدول العربية فإنها تتمتع بإمكانات هائلة من الموارد الطبيعية والبشرية ولديها قاعدة غنية من التنوع الحيوي والأصول الوراثية التي لا تتوافر لغيرها، لذا يجب البناء عليها والعمل من أجل تطويرها . كما أن مستقبل الزراعة في أي دولة أو إقليم مرتبط بإدخال نظم الري الحديثة والتركيز على زيادة مستوى الإنتاج وتحسين استخدام المدخلات اللازمة لتطوير الإنتاج

[1] - صبحي القاسم: الأمن الغذائي العربي حاضره و مستقبله، عمان - الأردن، 1998، ص: 123.

الزراعي، دون إهمال أهمية الأسمدة بمختلف أنواعها في تطوير كفاءة استخدام موارد الأرض والمياه.[1]

هـ- الأسعار ودرجة استقرارها: يتأثر الأمن الغذائي لأي دولة بتقلبات الأسعار، ونجد أن الأمن الغذائي في الوطن العربي يتأثر بدرجة كبيرة بتقلبات الأسعار العالمية للقمح، حيث يستورد العالم العربي كميات كبيرة منه سنويا . وكلما زادت الأسعار كلما أدى ذلك إلى ارتفاع فاتورة الواردات الصافية من القمح ونفس الأمر فيما يتعلق بالواردات من الذرة الشامية والأرز لكن بدرجة أقل من القمح.[2]

و- الاستثمار الزراعي: يؤدي التركيز على تطوير قطاع الصناعة إلى انخفاض الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة، وبالتالي ضآلة معدل نمو المساحات المزروعة وكذا الإنتاج لمختلف المحاصيل الزراعية وهو الأمر الذي يؤدي إلى خلق مشكلة الفجوة الغذائية.

ز -إعادة تخصيص الموارد: يرى بعض الأخصائيين أن هناك إمكانية لتحسين الأمن الغذائي من خلال إعادة تخصيص الموارد بين السلع الغذائية (القمح) والسلع ا لزراعية ومثالها (القطن) وكلما كانت درجة عدم الرغبة في تحمل المخاطرة كبيرة كلما كان هناك توسع في إحلال محاصيل الغذاء محل المحاصيل الزراعية.[3]

الفرع الثاني: الأبعاد الاجتماعية

ونوضحها في ثلاث نقاط وذلك على النحو التالي :

أ -التزايد المستمر في عدد السكان: تجدر الإشارة إلى أن الزيادة السكانية المرتفعة قد تؤدي إلى ظروف أكثر صعوبة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي، الأمر الذي يزيد من الأعباء الملقاة على عاتق الدول في تضييق الفجوة الغذائية، وبالنسبة للمنطقة العربية على سبيل المثال دائما فمشكلة

[1] - عزت ملوك قناوي : مرجع سابق ، ص: 05.

[2] - أحمد قدري مختار: التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية و الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، سبتمبر 2000، ص: 828.

[3] - عزت ملوك قناوي: مرجع سابق، ص: 06.

النمو السريع في عدد السكان يمكن اعتبارها سببا ونتيجة للفقر في آن واحد . إذ أن نمو السكان السريع غالبا ما يؤدي إلى زيادة الفقر عن طريق ارتفاع معدلات الإعالة في الوقت الذي يبقى فيه إنتاج ودخل الفرد بدون تحسن ملحوظ كما أن معدلات النمو المرتفعة ترهق ميزانية الخدمات التعليمية والصحية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة أسواق العمل على استيعاب هذه الزيادة السكانية . ومن هنا تتضح الكيفية التي يؤدي من خلالها النمو السكاني السريع إلى انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي.[1]

ب –مستـــوى الدخل: يسهم الدخل بشكل رئيسي في توفير الغذاء للأفراد، حيث لا يستطيع من يعيشون دون مستوى خط الفقر من تحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء وبالتالي فهم يعانون بشكل أو بآخر من سوء التغذية . ومما لا شك فيه أن مستوى الدخل ينعكس على أسلوب التعامل واستغلال الأراضي الزراعية من ناحية حيازة هذه الأراضي، وهو الأمر الذي يؤثر على الأمن الغذائي بشكل عام.

ج -عدم احتواء الغذاء على العناصر الضرورية: لا تقتصر مشكلة الغذاء في العالم على عدم كفاية الإنتاج للاستهلاك المطلوب وإنما تمتد المشكلة إلى عدم احتواء الغذاء على العناصر المطلوبة حتى لو توافرت الكمية المطلوبة، وتشتمل مكونات الغذاء الأمثل على ما يلي:

1. عناصر ضرورية للطاقة (غلوسيدات– دسم – بروتينات).
2. عناصر ضرورية للنمو (فيتامينات – أملاح معدنية).
3. أساسيات لتحقيق التوازن في مكونات الغذاء والراتب الغذائي اليومي للفرد.

إن كمية البروتين التي يحصل عليها المواطن العربي تقترب من الاحتياجات الصحية فيما يتعلق بالبروتين الكلي إلا أنه ا لا تزال ضئيلة بالنسبة للبروتين الحيواني . هذا بالإضافة إلى أن مؤشر نصيب الفرد من السعرات الحرارية يعتبر أحد المعايير الأساسية لبيان الحالة الغذائية في أي دولة مقارنة بالدول الأخرى. حيث يزيد متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية في الدول العربية

[1] - محمد السيد عبد السلام: الأمن الغذائي للوطن العربي، المجلس الوطني للثقافة و الفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، فيفري 1998، ص: 71- 74.

عن الفرد في الدول النامية والذي يبلغ حوالي 2820سعرة حرارية/اليوم، أما نصيب الفرد في الدول المتقدمة فيقارب أو يساوي إلى 3376 سعرة حرارية/اليوم.[1]

الفرع الثالث: الأبعاد السياسية الدولية والإقليمية لمشكلة الغذاء:

يمكن تقسيم هذه الأبعاد إلى قسمين رئيسيين هما:

أ –الأبعاد السياسية والاتفاقات الدولية لمشكلة الغذاء

إن تأمين الغذاء لدولة ما أو لعدد من الدول ضمن مجموعة سياسية معينة لا يعتمد فقط على المقومات الطبيعية من مناخ وتربة وعمالة وغيره، ولكن يعتمد أيضا على القوة والوزن السياسي للأمم كما يحتاج إلى النفوذ والتأثير للسياسيين.[2]

وقد كشفت الدراسات أن العديد من الدول التي عانت من المجاعة والجفاف خاصة في إفريقيا كان هذا في وقت كانت هناك كميات كبيرة وهائلة متاحة من المواد الغذائية على المستوى العالمي ولم تستغل لإنقاذ هذه المناطق. ومن هنا نفسر استخدام صفقات القمح في الضغط السياسي الدولي وخاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها المورد الرئيسي لسوق الحبوب العالمية حيث تعمد أحيانا إلى تأخير شحن كميات من القمح للرد على بعض سياسات الدول والإضرار بها مثلما فعلت مع بنغلادش والاتحاد السوفييتي سابقا.

أما حاليا فنجد هذه الصورة تتمثل في رفض الو لايات المتحدة الأمريكية تقديم المنحة الإضافية لمصر وربط هذه المنحة بقضايا داخلية الأمر الذي يعني محاولة التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد. بجانب ذلك تتعرض بعض الدول العربية إلى ضغوط سياسية من قبل الدول الكبرى أدت إلى فرض حصار اقتصادي على هذه الدول كما حدث مع (ليبيا – العراق – السودان) الأمر الذي أدى إلى نقص في الغذاء ومعاناة اقتصادية كبيرة . كما إن الارتباطات والاتفاقات الدولية تؤثر بوضوح

[1] - فوزي حليم رزق: النمط الغذائي المصري و مقارنته بالنمط الصحي و العالمي، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي و الإحصاء و التشريع، العدد 419، أفريل1990، ص: 214.

[2]- يوسف عبد المجيد فايد: الموارد الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999، ص،70- 76.

على الأمن الغذائي حيث أن الاعتماد على الموارد الذاتية في تنمية القطاع الزراعي هو المصدر الأساسي للنمو وتوفير الأمن الغذائي.

كما أن مشكلة الأمن الغذائي ترتبط بتحرير القطاع الزراعي الذي يختلف تماما عن مفهوم التحرير الاقتصادي، حيث أن تطبيق التحرير الاقتصادي على كل القطاعات بنمطية واحدة يختلف عنه في القطاع الزراعي، وذلك لمراعاة وجود واستمرار الدعم السلعي والسعري للسلع ذات المزايا النسبية.

ب – الأبعاد السياسية الإقليمية لمشكلة الغذاء

يختلف شكل الحكم من دولة لأخرى، وبالتالي تختلف درجة تدخلها وتوجهها للإنتاج حسب النظام الاقتصادي السائد ويمكن تلخيص الأحوال التي تتدخل فيها الحكومة في الإنتاج في النواحي الآتية:

1. قد يكون تدخل الحكومة بغرض إيجاد توازن بين نواحي الإنتاج المختلفة الزراعي والصناعي مثلا أو التحكم في الأسعار لتلافي الهبوط فيها.
2. قد تتدخل الحكومة وذلك بأن تقوم بوسم سياسة زراعية خاصة.
3. قد يأتي تدخل الحكومة في الإنتاج الزراعي أو غيره لتحديد الملكية أو حجم الاستثمار أو تنظيم حيازة الأرض، وبذلك تتلافى ما قد يصاحبها من مشاكل تؤثر تأثيرا واضحا على الإنتاج ومظاهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وينعكس هذا بشكل أو بآخر على الأمن الغذائي. بجانب ذلك فإن للمتغيرات السياسية الإقليمية تأثيرا واضحا على الأمن الغذائي العربي وما تنذر به من عواقب وخيمة سواء فيما يتعلق بالأمن المائي أو الغذائي العربي.

المبحث الثاني: المشكلة الغذائية وأبعادها في الجزائر

تعد المشكلة الغذائية في الجزائر من المشاكل الأساسية، إذ تسعى الدولة منذ الاستقلال بسياستها الزراعية إلى تحقيق أمن غذائي، كما لهذه المشكلة الغذائية أبعاد في الجزائر.

سنطرق في هذا المبحث إلى الأسباب المؤدية للمشكلة الغذائية في الجزائر، وكذلك إلى أبعاد هذه المشكلة.

المطلب الأول: المشكلة الغذائية في الجزائر.

تعاني الجزائر كغيرها من الدول النامية من أزمة غذائية حادة، تهدد أمنها الغذائي، حيث يقدر عجزها الغذائي بـــ: 190 كيلو كالوري للفرد في اليوم[1].

الفرع الأول: توصيف المشكلة الغذائية

ولقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي الشغل الشاغل للدولة، حيث سعت وراء تحقيقه من خلال تسطير عدة مخططات إنمائية، فشلت في تحقيق الهدف المنشود، وبقي السبيل الوحيد لسد الحاجات الغذائية للأفراد هو الاستيراد المستمر للمواد الغذائية الأولية. الذي كلف الدولة فاتورة استيراد 8 مليار دولار سنة 2010 وهذا الرقم مرشح للزيادة إلى حدود 15 مليار دولار في غضون الست سنوات القادمة إذا لم تتخذ الجزائر الإجراءات الكفيلة بالتخفيف من عبء الاستيراد وتحسين مستوى الاكتفاء الذاتي من الغذاء.[2]

ونقيض الأمن الغذائي هو العجز الغذائي، وهو عجز الناس على الحصول على حاجتهم الغذائية، وهناك وجهان لانعدام الأمن الغذائي، أحدهما مزمن والآخر عرضي:[3]

1 –انعدام الأمن الغذائي المزمن: وهو العجز المستمر في الحصول على الغذاء.
2 –انعدام الأمن الغذائي العرضي: وهو حالة عارضة أي عجز مؤقت في توفير الغذاء.

[1] براحو فافة سهيلة: مساهمة شعبة الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2003، ص2.

[2] http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/5/657379.html

[3] براحو فافة سهيلة: مرجع سابق، ص3.

والجزائر تعاني من حالة انعدام أمن غذائي عرضي بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي عرفتها البلاد، والتي انعكست سلبا على القدرة الشرائية للأفراد وعلى مستويات مداخيلهم.[1]

لكن لا يمكن اعتبار الاكتفاء الذاتي على أنه مقاطعة للعالم الخارجي تجاريا، لأن تلبية حاجيات السكان الغذائية بصفة كاملة غير ممكنة حتى في الدول المتقدمة التي تتميز بفائض غذائي.

الفرع الثاني: أسباب المشكلة الغذائية

إن السبب المباشر لأزمة الغذاء في الجزائر هو الفارق بين تطور الطلب على الغذاء والإنتاج الزراعي والفلاح المحلي، الذي أخذ يتنامى منذ نهاية الثمانينات ونتيجة لذلك اتسعت الفجوة الغذائية أي صافي الواردات الغذائية . ولامتصاص هذه الفجوة أعدت الدولة عدة مخططات، جسدت من خلالها عدة استثمارات ضمن المخطط الثلاثي (1964– 1969) أين بلغت قيمة الإستثمار ات الفلاحية المخططة 1.886 مليار دج وفي المخطط الرباعي الأول (1970– 1973) بلغ إجمالي الإستثمارات الفلاحية 3.528 مليار دج.

تلاها المخطط الرباعي الثاني (1974– 1977) حيث بلغت قيمة الإستثمارات الفلاحية قيمة 12 مليار دج أما في المخطط الخماسي الأول (1980– 1984) كانت قيمة الإستثمارات الفلاحية المخططة 24 مليار دج . في المخطط الخماسي الثاني (1985– 1989) بلغت قيمة الإستثمارات الفلاحية المخططة 79 مليار دج . إذا قمنا بتحليل أولي نقول بـأن الدولة إعتنت بالقطاع الفلاحي والدليل على ذلك زيادة تمويل هذا القطاع من مخطط إلى آخر ويتبين ذلك من خلال زيادة حصة الإستثمار الفلاحي بداية من المخطط الثلاثي الأول حتى المخطط الخماسي الثاني.

[1] زيدان زهية: واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي، حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2001، ص4.

والجدول التالي يبين لنا تطور نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمارات المحققة خلال الفترة (1967-1989)

الجدول رقم (17): تطور نصيب القطاع الفلاحي من الاستثمارات المحققة خلال الفترة (1967- 1989) الوحدة: مليار دج

الفئات	المخطط الثلاثي الأول 1967-1969		المخطط الرباعي الأول 1970-1973		المخطط الرباعي الثاني 1974-1977		المخطط الخماسي الأول 1980-1984		المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	
الاستثمارات	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة	المخططة	المنفذة
إجمالي الاستثمارات	9.2	4.3	27	19.4	110	42.41	400	344	550	400
استثمارات فلاحية	1.886	1.4	3.5218	1.84	12	4.1	24	15.92	79	53
نسبة الفلاحة من إجمالي الاستثمارات %	20.5	32.55	13.06	9.48	10.9	9.66	06	4.62	15	13.25

المصدر: براحو فافة سهيلة: مرجع سابق، ص 14.

يبين الجدول رقم (17) الزيادة المستمرة في حجم الأغلفة المالية المخصصة للاستثمارات الفلاحية من مخطط إلى آخر وهو حال كل الاستثمارات الأخرى، إلا أن التناقض الموجود هو زيادة قيمة الأغلفة المالية في كل القطاعات بما فيها الفلاحة ونقص حصة الاستثمار الفلاحي عن باقي القطاعات المتعاقبة، كما أن نسب تنفيذها ضعيفة بالنسبة لقيمة الاستثمار.

بالنسبة للمخطط الثلاثي الأول بلغت قيمة الغلاف المالي 1.886 مليار دج وهذا خاص بالفلاحة فقط وبلغ حجم تنفيذ الاستثمار 1.4 مليار دج، الرقمان متقاربان بحيث استغلت قيمة المبلغ المخطط بنسبة 74.46%.

في المخطط الرباعي الأول، كان المبلغ المخصص لإجمالي الاستثمارات 27 مليار دج وكانت حصة الاستثمار الفلاحي منه 3.528 مليار دج أي بنسبة 13.06% وبلغ حجم تنفيذ الاستثمار الفلاحي 1.84 مليار دج أي بنسبة 52.15% من الغلاف الخاص بالفلاحة.

أما في المخطط الرباعي الثاني ارتفع التمويل الخاص بكل الاستثمارات إلى 110 مليار دج وكان نصيب الفلاحة منه 12 مليار دج أي بنسبة 10.09% فقط من الغلاف المالي الإجمالي وبلغ حجم تنفيذ الاستثمار الفلاحي 4.1 مليار دج، أي بنسبة 34.16% في المخطط الخماسي الأول، يرتفع كذلك الغلاف المالي إلى 400 مليار دج وكانت حصة الاستثمار الفلاحي 6% أي بمقدار 24 مليار دج وبلغ حجم التنفيذ 15.92 مليار دج أي بنسبة 66.33%.

وفي المخطط الخماسي الثاني ترتفع قيمة الأظرفة المالية لكل الاستثمارات لتصل إلى 550 مليار دج بينما يكون نصيب الفلاحة 79 مليار دج أي بنسبة 15% ووصل حجم تنفيذ الاستثمارات الفلاحية 53 مليار دج أي ما يعادل 67.08%.

مما سبق توضح الأرقام المذكورة والنسب المستنتجة من الجدول والتحليل نجد أن التخطيط الفلاحي عاش عدة اضطرابات، فرغم الزيادة المستمرة في التمويل إلا أن تنفيذ الخطط عرف تأخرا واضحا. فمثلا في المخطط الثلاثي الأول أين كان حجم تمويل الاستثمارات الأقل حظا عن كل المخططات السابقة، بلغ حجم التنفيذ ذروته حيث حققت أكثر نسبة للتنفيذ مقارنة بالخطط الأخرى وقدرت بـــ:

74.25% وتحسنت بعدها تدريجيا في المخطط الخماسي الأول حيث بلغت 66.33%. وفي المخطط الخماسي الثاني انتقلت إلى 67.08% ويرجع هذا الاختلال في التنفيذ إلى ما يلي:

- غياب التقدير الصحيح للاحتياجات الفعلية للسكان والاعتماد على التقدير النظري للاعتمادات المالية.
- طول فترات الإنجاز الذي يؤدي إلى ارتفاع التكاليف ومن ثمة تضخم الأغلفة المالية.
- إقصاء القطاع الخاص الذي أثبتت التجارب قدرته على توظيف الأموال واستثمارها.
- المنافسة الحادة بين القطاعات على وسائل الإنجاز وذلك لصالح قطاعي الصناعة والبناء والأشغال العمومية، وعجز قطاع الفلاحة على السيطرة على وسائل الإنجاز المادية.

بعد المخطط الخماسي الثاني تخلت الجزائر على التخطيط المركزي الشامل ولجأت إلى توزيع وتخصيص الاستثمارات من خلال الميزانية السنوية على مختلف القطاعات كما يوضحه الجدول الآتي.

الجدول رقم (18): تطور نصيب الزراعة من خلال ميزانيات الاستثمار السنوية (1991-1998)

القطاعات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الزراعة	9.8	12.6	18.24	22.1	23.1	28	32	40
الصناعة	15.9	26.3	32.6	35.84	33.9	42.5	44.8	74.24
باقي الاستثمارات	29.7	41.7	58.16	72.06	84.8	103	107.2	109.36
إجمالي الاستثمارات	55.4	80.6	109	130	141.5	173.5	184	196.6
نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الاستثمارات %	17.68	15.63	16.73	17	16.4	16.3	17.4	20.34

الوحدة: مليار دج.

المصدر: عبد الوهاب عبات :الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على الإنتاج الغذائي في الجزائر 1990-2000 رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص117.

تدل الأرقام في الجدول رقم (18) على تطور المبالغ المالية المخصصة للقطاع الزراعي، حيث تراوحت ما بين (9.8 مليار دج) سنة 1991 إلى (40 مليار دج) سنة 1998، هذا ما بين حرص الدولة على تطوير هذا القطاع الحساس، حتى و أن كانت حصتها من المبلغ الإجمالي للاستثمارات أقل من كل القطاعات الأخرى، كالصناعة وهذا نراه من خلال نسب نصيب القطاع الزراعي من إجمالي الغلاف المالي والتي تميزت بالاستقرار نوعا ما وتراوحت ما بين (17.68 % إلى 20.34%).

إلى جانب هذه الميزانيات شرعت الدولة في تحقيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) على مدار (2000–2009).

حيث تتركز سياسة الدولة في هذا القطاع على إستراتيجية بعيدة المدى بدأت من عام 2000 إلى 2004 كمرحلة أولى، ومن 2005 إلى 2009 كمرحلة نهائية، والذي لا يستند على شعار الاكتفاء الذاتي الذي كان أساس البرامج التنموية السابقة وإنما ارتكز على أهداف ذات أبعاد واقعية ترمي إلى تحقيق الأمن الغذائي.[1]

ولقد جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية للاستدراك كل التغيرات السابقة، فوضع مجموعة من الأهداف يمكن ضبطها فيما يلي:

1 –التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد.
2 –الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعة.
3 –ترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها.
4 –حماية التشغيل الفلاحي والزيادة في قدرات القطاع الفلاحي في تحقيق مناصب شغل جديدة من خلال ترقية الاستثمار وتشجيعه.
5 –تحسين مداخيل وظروف معيشة الفلاحين.[2]

المطلب الثاني: أبعاد المشكلة الغذائية في الجزائر.

[1] عبد القادر فاضل: القطاع الزراعي في الجزائر إستراتجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2007 ،ص109.

[2] جرمولي مليكه: السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 ،ص118.

يتأثر إنتاج واستهلاك الغذاء في الجزائر بعدة عوامل منها ما هو اقتصادي طبيعي بشري أو سياسي وسنتطرق إليها بالتفصيل في الفروع الآتية.

الفرع الأول: العامل الطبيعي.

هناك ضوابط طبيعية تحدد كمية ونوعية الغذاء نذكر منها:

- مساحة الأراضي الزراعية.
- عدد المواشي.
- العوامل المناخية.

- بالنسبة للإمكانيات الزراعية في الجزائر فهي في تقلص مستمر رغم شساعة هذا القطر حيث تبلغ مساحتها 42.66 مليون هكتار وهو ما يمثل 17% من المساحة الإجمالية أما الإقليم الصحراوي فهي أكبر بكثير فهي تبلغ 190539200 هكتار أي ما يمثل 80% من المساحة الإجمالية.[1]

وتصنف الأراضي الفلاحية إلى ثلاث أنواع:

1. **أراضي قابلة للزراعة:** وتبلغ مساحتها 42466920 هكتار أي ما يعادل 17% من المساحة الإجمالية، ويقصد بالأراضي القابلة للزراعة، الأراضي المستغلة فعلا مضافا إليها الأراضي التي هي على قيد الاستراحة والتي تفوق مدة إستراحتها 5 سنوات وذلك لإستعمالها كمراعي ومروج طبيعية[2] وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر 2008- 2009

الوحدة: هكتار

الأراضي الصالحة للزراعة	8423340	%19.83
المراعي والمجاري (أراضي رعوية ومروج)	32955880	%77.61

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

[2] عبدات عبد الوهاب: مرجع سابق، رسالة ماجستير، ص55.

أراضي غير منتجة التابعة للمزارع	1087700	%2.56
مجموعة الأراضي المستعملة للزراعة	42466920	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(2010).

2. **الأراضي الصالحة للزراعة:** يقصد بالأراضي الصالحة للزراعة تلك التي تزرع سنويا وتبلغ مساحتها 8423.34 ألف هكتار أي ما يعادل 19.9% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة وتحتل نسبة 3.4% من المساحة الإجمالية للجزائر، وتصنف حسب الجدول رقم (20) كالآتي:

الجدول رقم (20): تصنيف الأراضي الصالحة للزراعة الوحدة: هكتار

تصنيف الأراضي	مساحتها	نسبتها %
أراضي معشوشبة	4069380	48.3
أراضي مستريحة	3423502	40.6
مروج طبيعية	24550	0.3
الكروم	82743	1
الزراعات المثمرة	823165	9.8
الإجمالي	8423340	100

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء(2010).

3. **الأراضي الصالحة المحصولية:**

وتتمثل المساحة المحصولية في الأراضي التي تزرع سنويا مضروبة في عدد المحاصيل التي تتعاقب على زراعتها خلال نفس السنة، بذلك قد تفوت مساحة الأراضي المحصولية مساحة

الأراضي الصالحة للزراعة، إلا أنه في الجزائر لازالت تطبق طريقة الدورة الأحادية وتبلغ مساحة الأراضي 35 مليون هكتار أي نسبة 43% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة.[1]

حسب ما استعرضناه من أرقام فإن الإمكانيات الزراعية، ورغم صغر حجمها أمام المساحة الصحراوية الشاسعة، لازالت في تقلص مستمر، وهذا يرجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

1 -تبذير الأراضي الزراعية وهذا يخص الأراضي المستريحة حيث تبلغ 2964 ألف هكتار.
2 -توسيع نطاق العمران على حساب الزراعة.
3 -توسيع النشاط الصناعي على حساب النشاط الفلاحي.
4 -ظاهرة التصحر.
5 -انجراف التربة بسبب مياه الأمطار وقد قدرت كمية الأتربة التي تجرف إلى البحر بـــ 120 مليون طن سنويا.[2]

الفرع الثاني: البعد الديمغرافي.

تدل الإحصائيات الأخيرة والخاصة بسنة 2010 على أن حجم سكان الجزائر وصل إلى 35.7 مليون نسمة، حيث قدرت الزيادة السكانية خلال السنة الواحدة بـــ 700 ألف نسمة أي بنسبة 19‰ وعلى هذا المنوال يتوقع أن يصل عدد سكان الجزائر سنة 2012 37.1 مليون نسمة[3].

إن لهذه الزيادة السريعة انعكاسات سلبية وتعود بالدرجة الأولى على مستوى معيشة الأفراد كذلك وتوزيعهم غير العادل عبر القطر الجزائري، فنرى ب أن الشريط الساحلي مكتظ بالسكان الن اشطين وغير الناشطين، وكلما اتجهنا نحو الداخل والمناطق الصحراوية تقلص وجود السكان عدا الواحات.

ويعود سوء توزيع السكان في الجزائر إلى الظروف المناخية القاسية، فالشريط الشمالي الساحلي يتميز بالاعتدال في الصيف والشتاء، أما المناطق الداخلية والصحراوية والتي تمثل 80% من مجموع مساحة الجزائر فمنها صحراوي وجاف.

---

[1] عبدات عبد الوهاب: مرجع سابق، ص61.

[2] براحو فافة سهيلة: مرجع ابق، ص12.

[3] الديوان الوطني للإحصاء 2010.

والنمط الغذائي يتنوع بتنوع المناخ، إذ قد يكثر الطلب على مادة استهلاكية غذائية في الشمال، ولا يكون الطلب عليها بنفس الأهمية في الجنوب والعكس صحيح، وهذا التباين في العادات الاستهلاكية يؤثر مباشرة على توجيه سلع السوق كماً ونوعا وحجما وهذا التباين لا يخص الأقاليم فقط بل هو موجود أيضا بين سكان الريف والمدينة ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): الاستهلاك الغذائي السنوي المتوسط للفرد الجزائري

المواد الاستهلاكية	الوحدة	المناطق المكثفة	المناطق المعزولة
الحبوب	كلغ	169.6	184.3
اللحوم البيضاء	كلغ	114.2	98
اللحوم الحمراء	كلغ	13.4	8.2
الخضر الطازجة	كلغ	121.4	94.6
البقول الجافة	كلغ	6.2	5
الفواكه الطازجة	كلغ	30.1	19.9
الحليب	لتر	77.8	54.7
الزيوت – الدهون	كلغ	16.5	14.5
السكر	كلغ	19.4	8.6
القهوة	كلغ	2.6	3.1

المصدر: براحو فافة سهيلة: مرجع سابق، ص13.

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ اختلافا في كميات استهلاك بعض المواد الأولية بين المناطق المكثفة والمناطق المعزولة، مثلا بالنسبة لمادة الحبوب، الفرد الموجود في المناطق المعزولة يستهلك

184.3 كلغ في السنة، بينما الفرد الكائن بالمناطق المكثفة كالمدن الكبيرة يقل استهلاكه لهذه المادة وقدر حجم إستهلاكه بـــ 169.6 كلغ في السنة.

بالنسبة للخضر والفواكه يظهر العكس، أي أن الفرد المدني يستهلك الخضر والفواكه أكثر من الأفراد الموجودين في المناطق المعزولة ويبلغ حجم إستهلاكه 121.4 كلغ في السنة مقابل 94.6 كلغ في السنة. نفس الظاهرة نلاحظها بالنسبة لمادة الحليب، فالمواطن الشمالي يستهلك 77.8 لتر/سنة، أما المواطن الصحراوي فيستهلك أقل من ذلك وبلغ إستهلاكه 54.7 لتر/سنة.

وهذا التغير في النمط الغذائي موجود كذلك في قطر آخر وذلك لاختلاف العادات والتقاليد والمواقع الجغرافية أيضا، ونلاحظ ذلك من خلال الجدول رقم (22) الذي يبين اختلاف الأولويات في استهلاك العائلات للمواد الغذائية وغيرها عبر دول مجاورة.

الجدول رقم (22): هيكل استهلاك العائلات بين الجزائر والمغرب وتونس سنة 2007

الوحدة%

المواد	الجزائر	المغرب	تونس
مواد زراعية	33,8	16,5	11,5
مواد صناعية غذائية	15,8	24,5	21,9
مواد غذائية	49,6	41,0	33,4
ملبس	1,7	6,1	9,6
النقل والاتصال	31,6	11,4	8,6
الماء والطاقة	1,3	3,4	2,2
محروقات	0,6	4,4	3,0

سلع صناعية أخرى	11,4	18,3	23,6
مواد أخرى	3,8	15,4	19,6
المجموع	100,00	100,00	100,00

La source : ahmed bouyacoub : la consommation des ménages 1962-2012 : quelles caractéristiques ? LAREGE CREAD, université d'Oran , décembre 2012. P9

يبين الجدول رقم (22) مدى الاختلاف في النمط الاستهلاكي بين هذه الدول رغم الجوار الذي يربطهم وتقارب العادات، إلا أن هذه الفروقات تفسر بإختلاف النمط الإستهلاكي وتحديدا في الكميات أو كما يفترض بإختلاف أنظمة الأسعار.

الجدول رقم (23): مقارنة الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا.

الترتيب الكمي للمواد الاستهلاكية	الجزائر	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا
01	حبوب	لحوم	لحوم
02	سكريات	سكريات	خضر
03	زيوت	خضر	سكريات
04	خضر	حليب	نشويات
05	حليب	زيوت	حبوب
06	نشويات	حبوب	حليب
07	لحوم	نشويات	زيوت
08	أسماك	أسماك	أسماك

مجموع الحريرات الفردية اليومية	2360	3120	2940

المصدر: عيون عبد الكريم: مصدر سبق ذكره، ص47.

يظهر الجدول رقم (23) إختلافا جذريا بين نمط الاستهلاك الغذائي للفرد الجزائري ونمطي الإستهلاك الغذائي الأمريكي والفرنسي، فنمط غذاء هاذين الأخيرين يمثل نموذجا متقدما بحيث أن النوعيات الغذائية ذات القيمة الغذائية الراقية تحتل مكان الصدارة في المجموعة الغذائية المعروضة. بينما في الجزائر يلاحظ تأخرا واضحا من حيث المستوى الأمثل العالمي الذي يمثله النموذج الأمريكي والأوروبي الممثل من طرف فرنسا كونها قريبة من الجزائر . ويظهر الجدول كذلك فرقا من حيث حجم الحريرات اليومية التي يتناولها الأفراد، فللفرد الجزائري أقل نصيبا من الفرنسي والأمريكي وهي على التوالي 2360 حريرة/يوم و 2940 حريرة /يوم و 3120حريرة/يوم.

هذا رغم أن كلا من فرنسا وأمريكا تفوق الجزائر من حيث الحجم السكاني إلا أن مشكل الغذاء لا يطرح في كليهما لأنهما من الدول المتقدمة، استطاعت تجاوز هذا النوع من المشاكل بفضل التطور التكنولوجي والسلوك الاستهلاكي المتطور.

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي.

يتأثر إستهلاك الفرد الجزائري كسائر الأفراد الأخرى بالدخل، فهو يستهلك في حدود إمكانيات دخله ومستوى معيشته، أي إذا ارتفع دخله يرتفع طلبه على المواد الاستهلاكية الغذائية الضرورية والمتبقي من دخله يوجه إلى المواد الاستهلاكية الكمالية، وغالبا ما يتحدد دخل الأفراد حسب الفئات المهنية والاجتماعية أي يختلف حسب رتبة العامل أو منصبه.

وإذا قمنا بتقدير المصاريف الموجهة للغذاء بالنسبة لجموع المصاريف وعبر زمن طويل يقدر بـــ40 سنة نجد النسب التالية ضمن الجدول رقم (24).

الجدول رقم (24): تطور هيكل استهلاك العائلات خلال الفترة 1969-2010

الوحدة: %

السنوات	1969	1979	2010
مواد غذائية	47,74	56,71	47,40
ملبس	16,27	11,22	4,66
نقل واتصال	2,41	3,63	28,54
محروقات	3,22	3,39	1,37
الماء والطاقة	1,04	0,96	1,99
سلع صناعية	3,19	5,88	5,52
مجموع جزئي	73,87	81,80	89,48
استهلاكات أخرى	26,13	18,20	10,52
المجموع	100,00	100,00	100,00

La source : Ahmed bouyacoub : la consommation des ménages 1962-2012 : quelles caractéristiques ? LAREGE CREAD, Algérie : cinquante ans d'expériences de développement Etat-société- Economie ,université d'Oran , décembre 2012. P6

في الواقع نلاحظ أن الملبس يمثل أقل من نسبة 5% من استهلاك العائلات سنة 2010، في الحين أنه تجاوز 16% سنة 1969، والتقلب الآخر يتعلق بالنقل والاتصال الذي انتقل من 2.41% سنة 1969 إلى 28.45% سنة 2010. ويعود ذلك إلى إدخال تكنولوجيات الاتصال الحديثة والتي يخصص لها المستهلكين أكثر من 25% من نفقاتهم. والميادين التي عرفت تغيرا طفيفا هي الخدمات العامة الكبرى (الماء، الطاقة، المحروقات)، والتي كانت تمثل 4.26% سنة 1969 و3.4% فقط سنة 2010، أما فيما يخص المجالات المتعلقة بالصحة والثقافة والترفيه فنسبتها انخفضت بقوة لتنتقل إلى 26.13%

سنة 1969 إلى 10.5% سنة 2010. أما وزن السلع الاستهلاكية الصناعية فقد زاد بوتيرة طفيفة، لكن ما يشد انتباهنا من النظرة الأولى هو ما يتعلق بوزن التغذية الذي انتقل من 47.74% سنة 1969 إلى حد أقصى 56.71% سنة 1979 لينخفض إلى 47.40% سنة 2010.

بعبارة أخرى تبقى التغذية المجال الأساسي لاستهلاك العائلات حيث ينفق الفرد الجزائري ما يقارب نصف دخله على الغذاء وهذا بعد 40 سنة من التطور لكن هذا الرقم لا ينبغ ي أن يظلنا حول طبيعة التغذية التي عرفت تغير مهم.

الجدول رقم (25) تطور أسعار بعض المواد الغذائية الوحدة: دج/كغ

السنة / المنتوج		2005	2006	2007
منتوجات حيوانية				
لحوم الأبقار	شريحة	775.67	823.13	848.95
	الصدر	480.63	496.52	486.95
لحوم الأغنام		667.78	675.77	642.22
لحوم الدجاج		173.71	168.27	170.79
بيض (الوحدة)		6.33	6.58	6.78
منتوجات الصيد				
سردين طري		103.55	95.52	111.85
فواكه				
تفاح		70	96	159
برتقال		76.39	73.57	81.59
موز		100	110	110
أجاص		54	75	84
خضر				

بطاطا	21.66	35.15	49.73
طماطم	41.94	43.16	47.02
ثوم	90	110	162

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء ONS.2010.

الفرع الرابع: البعد السياسي.

تعتمد الدولة الجزائرية في تحقيق أمنها الغذائي على استيراد المواد الغذائية الأولية، وهذا يزيد من تبعيتها الغذائية للدول المصدرة لها، وتزداد بذلك الهيمنة عليها اقتصاديا وسياسيا لأن الغذاء أخطر سلاح تستعمله الدول المتطورة ضد الدول النامية.

واحتلت الجزائر في تبعيتها الغذائية للسوق الخارجي " الرتبة الخامسة" عالميا بسبب استيرادها المفرط للمواد الغذائية الأولية المتمثلة في (الحبوب، الحليب، السكر، القهوة، الشاي، الدهون، اللحوم، البقول الجافة) وهذه التبعية تكلف خزينة الدولة مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية و لا تخدم أمنها السياسي.[1]

والجدول رقم (26) يبين قيمة واردات الجزائر في الفترة (2002-2007)

الجدول رقم (26): قيمة المواد الغذائية المستوردة من قبل الجزائر في الفترة 2002-2007.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة (مليون دج)	204480.6	203072.3	245320.7	243101.0	251311.0	314009.1

Source: .O.N.S Collection statistique, N°85.

نرى من خلال الجدول أعلاه بان قيمة المواد الغذائية المستورة من طرف الجزائر في زيادة مستمرة من سنة إلى أخرى حيث انتقلت من 204480.6 مليون دج سنة 2002 إلى 314009.1

[1] براحو فافة سهيلة: مرجع سابق، ص19.

مليون دج سنة 2007 وهذا ناتج عن الطلب المتزايد للمواد الغذائية، وفي المقابل عدم كفاية المنتوج الوطني من المواد الغذائية والاعتماد على استيراد هذه المواد من الخارج وهذا ما يثقل من حجم الفاتورة المدفوعة لدى الدولة.

والجدول الآتي يوضح زيادة ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة من قبل الجزائر، إلى غاية سنة 2010.

الجدول رقم (27):تطور قيمة المواد الغذائية المستوردة من قبل الجزائر خلال الفترة 2008-2010

السنوات	2008	2009	2010
القيمة مليون دج	507947.5	425967.7	450807.5

La source : ONS, annuaire statistique de l'Algérie , N°28, p 409.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(27) أن فاتورة المواد الغذائية شهدت ارتفاع لا مثيل له سنة 2008 حيث بلغت قيمة الفاتورة المدفوعة مبلغ 507947.5 مليون دج، وهذا ناتج عن الارتفاع الذي شهدته المواد الغذائية في الأسواق العالمية، ثم انخفضت في سنة 2009 ، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية في الأسواق الخارجية، ثم ارتفعت قليلا لتبلغ قيمة المواد الغذائية المستوردة مبلغ 450807.5 سنة 2010.

هذا يدل على أن الجزائر تعتمد في سد حاجياتها من المواد الغذائية على استيرادها من الخارج كما تظل سياسة إستيراد المواد الغذائية عائقا أما تحقيق التنمية الإقتصادية سواء بتأثيرها على الإستثمار أو الإدخار.

المبحث الثالث: الصناعات الزراعية الغذائية في الجزائر.

تعتبر الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الجزائري وتأتي أهميتها من كونها تعد أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج المحلي والدخل القومي، كما أنها تعد حلقة وصل بين القطاعين الزراعي والصناعي، وكذلك تكمن أهميتها في علاقتها المباشرة بإنتاج الغذاء في شكله الخام كونه يعتبر أحد المدخلات الأساسية لها.

المطلب الأول: مفهوم الصناعات الغذائية وأهميتها.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفات بعض المفكرين الاقتصاديين المختلفة للصناعات الغذائية وكذلك إلى أهمية الصناعة الغذائية.

الفرع الأول: مفهوم الصناعات الغذائية.

إن الصناعة هي نشاط إنتاجي يستخدم العناصر الإنتاجية المتاحة بأفضل الطرق والوسائل من الفن الإنتاجي في علاقات تشابكية لتحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية إلى منتجات تشبع الحاجات الإنسانية، ويتم ذلك في وحدات إنتاجية تحكمها التطورات الفنية. والصناعة الغذائية كفرع من القطاع الصناعي لا يمكنه أن يخرج عن هذا النشاط الإنتاجي، من خلال تحويلها للمواد الخام الزراعية الغذائية إلى سلع جاهزة وشبه جاهزة لإشباع الحاجات الإنسانية.[1]

ويمكن أن نعرف الصناعة الغذائية اعتمادا على بعض المفكرين الاقتصاديين المختصين في هذا المجال من الصناعة فيما يلي:

التعريف الأول: يعرف الدكتور: عز الدين فراج" بأن الصناعة الغذائية هي القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج، وتحويلها إلى صورة أخرى من المنتجات

[1] فوزي عبد الرزاق: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007، ص35.

الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة، لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير أماكن إنتاجها، بحيث تبقى صالحة للاستعمال من الوجهة والحيوية".[1]

التعريف الثاني: حسب الدكتور محمد ممتاز الجندي: فإن الصناعات الغذائية هي الصناعات التي تستخدم النظريات والحقائق التي تضمنها العلوم الدقيقة كالكيمياء والهندسة... لتحويل المواد الخام أو المنتجات إلى سلع جديدة تعود على البشرية بالنفع."[2]

التعريف الثالث: الأستاذ عبون عبد الكريم:" يعرف الصناعات الغذائية على أنها الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة، لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف...والاستعمال تماشيا مع الشروط الجديدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري."[3]

من التعاريف السابقة الذكر يمكن القول بأنها تتفق من حيث جوهرة الصناعة الغذائية على أنها فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الخام الزراعية الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية، محافظة بذلك على قيمتها الغذائية أطول مدة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

تعريف الصناعة الغذائية في الجزائر : تعد الصناعات الغذائية من القطاعات الأكثر حيوية وديناميكية في الاقتصاد الوطني, فهي تشارك في تكوين الثروة للدولة وكذلك في توفير الطلب المتزايد للمجتمع على المواد الغذائية[4].

الفرع الثاني: الصناعة الغذائية والتطور التكنولوجي:

[1] براحو فافة سهيلة: مساهمة شعبة إنتاج الحليب في تحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003،ص26.

[2] براحو فافة سهيلة: مرجع سابق، ص26.

[3] فوزي عبد الرزاق: مرجع سابق، ص36.

[4] الماحي ثريا: إستراتيجيةِ المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول, الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية, الشلف, 2010.

تختلف الصناعات الغذائية كصناعة تحويلية لإنتاج الغذاء في ظل التطورات العلمية التي شهدها القرن العشرون والقرن الواحد والعشرون، عن الصناعات الغذائية في القرون السابقة، من حيث التطور التكنولوجي، أو من حيث المواصفات والمعايير العالمية المطلوبة في جودة السلع الغذائية وسلامتها.

وإذا كانت عمليات التطور الحالية في مجال أبحاث التكنولوجيا قد سمحت للصناعات الغذائية بنقل أحدث الانجازات في جميع أنحاء العالم، سواء من حيث نوعية الغذاء، أم من حيث إمكانية حفظه لفترة طويلة من الزمن أو نقله عبر المحيطات والبحار من قارة إلى قارة، مع المحافظة على سلامته وجودته.

وأصبح مفهوم الجودة والسلامة الغذائية يمثل عنصرا أساسيا من عناصر الرعاية الصحية، وقد برز ذلك نتيجة لما ثبت للعلماء والباحثين في مجال الصحة البشرية والبيطرية، أن الأمراض الناجمة عن تلوث الغذاء هي المشكلة الصحية الأكثر انتشارا في العالم، ولها علاقة كبيرة بما ينتج في المصانع الغذائية، لتلك الأسباب سارعت العديد من الدول بإعداد الإجراءات والقوانين التي تنص على اتخاذ كافة التدابير الصحية للمراقبة الغذائية، وفي هذا السياق فإن المشكلة الحقيقية التي تواجهها الدول ليست في توفير ما يكفي من المواد الغذائية للموطنين من أجل البقاء، ولكن توفير المواد الغذائية التي يمكن لها أن تساعد في تحسين مستويات معيشتهم . وهو ما يتطلب تزويد المصانع الغذائية بمختبرات ومعدات وأجهزة حديثة للتأكد من تنفيذ المواصفات والمعايير التي تقرها القوانين والتشريعات العالمية كما يتطلب كوادر عالية التأهيل والتدريب، والاستمرار في اكتساب تلك الكفاءات بآخر معطيات العلم والمعرفة الفنية لسلامة الغذاء . الأمر الذي يستدعي من الدول النامية التركيز على العلوم في تطوير أنظمتهم الرقابية حتى تمكنها من الوصول إلى الأسواق العالمية، وفق الشروط والقوانين والمواصفات العالمية وهو ما ينعكس ايجابيا على الاستثمار في قطاع الصناعات الغذائية في هذه الدول.[1]

[1] فوزي عبد الرزاق: مرجع سابق،ص38.

الفرع الثالث: أهمية الصناعات الغذائية

نظرا للتطور السريع والتكنولوجيا الحديثة في مختلف نواحي الحياة والزيادة السكانية واتساع رقعة المعمورة، وخروج المرأة لسوق العمل، وزيادة الإنتاج الزراعي والانفجار السكاني وظهور مشاكل الغذاء أدى إلى الاهتمام أكثر بالصناعة الغذائية لحل المشاكل العالقة، وجعل لها أهمية نلخصها في عدة نواحي:

- الغذاء عنصر ضروري لاستمرار حياة البشر ونموهم نظرا لعلاقته المباشرة بصحة الإنسان، لذلك فإن التغذية المتوازنة تضمن صحة البدن وأي نقص فيه يؤدي إلى سوء التغذية، وبذلك تؤدي الصناعات الغذائية لنشر الوعي الغذائي بين فئات المجتمع المختلفة وذلك بإقامة معارض وندوات.
- تعمل الصناعات الغذائية على حفظ الأغذية من الفساد، وتوفيره على مدار السنة كما يساهم بسهولة بتسويقها وتوزيعها على نطاق عالمي. فمثلا: الجيوش والشعوب أصبح من السهل توفير الغذاء لهم في كل الأوقات وبتكلفة معتبرة، وبذلك توفر الصناعات الغذائية التخزين المناسب لحفظ الأغذية طول السنة.
- تحتل الصناعة الغذائية مكانة مرموقة بين جميع الصناعات الأخرى فمثلا: الولايات المتحدة الأمريكية تشغل 14 مليون شخص في هذا القطاع وتعد من أكبر الصناعات فيها، ولها تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى[1].
- يساهم التصنيع الغذائي بتوفير أشكال مختلفة من المواد الغذائية فمثلا البرتقال يمكن استهلاكه سائل مشروب أو مربى أو طازجا، والاستفادة كذلك من بقايا المزارع وتحويلها إلى مواد نافعة . فمثلا استعمال بقايا عصير قصب السكر لإنتاج "المولاس" الذي يستعمل في صناعة الخل.
- إيجاد مصادر غذائية جديدة كاستعمال الأحياء الدقيقة لتصنيع بعض المواد الغذائية، وإنتاج أغذية قيمتها الغذائية عالية، وبذلك إنتاج أغذية مصنعة بمستوى صحي عالي خال من السموم والتلوث. ومن هنا يمكن توفير وتصنيع الأغذية للبشر بصفة عامة، وللأطفال والمرضى بصفة خاصة، مثل: أغذية بدون سكر وأغذية منزوعة الدسم.

[1] عبد الحفيظ كينة: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر, رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة الجزائر, 2012, ص45.

- رفع المستوى المعيشي وزيادة القدرة الاستهلاكية والشرائية للفرد والمجتمع، وتشجيع الاستثمار للوصول إلى أكبر قدر ممكن من الاكتفاء الذاتي لتوفير العملة الصعبة للاقتصاد الوطني[1].

ويتضح في الجزائر أن فرع الصناعات الغذائية قد اتخذ منحيين :

- **الأول:** يدور حول التوسع في وحدات الإنتاج الكبيرة المتعلقة بإنتاج المواد الأساسية مثل السكر الزيت، أو حتى المشروبات، فهذه السلع ترتكز على مؤسسات كبيرة واستثمارات مالية كثيفة.

- **الثاني:** يدور حول الوحدات الصغيرة التي من المفترض أن تؤمن السلع المختلفة للمستهلكين حيث يوجد مزيج غير متجانس من المؤسسات ، بعضها يرتكز على التقنيات الحديثة في حين يعتمد القسم الآخر على استخدام العمالة اليدوية والخبرات التقليدية[2].

- تدخل كثيف من قبل الدولة في هذه الصناعات حتى في الدول الأكثر انفتاحا واحتراما للحرية الاقتصادية وذلك لثلاثة أسباب:

الأول يتعلق بالدعم الذي توفره اغلب البلدان الغنية والفقيرة لبعض المنتجات الزراعية الأساسية والمفترض أن يتراجع هذا الدعم مع اتفاقيات تحرير التجارة الدولية .

أما السبب الثاني فانه مرتبط بنظرية تطوير الأمن الغذائي المتبعة في الكثير من الدول ، حيث لا يكتفي القطاع العام بالسهر على تامين المواد الزراعية بل يساعد على تحويلها صناعيا من اجل تحصين أمنه الغذائي .

أما السبب الثالث للتدخلات الحكومية فيعود إلى الحساسية الصحية للمنتجات الغذائية التي توجب السهر من قبل الدولة ومؤسساتها لمراقبة الجودة والحفاظ على الصحة.

المطلب الثاني: أهم فروع الإنتاج الصناعي الغذائي

الفرع الأول: فرع الحبوب

[1] - عبد الحفيظ كينة: مرجع سابق, ص 46.

[2] - محمد طرشي: مرجع سابق, ص 142.

تنقسم عمليات تحويل الحبوب إلى قسمين :

- **تحويل أولي** : يتلخص في عملية طحن الحبوب من طرف مطاحن متخصصة (Semoulerie, Minoterie) ، وينتج عن هذه العملية مواد نصف مصنعة لتستعمل كمدخلات لعمليات إنتاج مواد موجهة للاستهلاك النهائي .

- **تحويل ثانوي** : وتضمن هذه العملية إنتاج مواد نهائية مختلفة انطلاقا من مخرجات التحويل الأولي.

حتى سنة 1993 كانت عملية التحويل الأولي للحبوب يسيطر عليها القطاع العام عن طريق خمسة مؤسسات جهوية وهي كالتالي[1] :

- الرياض سطيف .
- الرياض الجزائر .
- الرياض قسنطينة .
- الرياض تيارت .
- الرياض سيدي بلعباس .

وبعد سنة 1993 بدأ القطاع الخاص يستثمر في هذا الفرع وبين سنتي 1993 و 1997 تم إنجاز العديد من المؤسسات التابعة للقطاع الخاص ، حيث أصبح عدد المؤسسات المتخصصة في عملية التحويل الأولي للحبوب 74 وحدة تابعة للقطاع العام والخاص. وكانت قدرة الإنتاج لهذه الوحدات تقدر بحوالي 2.750.000 طن سنويا من مادة السميد و 1.500.000طن سنويا من مادة الفرينة .

وما بين سنتي 1997 و2003 شهد هذا الفرع تطورا ملحوظا من حيث عدد المؤسسات, الأمر الذي أدى إلى رفع الطاقة الإنتاجية .

[1] - عبد الوهاب عبدات: واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997-2007), أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر, 2011,ص 120.

- **التحويل الثانوي:** يضم هذا الفرع عدة نشاطات نذكر منها[1] :

- **صناعة الخبز والحلويات:** لقد كان يعتمد هذا النشاط على وسائل تقليدية حتى نهاية الثمانينات ومع بداية التسعينات أصبحت المؤسسات الناشطة في هذا الميدان تعتمد على وسائل أكثر حداثة وقد شهد هذا النشاط حركة ديناميكية فيما يخص وسائل الإنتاج خاصة في النصف الثاني من التسعينات، أما سنة 2003 أصبحت معظم الوسائل المستعملة في هذه الصناعة أوتوماتيكية، حيث تم تجديد معظم الآلات وتم التخلي عن الطابع التقليدي الذي كان يميز هذا النشاط، فقد أصبح في سنة 2003 حوالي 90% من وسائل الإنتاج يتراوح عمرها ما بين 2 و6 سنوات وأن 10% فقط يصل عمرها إلى 10 سنوات .

وقد قدر عدد المخابز في سنة 2004 حسب معطيات المركز الوطني للسجل التجاري بحوالي 15500 مخبرة , 900 منها تقوم بتصنيع الخبز و 6500 تقوم بتصنيع الخبز والحلويات وقد تراوح الإنتاج في سنة 2003 بين 9 و10 مليار خبزه.

- **العجائن الغذائية:** تعتبر صناعة العجائن الغذائية من أقدم الصناعات في الجزائر (1950) وتم تطويرها بعد سنة 1960 من طرف المؤسسة الوطنية (SEMPAC) والتي كانت متخصصة في فرع الحبوب ومشتقاتها, حيث تم إنشاء 16 وحدة خلال الفترة الممتدة بين 1960 و 1980 وبلغت الطاقة الإنتاجية حوالي 1688 قنطار في اليو م، ولم يستثمر القطاع الخاص في هذه الصناعة إلا في سنوات الانفتاح الاقتصادي أي بعد سنة 1990 .
- **صناعة البسكويت**

لقد عرفت هذه الصناعة تطورا مع بداية الثمانينات وذلك بفضل القطاع الخاص والذي تعرض لمنافسة شديدة من طرف المنتجات المستوردة والتي تتميز بالجودة ، غير انه بعد عمليات تأهيل ونتيجة استثمارات جديدة في هذه الصناعة بالإضافة إلى عمليات التجديد التي شملت تحسين التغليف وتنويع المنتجات بدأت الصناعة المحلية تنافس بشدة المنتجات المستوردة .

[1] - عبد الوهاب عبدات: مرجع سابق, ص 121.

لقد كان عدد الوحدات المنتجة في سنة 1997حوالي 109 وحدة إنتاج منها 102 تابعة للقطاع الخاص و7 وحدات فقط تابعة للقطاع العام , وان 52 وحدة تشغل أكثر من 20 عامل و يوجد حاليا حوالي 380 منتج حسب إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري (145 منهم أشخاص طبيعية) وان حوالي 60 مؤسسة تشغل أكثر من 20 عامل تعتبر رائدة في هذا المجال .

وتقدر الطاقة الإنتاجية بحوالي 150.000 طن وفي سنة 2003 قدر حجم الإنتاج بـــ 90000 طن, في حين لم يكن يتجاوز 30.000 طن حتى سنة 1997 [1].

الفرع الثاني: فرع الزيوت النباتية

حيث يتمحور حول إنتاج الزيوت النباتية والمستخرجة من عباد الشمس والصويا والذرة ، وقد كانت المؤسسة الوطنية للمواد الدسمة التابعة للقطاع العام هي المؤسسة الوحيدة التي كانت تقوم بإنتاج مادة الزيت عن طريق 9 وحدات , وبعد سنة 1998 قامت مجموعة (CEVITAL) التابعة للقطاع الخاص بإنشاء وحدات للتكرير وعددها ثلاثة تعتمد على تكنولوجيات حديثة .

و كل الوحدات سواء تلك التابعة للقطاع العام أو الخاص تقوم فقط بتكرير الزيت المستورد بنسبة 100%[2]. والجدول التالي يبين الكميات المستوردة من الزيت الخام:

الجدول رقم (28) : تطور الكميات المستوردة من الزيت الخام من 2001 إلى 2008

المادة	السنوات	متوسط الفترة 2005/2001	2006	2007	2008
زيت الصويا	الكمية(10^3) طن	95,99	328,18	284,32	330,99
	القيمة(10^6) دولار	54,16	184,62	231,65	407,45
زيت الذرة	الكمية(10^3) طن	1,30	0,03	0,05	1,11

[1] - عبد الوهاب عبدات: مرجع سابق, ص 121.

[2] - محمد طرشي: مرجع سابق, ص 146.

	القيمة(10^6) دولار	0,84	0,01	0,01	212
زيت عباد الشمس	الكمية(10^3) طن	191,45	80,06	29,33	41,68
	القيمة(10^6) دولار	113,61	46,51	20,71	54,43

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد رقم(29), المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الخرطوم, 2009, ص(153-158-160).

ويقدر الطلب الوطني على مادة الزيت بحوالي 350.000 طن سنويا وقد تمت تغطيته بنسبة 100% من طرف الإنتاج المحلي، وهذا بفضل الاستثمارات الخاصة غير أن هذا الفرع يبقى حساس لأي تغيرات تحدث سواء في كميات الإنتاج العالمي أو أسعار المادة الأولية ، ولذلك يجب أن يوجه جزء من الاستثمارات في هذا الفرع لتطوير الزراعات المنتجة للمادة الأولية وتقليل التبعية للخارج.

الفرع الثالث: فرع صناعة السكر

إن فرع السكر يعتبر من فروع الصناعات الغذائية التي تتطلب أموالا ضخمة للاستثمار إلى جانب هناك مخاطر استثمارية أخرى متعلقة بالمنتوج، كون المادة الأولية لهذا المنتوج لا تتوفر في الجزائر وتخضع إلى إجراءات السوق العالمية المعقدة، والمؤسسة الخاصة التي تنشط في هذا المجال هي مؤسسة CEVITAL حيث وصل معدل إنتاجها خلال الفترة (95-2004) إلى 500.000 طن سنويا، وهي موزعة على ثلاث مناطق في الجزائر، هي الجزائر العاصمة، بجاية، عنابة، وهذه الوحدات مختصة في تحويل السكر، ورغم هذا فإن معدل إنتاجها يفوق معدل إنتاج القطاع العمومي والذي وصل في نفس الفترة إلى 240.000 طنا، وهذا من طرف مؤسستين عموميتين هما ENASUCRE وBLANKY، وبالنسبة لطاقة الإنتاج للقطاع الخاص والعمومي تصل إلى 74000 طن سنويا وأن العجز المقدر في هذا المنتوج هو نسبة 25 % مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل قدره 8 % طن سنويا[1]، وهذا ما يؤدي إلى صعوبة تغطية الاحتياجات الوطنية خلال السنوات المقبلة . أضف إلى ذلك الاضطرابات والتغيرات التي تعرفها المواد الأولية لهذه السلعة في السوق العالمية، مع الإشارة أن الجزائر نسبة مساهمة المنتوج المحلي من المواد الأولية

[1] الديوان الوطني للإحصاء.

لهذه السلعة تمثل 0 %. وهذا له انعكاس خطير على مؤسسات الصناعات الغذائية مع العلم أن هناك مركبا جزائريا جديدا لتحويل السكر تقوم مجموعة برحال الصناعية الخاصة بإنجازه بمنطقة وهران، وتصل القدرة الإنتاجية حوالي 400 ألف طن سنويا، ودخل عملية الإنتاج في غضون سنة 2007 حسب تصريح رئيس المجمع. [1]

رغم أن الدولة تسعى لإزالة العراقيل التي تواجه فرع الصناعات الغذائية كونه يحتل مكانة مركزية في الاقتصاد الوطني وارتباطه القوي بتقلبات أسعار المواد الخام في السوق العالمية، لأهم أنشطة الإنتاج الغذائي الصناعي ذي الاستهلاك الواسع في الوطن، وتمكنيه من العودة الثابتة إلى النمو حتى يعزز المسيرة التنموية ويساهم مساهمة فعالة في تغطية الطلب الوطني للسلع الغذائية التي لها آثار بالغة على الاقتصاد الوطني، وهناك بوادر حول إنشاء مصنع للإنتاج السكر إلا انه كلام إعلامي لا أكثر.

المطلب الثالث: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية

إن الإصلاحات التي خاضتها الجزائر، أدت بها إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على قوى السوق التي سمحت بإعادة الاعتبار للمؤسسات الخاصة، والاعتراف بالدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في التنمية الشاملة، وقد كان نتيجة ذلك بروز قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي. وفي هذا السياق الاقتصادي أنشئت سنة 1994 وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتكفل بمهمة تهيئة المحيط الملائم والظروف المواتية لترقية نشاط هذه المؤسسات . ويتميز هيكل الصناعات الغذائية في الجزائر بكثرة المؤسسات المتوسطة والصغيرة ذات الطابع الخاص وهذا في جميع القطاعات المكونة للنشاط وترتكز أساسا في المطاحن إنتاج وتحويل الحليب، تعبئة وتغليف المواد الغذائية، المشروبات الغازية والمعدنية، تصبير الخضر والفواكه. وفي دراسة خاصة للوكالة الوطنية لدعم و ترقية الاستثمار "L'APSI " خلال فترة " 1994-2000 " [2] فإن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدر في خمس نشاطات على غرار

[1] فوزي عبد الرزاق: أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، ص199.

[2] – تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي السداسي الأخير من عام 2001.

المخابز 27,5 %، المطاحن 13,5 %، إنتاج وتحويل الحليب 12,8 %، تعبئة المواد الغذائية 8,5% المشروبات الغازية 7 %، حيث تمثل نسبة 69 % من المشاريع المصرح بها في هذا الفرع من النشاط.

كما نشير أن هيكل وديناميكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تبقى صعبة الحصر، وهذا لضعف ونقص الإحصائيات الخاصة بهذه المؤسسات. رغم أن الوزارة قدمت توصيات من أجل تحسين وتقييم نظام المعلومات خلال الجلسات الوطنية حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 14 و15 جانفي (يناير) 2004 [1]، إلا أنه لم يتم حتى الآن تكليف جهاز خاص بحصر كل المعطيات المتعلقة بهذه المؤسسات لا في فرع الصناعات الغذائية ولا في الفروع الصناعية الأخرى. والإحصائيات مشتقات فقط من بعض الوكالات، كالوكالة الوطنية لترقية ودعم الاستثمار، أو الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وهذا في اعتقادنا غير كاف للحصول على كل المعطيات.

و نشير إلى أن مؤسسات فرع الصناعات الغذائية موجودة في المناطق الحضرية والتي تتميز أسواقها بطلب متزايد على السلع، وذات استهلاك واسع، حيث تتوزع على المدن التالية: الجزائر العاصمة، سطيف ، قسنطينة، وهران، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، بجاية، تيزي وزو.

كما نشير إلى أن المعلومات المتوفرة عن هذا الفرع من المؤسسات المتوسطة والصغيرة حتى سنة 2008 يمكن إيجازها في الجدول التالي:

جدول رقم(29): يمثل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية والغذائية في الجزائر خلال الفترة "2003- 2008"

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008
فلاحة وصيد	2 477	2 748	2 947	3 186	3 401	3 599
التطور(%)	/	10,94	7,24	8,11	6,75	5,82

[1] – وزارة المؤسسات المتوسطة والصغيرة والصناعة التقليدية.

صناعات المنتجات الغذائية	13 058	13 673	14 417	15 270	16 109	17 045
التطور(%)	/	4,71	5,44	5,92	5,49	5,81
المجموع	15535	16421	17364	18456	19510	20644

la source:Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.

نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الغذائية بلغ 17045 مؤسسة في سنة 2008 أي بزيادة قدرها 12 % في السنة، وللإشارة أنه حسب الغرفة الوطنية للحرف والمهن، فإن فرع الصناعات الغذائية يضم المؤسسات الحرفية والتي قدر عددها حسب نفس التقرير بـــ 26000 مؤسسة في أغلبها مؤسسات ذات طابع فردي. كما نشير أن الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمارات l'ANDI قد سجلت سنة 2003 مبلغ استثمار في فرع الصناعات الغذائية قدر بـــ 14872 مليون دينارا جزائريا و إنشاء 443 منصب شغل وهذا بنسبة انخفاض قدره على التوالي 38% و 2% عن سنة 2002[1].

ورغم الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات، فإنها لازالت محل طلب من طرف الشباب العاطل عن العمل، وكذلك طبيعة السوق الوطنية التي تتميز بطلب متزايد على السلع الغذائية وبالخصوص ذات الاستهلاك الواسع.

وسنحاول تسليط الضوء على التحديات ودوافع الشراكة التي تواجه المؤسسات المتوسطة والصغيرة في قطاع الصناعات الغذائية:[2]

[1] التقرير السداسي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سنة 2002.

[2] فوزي عبد الرزاق، أطروحة دكتوراه، مرجع سابق، 164–165.

الفرع الأول: التحديات والقيود التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للصناعات الغذائية

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة في فرع الصناعات الغذائية طاقة كامنة للنمو والتأقلم مع الفرع الفلاحي، وهذا بإنشاء مناصب شغل نظرا لمرونة هيكلها، حيث تمثل هذه الأخيرة هياكل اقتصادية ومالية حساسة. ورغم إنشاء وكالات وطنية مختلفة من أجل ترقية وتطوير هذه المؤسسات مثل (L'APSI, L'ANSEJ, CALPI)، إلا أنها لم تسمح بتطور ملحوظ لهذه المؤسسات المتوسطة والصغيرة بالجزائر، حيث واجهت هذه المؤسسات منافسة حادة بسبب ارتفاع التكاليف وقيود التشريعات، كما عانت هذه المؤسسات من فقدانها لطرق تسير تساير تطور المحيط الذي تنمو فيه . وهو ما جعل عوامل عديدة تتكاثف للوقوف في وجه تطورها ونموها في ظل منافسة غير متوازنة مع الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده البلاد ويمكن حصر هذه التحديات والقيود في النقاط التالية:

- ممارسات النشاط التجاري للسوق الموازية كان له أثر بالغ على تطور هذه المؤسسات.
- عدم مرونة المحيط المؤسساتي الذي كان من المفروض أن يكون في خدمة هذه المؤسسات وذلك من خلال:

- غياب سياسة التكوين.
- صعوبة الحصول على العقار الصناعي.
- الضغط الجبائي والتكاليف الاجتماعية.
- عدم توافق التعاريف الجمروكية التي تحفز النشاط التجاري على حساب النشاط الإنتاجي.
- التشريعات المعقدة التي أدت إلى بيروقراطية تامة.
- ضعف الخدمات والوساطة البنكية.
- ضعف معاهد البحث والتطوير بما يخدم هذه المؤسسات وبالخصوص في الجانب الصحي للغذاء.
- انفتاح اقتصادي فضفاض قد يؤدي إلى زوال هذه المؤسسات التي ليست لها الخبرة الكافية من حيث الموارد، ومعرفة التقنيات التي تمتلكها المؤسسات العالمية، وبتالي عدم استطاعتها على المنافسة. كما جرى الحال في فرع النسيج بدولة تونس، حيث أغلقت تقريبا كل المؤسسات لعدم قدرتها على منافسة المؤسسات الأجنبية وتم تسريح آلاف العمال.

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن تترك الدولة هذا الفرع من الصناعات الغذائية نظرا لما يحتله من مكانة إستراتيجية في الاقتصاد الوطني، وهذا من أجل تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع الذي تزداد حاجياته يوما بعد يوم . هذا إذا ما أخذنا بعض مؤشرات الاستهلاك على سبيل الحصر، فإن احتياجات الفرد الجزائري من القمح هو 200 كغ و28 كغ من السكر، 13 كغ من الزيت، والحليب 110 لتر، وهذا للمواطن خلال عام[1].

هذا ما يستدعي تدخل الدول من أجل إعادة تأهيل هذه الصناعات وهذا كما تزعم الوزارة من خلال برنامج " PNDAGRO " المخطط الوطني للتنمية الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية plan national de développement spécifique du secteur agro – alimentaire والذي تهدف من خلاله للإسراع في تنمية فرع الصناعات الغذائية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل الحث وتحفيز الاستثمار وتأهيل المؤسسات ومحاولة تسهيل استيراد تجهيزات الإنتاج، ومراقبة الإنتاج بخصوص هذا الفرع، وتسهيل عملية الشراكة التي أصبحت ضرورية للمحافظة على هذا النسيج من المؤسسات في ظل المنافسة التي يعرفها ولم ترق هذه الشراكة إلى الهدف المطلوب.

الفرع الثاني : دوافع الشراكة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في فرع الصناعات الغذائية

إن صعوبة الظروف الاقتصادية ونتيجة المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات المتوسطة والصغيرة بصفة عامة وفي فرع الصناعات الغذائية بصفة خاصة وفي ظل تحرير السوق والانفتاح الاقتصادي الذي تعرفه البلاد. جعل السوق الوطنية تتشبع بالسلع الغذائية المستوردة على مختلف أنواعها، وعدم قدرة هذه المؤسسات على المنافسة مما جعل أصحابها يتجهون للتفكير والبحث في الشراكة مع الأجانب وهذا من أجل المحافظة على وجودها وخوفا من زوالها قصد الاستفادة من الخبرات الأجنبية ومواصلة مسيرة النمو ويمكن حصر أهم دوافع الشراكة في النقاط التالية:

- المحافظة على وسائل الإنتاج وجعلها في نفس مستوى المنافسة وكذا الاستفادة من الجانب التنظيمي والإداري والذي تعتبر فيه الدول المتقدمة رائدة في هذا المجال.
- المحافظة على الحصص في السوق ومواجهة المنافسين الجدد.

[1]-عبد الحفيظ كينة: مرجع سابق، ص59.

- ضمان تمويل للمشاريع الجديدة التي تتطلبها السوق الوطنية إلى جانب تحديث وسائل الإنتاج الموجودة.

ومن بين فروع الصناعات الغذائية التي بدأت في العمل بهذا الأسلوب هي:[1]

أولا: فرع الحبوب

حيث تم إنشاء مؤسسة تركيب ومعاينة التجهيزات المتعلقة بالمطاحن وهذا مع متعاملين سويسريين وإيطاليين لهم من هذه الخبرة في هذا المجال وهذا بمدينة بجاية هناك برتوكول تعاون مع الشريك الفرنسي LESAFFRE من أجل إنشاء مؤسسة مختلطة الإنتاج للخميرة بالجزائر العاصمة.

ثانيا: فرع السكر

هناك مشروع لتكرير إنتاج السكر الأبيض بمدينة بجاية مع متعاملين برازيليين ومؤسسة CEVITAL، والذي تم اختيار المكان لإنشائه، حيث سيستقطب يد عاملة كبيرة حسب تصريح الشريك. كما سيغطي السوق الوطنية بالاحتياجات الممكنة، والتي تعرف عجزا كبير لهذه المادة، بحيث تغطى تقريبا عن طريق الاستيراد مع العلم أن استهلاك السكر في الجزائر يتزايد بمعدل 8 % طن سنويا.

[1] - عبد الحفيظ كينة: مرجع سابق ص 85.

خلاصة:

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل أن تحقيق الأمن الغذائي بمثابة سلاح لكل دولة، وخاصة الدول النامية والتي تعاني من تبعية غذائية كبيرة ، تهدد أمنها السياسي, وتعيش تحت رحمة الدول المتقدمة التي تحتكر الغذاء على المستوى العالمي. ولعل دولة مثل الجزائر تعاني من مشكلة غذائية رغم ما تتمتع به من موارد طبيعية وبشرية تؤهلها للتقليص من هذه المشكلة، إلا أنها مازالت تعاني من هذه المشكلة، زد على ذلك قطاع الصناعات الغذائية مازال بعيدا عن النتائج المتوقعة، ورغم وجود بعض الصناعات إلا أنها تبقى صناعات مصنعة تعتمد على استيراد المواد الأولية من الخارج والتي هي عبارة عن سلع زراعية يغلب عنها الارتفاع المستمر في أسعارها، وهذا يؤدي إلى اختلال توازن قطاع الصناعات الغذائية، إذ يجب التركيز أكثر على القطاع الزراعي.

كذلك وقوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الزراعية الغذائية في جملة من التحديات، سببها انفتاح الدولة على اقتصاد فضفاض، مما ينتج عنه منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية، مما يؤدي إلى زيادة الحدة في التبعية.

الباب الثاني:

صناعة الحليب في الجزائر مع التطبيق على ملبنة الحضنة

تمهيد:

يعتبر هذا الباب الجانب التطبيقي لما تم تناوله في الباب الأول من الدراسة والذي يتم التطرق فيه إلى قطاع الحليب والذي يعتبر من القطاعات الجد هامة في الجزائر والذي تستنزف وارداته مبالغ كبيرة من العملة الأجنبية، إذ يعتمد في صناعته على مسحوق الحليب المستورد وعدم إعطاء أهمية بالغة للإنتاج المحلي من الحليب الطازج ذات المصدر الحيواني والذي يؤدي بدوره إلى التقليص من التبعية لمادة الحليب.

سنتطرق إلى مكانة صناعة الحليب في الجزائر وذلك من خلال السياسات التي انتهجتها الدولة في هذا القطاع، من فترة الدواوين الجهوية إلى غاية فترة مجمع GIPLAIT وذلك من خلال سلسلة الأعمال المتداخلة في صناعة الحليب، من استيراد لمسحوق الحليب وتجميع الحليب الطازج المحلي ثم تصنيعه وتوضيبه في أكياس أو علب.

كما سيتم تطبيق هذه الدراسة على إحدى المؤسسات التي تنشط في قطاع الحليب ومشتقاته وهي مؤسسة ملبنة الحضنة، وتوضيح مدى مساهمتها في التقليص من التبعية للخارج فيما يخص مادة الحليب وذلك من خلال تشجيعها لمنتجي الحليب الطازج المحلي، وكذلك توضيح مدى مساهمة الدولة في التشجيع الذي تمنحه للمنتجين والمجمعين والوحدات التحويلية.

سنقسم هذا الباب إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: صناعة الحليب في الجزائر

الفصل الثاني: دراسة حالة ملبنة الحضنة

الفصل الأول:



تمهيد

تعتبر مادة الحليب من أغنى المواد الغذائية الصالحة الاستهلاك للإنسان في جميع أطوار حياته منذ نشأته وعبر أطوار نضوجه حتى سن الشيخوخة، وذلك لاحتوائه على مكونات عضوية أساسية.

فالطلب المتنامي على مادة الحليب من طرف المستهلكين وعدم كفاية المنتوج المحلي من حليب البقر الطازج المجمع. تلجأ الدولة إلى استيراد مسحوق الحليب، والذي كلف الدولة مبالغ ضخمة وعلى الرغم من الدعم الممنوح لهذا القطاع في شتى مرحل إنتاجه، إلا أنه بقي دون المستوى المطلوب، لذا اتخذت الدولة عدة سياسات للنهوض بهذا القطاع، من أجل التقليص من استيراد هذه المادة.

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على التطورات الحاصلة في قطاع صناعة الحليب، باعتباره أحد الفروع الهامة والحساسة، بحيث تستهلك منتجاته بصفة يومية، ومن طرف جميع شرائح المجتمع.

سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: تطور إنتاج الحليب والسياسات المتبعة في الجزائر.

المبحث الثاني: سلسلة الأعمال لصناعة الحليب.

المبحث الأول: تطور إنتاج الحليب والسياسات المتبعة في الجزائر.

مرت صناعة الحليب في الجزائر بعدة مراحل، ورغم اهتمام الدولة بهذا القطاع، إلا أنها بقيت تعاني الأمرين من نقص وعدم القدرة على تلبية الطلب المتزايد. لذلك اعتمدت الدولة عدة سياسات لتعزيز إنتاج الحليب وإعادة الاعتبار لهذه المادة، والتي سنتطرق لها في هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة وتطور صناعة الحليب في الجزائر.

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة صناعة الحليب في الجزائر، وكذلك إلى تطور إنتاج هذه المادة التي تعتبر مهمة في حياة الإنسان.

الفرع الأول: نشأة صناعة الحليب.

كانت تربية المواشي وخاصة الأبقار الحلوب من سلوك الفلاح الجزائري ، وتعد مصدر إستهلاك الأفراد القاطنين في المدينة ، حيث كان يلبي طلبهم عن طريق التوزيع إلى غاية مساكنهم ، وتركزت منتوجات الحليب في سهل متيجة ومن أهمها نجد:

في سنة 1947: كان germain يوزعها للمنازل.

في 1949 مركزية إنتاج الحليب (ساحة أول ماي)، كان التوزيع يتم إلى غاية المنازل

في 1950: soladif (بوزريعة).

في 1951: بطوش، بيع بالتجزئة.

في 1952: trillet عين طاية، توزع مادة الحليب إلى غاية المنازل.

في 1954: mami الجزائر الناحية الشرقية.

في 1955: تعاونية إنتاج الحليب من طرف المعمرين[1].

في سنة 1969 تم تأسيس الديوان الوطني للحليب ONALAIT بثلاث مصانع وبطاقة إجمالية تقدر بـ 39682000 لتر[2]، وخضع الديوان لإعادة الهيكلة في سنة 1982، حيث تم تقسيمه إلى ثلاثة دواوين جهوية:

- الديوان الجهوي للحليب للغرب:ORALAIT.

[1] براحو فافة سهيلة: مرجع سابق ص 34.

[2] نعيمة يحياوي: أدوات مراقبة التسيير بين النظرية والتطبيق" حالة قطاع صناعة الحليب"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2009، ص 243.

- الديوان الجهوي للحليب للوسط:ORLAC.
- الديوان الجهوي للحليب للشرق:ORELAIT.

قدرت الطاقة الإجمالية لجميع الدواوين بـــ 1574 مليون لتر في سنة 1992، في حين تم إنتاج 1179 مليون لتر، وهذا يعني أن الإنتاج تضاعف 30 مرة عما كان عليه في سنة 1969 ويعود ذلك إلى الدعم الذي حضيت به سياسة التصنيع ، أين ارتفعت فيه قيمة الاستثمارات خلال الفترة 1970-1992 إلى 2.6 مليار دج، وتكونت لذلك 17 وحدة جديدة: 5 وحدات خلال السبعينات و7وحدات خلال الثمانينات و 5 وحدات خلال التسعينات.

وبعد ذلك تم تنظيم وتجميع الدواوين الثلاث عن طريق عملية الاندماج للوحدات المكونة لها ، ليفسح المجال لميلاد المجمع الصناعي لإنتاج الحليب GIPLAIT الذي يضم 19 وحدة. أما عملية تموين الوحدات بالمواد الأولية المستوردة فقد اسندت لوحدة متخصصة تدعى"MILKTRADE"

يتكون المجمع حاليا من 20 وحدة، واحدة منهم في طور الانجاز وتقدر طاقتها بـــ1.5مليار لتر، أي مايعادل الطاقة الإجمالية للقطاع الحكومي ككل.

تتميز صناعة الحليب في الجزائر بالتمركز ، بحيث تهيمن المؤسسات العمومية على الجزء الأكبر من الإنتاج الوطني للحليب المبستر، أما سوق مشتقات الحليب فتتجه أكثر نحوى المنافسة.

الفرع الثاني: تطور إنتاج الحليب.

أ-فترة الدواوين الجهوية: تضاعف إنتاج الحليب خلال العشرية الممتدة من سنة 1982 إلى1992 حيث انتقل من 500مليون لتر إلى1.182 مليار لتر، ثم ارتفع بنسبة 12بالمائة في سنة 1993 ليصل إلى 1.4 مليار لتر، وبقي في نفس المستوى للسنوات الثلاث الموالية. ثم عرف تراجعا منتظما ليصل إلى 911 مليون لتر سنة 1999.

ارتبط هذا التطور بالتغيرات التي طرأت على السوق العالمية للحليب ، والارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الأولية(غبرة الحليب) والذي تعقب اتفاقية مراكش سنة 1994 والتي خصصت لإلغاء الإعانات الممنوحة من طرف الدول المصدرة. وكنتيجة ضمنية لهذه التغيرات في البيئة الخارجية أعادت السلطات العمومية النظر في السياسة المتبناة وأخذت المبادرة لتنفيذ البرنامج الوطني لإعادة الاعتبار للإنتاج الوطني من الحليب في جوان 1995[1].

[1] N.Hanafi-Djoghlan, Contribution à l'analyse de la situation et des perspectives de développement de la filière lait en Algérie, thèse de magister , sciences animales, INA El Harrach, Alger, 2002, P.161

ب- فترة مجمع GIPLAIT:

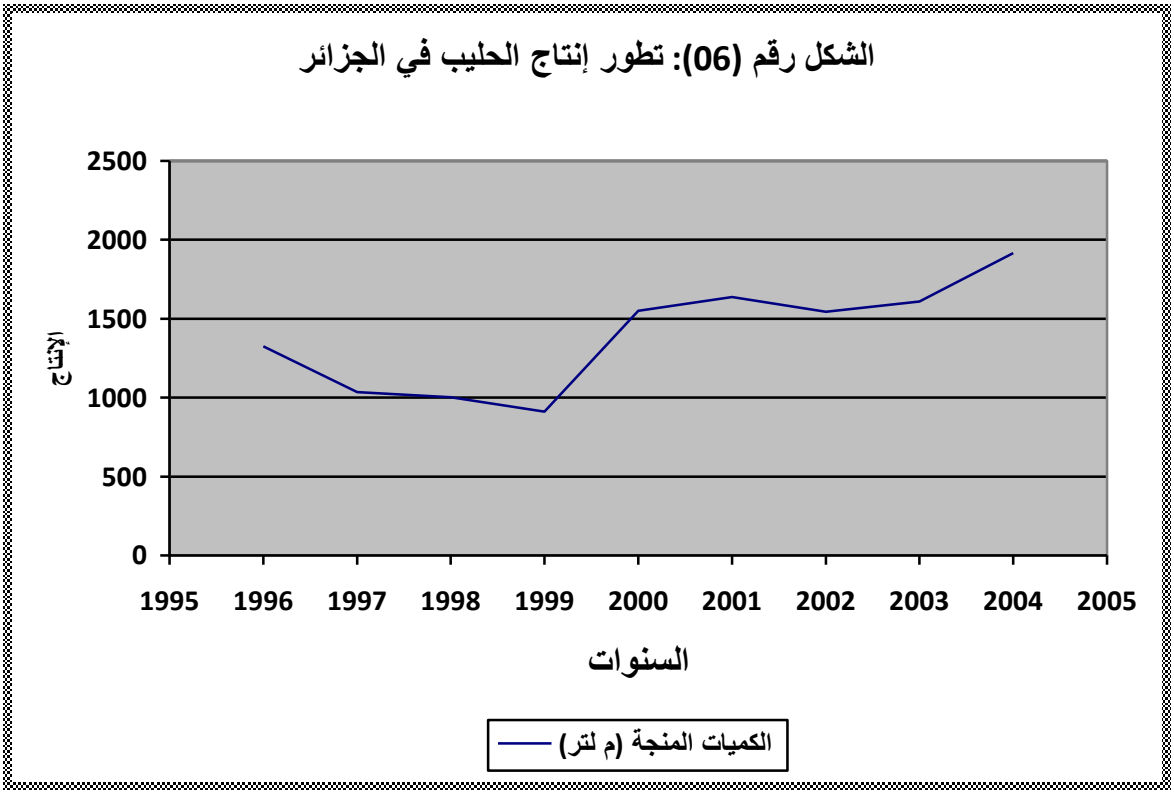
بعد مرحلة الدواوين الجهوية وإعادة الهيكلة العضوية لمؤسساته وتجميعها في مجمع واحد GIPLAIT، حيث شهدت هذه المرحلة انخفاضا واضحا في الإنتاج وصل إلى أقل من مليار سنة 1999 كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (30): يبين تطور إنتاج وعرض مجمعGIPLAIT من الحليب خلال الفترة 1996-2004.

السنوات	الكميات(م لتر)	المؤشر(%)	معدل الاكتفاء الذاتي(%)
1996	1325	100	43.6
1997	1035	78	36.3
1998	1002	75.6	36.6
1999	911	69	44.5
2000	1550	117	44.7
2001	1637	123.5	40.7
2002	1544	116.5	39.9
2003	1610	121.5	41.2
2004	1915	144.5	40.5

المصدر: نعيمة يحياوي، مرجع سابق، ص 247.

الشكل رقم (06): تطور إنتاج الحليب في الجزائر



عرف الإنتاج الوطني من الحليب تراجعا خلال النصف الثاني من عشرية التسعينات وهذا ماجعل معدل الاكتفاء الذاتي ينخفض ليصل إلى 36.6% أي أن ثلثي الاحتياجات الوطنية مغطاة بالواردات ، وابتداء من سنة 2000 ونتيجة لتنفيذ برنامج PNDA ساهم ذلك في زيادة الإنتاج ليصل أقصاه تقريبا 2 مليار لتر في سنة 2004. وفي سنة 2010 فقد بلغ الإنتاج الإجمالي من الحليب 2.2 مليار لتر في حين بلغ الاستهلاك الوطني من منتوج الحليب 3.5 مليار لتر منها 2.1 مليار لتر من الحليب المنتج من مسحوق الحليب المستورد[1].

[1] نقلا عن موقع الجزيرة الإخبارية.

المطلب الثاني: السياسات المتبعة لإنتاج الحليب في الجزائر وتعزيز الاستراتيجيات.

سنتطرق في هذا المطلب إلى سياسة إرساء تعزيز إنتاج الحليب، وكذلك إلى سياسة إعادة الاعتبار لصناعة الحليب.

الفرع الأول: سياسة إرساء تعزيز إنتاج الحليب.

انطلقت هذه السياسة بعد الإستقلال بإرساء صناعة الحليب في نهاية الستينات من خلال إنشاء الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ONALAIT بموجب المرسوم رقم 63/69 الصادر بتاريخ 1969/11/20 وتعزيز الإنتاج الزراعي باعتباره عنصرا ضروريا لهذه الصناعة وبتكثيف لعملية استيراد الأبقار الحلوبة والمواد الأولية اللازمة لعملية التصنيع[1].

ولقد سمحت هذه السياسة بإبراز العناصر التالية:

- ارتفاع الحصة المتوسطة للبروتينات خاصة الحيوانية منها، والتي تعتبرها السلطات هدفا غذائيا في غاية الأهمية .
- سمح بوضع المعايير الغذائية وذلك بتحديد الأهداف المخططة على أساس الموازنة بين مختلف المصادر (اللحوم الحمراء، اللحوم البيضاء، الحليب)، واعتبرت هذه المعايير على أنها وسائل إستراتيجية لتطوير الدولة.
- تم صياغة هذه السياسة على أساس الإعتقاد أن تكنولوجية التربية الحديثة هي الوحيدة القادرة على بلوغ الأهداف المحددة وفي أقصر الآجال وتتمحور هذه التكنولوجية حول :
  - تطوير الري لتوفير المياه الضرورية.
  - استيراد أبقار حلوبة ذات القدرات العالية .
  - تطوير طاقات التحويل سواء بالنسبة لمقدمة القطاع أو مؤخرته، وإرساء شبكة لتوزيع الوسائل الضرورية للإنتاج (كالديوان الوطني لأغذية الماشية ONAB، والديوان الوطني للتموين والخدمات الفلاحية ONAPSA).
  - إعداد شبكة للمتابعة الصحية للحيوانات.

[1] نعيمة يحياوي: أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق "حالة قطاع صناعة الحليب" ،أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، الجزائر،2009،ص ص 231-232.

- توفير مجالات البحث والتنمية كالمعهد التقني للمعارف الكبرى للسدود، والمعهد التقني لتربية الأبقار وتحسين الأجناس.

- الفصل بين أسعار التصنيع وأسعار الاستهلاك والإعانات الخاصة بوسائل الإنتاج الزراعي.

وتبلور عن هذه السياسة استيراد أبقار حلوبة ذات قدرات عالية وبشكل مستمر في منتصف عشرية الستينات، وبأعداد تتراوح بين 2500 إلى 5000 رأس سنويا . ولقد أدى حل المجالات الزراعية والاجتماعية سنة 1987 إلى ارتفاع مفاجئ في عدد الأبقار ليصل إلى 25000 رأس. ليصل بعد ذلك سنة 1995 إلى 171721 بقرة حلوب.

إن السياسات التوسعية في قطيع الأبقار وبرامج التنمية لتطوير صناعة الحليب المنتهجة خلال الفترة 1967-1989 لم يقابلها زيادة في إنتاج حليب البقر، بل كان العرض محدودا ولا يتماشى مع الطلب الذي زاد نتيجة للنمو الديموغرافي المتسارع، وتوسيع استخدام الأجراء وكذلك لدعم أسعار الحليب، فلقد بلغ المردود المتوسط السنوي خلال هذه الفترة 2700 لتر في حين بلغ في الدول الأوربية ولنفس الفترة والنوع 4600 لتر ويعود ذلك للأسباب التالية:

- عدم كفاية مساحات السدود حيث بلغت 668220 هكتار أي ما يعادل 1.6% من المساحات المستعملة في الزراعة.

- القيود الناجمة عن التضارب في أنظمة التموين الموزعة بين عدة جهات (ONAB، ONAPSA، ONALAIT) الشيء الذي عرقل من عملية التموين بالكمية والنوعية واحترام الآجال.

- التأخير المسجل في برامج إنشاء أماكن جديدة لمواجهة التزايد المستمر للقطيع.

- عدم ملائمة أساليب الصيانة لمنشآت التربية كما أن تصميم هذه الأخيرة قديم ولا يتلاءم مع عملية المكننة.

- عدم كفاية التأطير سواء من ناحية العدد أو من ناحية التأهيل.

- غياب المحفزات للمنتجين.

- ثقل الإجراءات الإدارية وعرقلتها لأعمال التسيير الجاري للقطيع (البيع، الشراء، التحويل، إعادة التأهيل).

- نقص المعلومات الضرورية لتخطيط وتسيير ومتابعة مخططات وبرامج التنمية.

- الوضعية الغذائية للقطيع جد صعبة، إذ تتميز بقلة المساحات الرعوية، وعشوائية السدود وخضوعها للموسمية بسبب الجفاف.

- محدودية صناعة أغذية الماشية والتي بقيت أقل من 1.3مليار وحدة سنة 1999 أي ما يعادل 19.6%من الاحتياجات.

أما القطاع الخاص فخضع بدوره لقيود لم تسمح بزيادة قدراته على الإنتاج ومن بينها نذكر على وجه الخصوص:

- تواجده في مناطق طبيعية غير مناسبة.
- حجم محدود للاستغلال.
- محدودية موارد المياه.
- الصعوبات الهائلة في مجالات الوسائل والمواد الأولية.
- ضعف الدعم الحكومي سواء فيما يتعلق بالقروض أو التكوين أو التعمير.
- على العموم وبناءا على ما سبق فإن تقييم هذه السياسة يسمح بالوقوف على عدة عناصر نذكر منها :

- ضرورة تبني سلوك حاسم تجاه المشاكل السابقة لإعادة الاعتبار لسياسة التعزيز.
- تنمية جهود البحث والتنمية الوطنية ومضاعفة التجارب في الظروف العادية.
- الاعتراف بالمؤهلات المحلية.
- تصميم شامل لتنمية الزراعة انطلاقا من تناوب الثقافات الزراعية والتكامل والتبادل بين المزارع، المناطق، المدن والأرياف.
- تحليل منظم وحاسم لنتائج المحاولات السابقة.
- التحكم في تنظيم الأسواق.

الفرع الثاني: سياسة إعادة الإعتبار لصناعة الحليب.

اعتمدت الجزائر ولمدة طويلة إلى غاية منتصف التسعينات في تنفيذ سياساتها المتعلقة بالحليب على عنصر الاستيراد سواء للأبقار أو المواد الأولية الضرورية لصناعة الحليب ومشتقاته، على اعتبار أن هذه السياسة تسمح بطرح المنتج في سوق الاستهلاك بأسعار منخفضة تمكن من منافسة القطاع غير الرسمي. وتغاضت بذلك عن تنمية الموارد والطاقات الموجودة محليا، ولم تتدارك ذلك إلا في التسعينات، حيث سمح البحث الوطني حول تنمية الزراعة الذي تم سنة 1992 بتحديد كامل للموارد والأماكن الممكنة للإنتاج الوطني للحليب . كما تم تنصيب لجنة سنة 1994 من طرف وزير الزراعة

تضم مجموعة من الهياكل والعناصر التي لها علاقة بتشغيل القطاع [1]، وبعد ذلك بسنة تم نشر التعليمة الوزارية حول برنامج إعادة تأهيل إنتاج الحليب[2] والتي تبين :

- عدم كفاية الأغذية الموفرة للأبقار بالإضافة إلى تكلفتها المرتفعة.
- عملت سياسة تدعيم الأسعار على عرقلة تنمية الإنتاج المحلى للحليب.
- التحديد الإداري لسعر البقر ومستواه المنخفض لا يشجع مربي الأبقار.
- المستوى الضعيف لعملية تجميع الحليب.
- عملت واردات المواد الأولية على الفصل بين مقدمة الزراعة وصناعة الحليب.
- عدم اشتراك المنتجين مع العناصر الأخرى المكونة لقطاع الحليب في اتخاذ القرارات.

ونتيجة لذلك تم إدماج برنامج إعادة الإعتبار لصناعة الحليب كمكون أساسي للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي يسعى إلى :

- توسيع وتقييم مجموع الموارد والطاقات المتاحة من أجل دفع سريع للإنتاج المحلي للحليب.
- تقوية الطاقات المتاحة لمواجهة المنافسة التي تتجه إلى العدوانية خاصة مع الانفتاح للإقتصاد الوطني المقرر في إطار الإصلاحات الإقتصادية الشاملة.
- مساهمة جميع عناصر القطاع والهيآت والهياكل المعنية بفضل الإطار الموضوع والتعريف بالإجراءات المناسبة خاصة المجلس الوطني المهني لقطاع الحليب CNIFLAIT.[3]

سمح تنفيذ سياسة إعادة الإعتبار لصناعة الحليب بتحقيق مجموعة من النتائج نذكر منها:

- وصلت نسبة استنفاذ الدعم المتراكم خلال الفترة 1995-2001 إلى 66%منها 75%موجهة لتجميع الحليب و25%موجهة للإستثمارات.
- حصل قطاع الحليب على نسبة 14%من مجموع الدعم.
- يمثل الدعم الممنوح لقطاع الحليب 11%من قيمة الإنتاج.
- استهدف الدعم الممنوح للقطاع في 2001/12/31 العناصر التالية: 700 مربي، 257 مجمع، 12 ملبنة، 16 ناقل.
- تم توزيع الدعم حسب المناطق المنتجة للحليب في سنة 2001 كما يلي:

[1] القرار الوزاري كان في 02جانفي 1994.

[2] التعليمة الوزارية رقم 409بتاريخ 10جوان 1995.

[3] نعيمة يحياوي: مرجع سابق، ص ص 234-235.

- 10% من الدعم موجهة لـــ7 ولايات ذات طقس رطب.
- 24.4% من الدعم موجهة لـــ9 ولايات ذات طقس شبه رطب.
- 61.6% من الدعم موجهة لـــ15 ولاية ذات طقس شبه جاف.
- 4% من الدعم موجهة لـــولايتين ذات طقس جاف.

المبحث الثاني: سلسلة الأعمال لصناعة الحليب

تعتمد صناعة الحليب في الجزائر على تجميع حليب الأبقار من المنتجين، ولتطوير هذا الأخير تولي الدولة اهتماما كبيرا لهذا القطاع عن طريق تقديم الدعم لمنتجي الحليب وكذلك حتى الساهرين على تجميعه، وتعتمد كذلك على نسبة كبيرة من مسحوق الحليب المستورد من الخارج, ثم تتم صناعته عبر الوحدات التحويلية الموجودة عبر التراب الوطني.

المطلب الأول: إنتاج وتجميع الحليب الطازج

في الجزائر يعتمد إنتاج الحليب أساساً على الأبقار بحيث تضمن الأبقار نسبة 80% من الحليب الطبيعي، في حين يتكون الباقي من حليب الماعز والنعاج، يمتلك مربي الأبقار 1.3 مليون رأس موزعة على ثلاثة أصناف وهي:

1. **البقرة الحلوب الحديثة BLM: Bovin Laitier moderne :** وتتواجد في المناطق ذات القدرات العالية للري، وتضم ما بين 120 ألف و 130 ألف بقرة مستوردة وتشكل ما بين 9% و10% من المجموع, وتضمن حوالي 40% من الإنتاج الإجمالي لحليب البقر[1].
2. **البقرة الحلوب المحسنة BLA: Bovin Laitier amélioré:** وتتمركز في المناطق الجبلية والغابية، وتتكون من عدد قليل من الأبقار ما بين بقرة و 6 أبقار، وهي عبارة عن سلالة مهجنة ناتجة عن مزيج من عدة أجناس محلية ومستوردة ، يضم هذا النوع حوالي 555000 بقرة ويمثل نسبة 42% إلى 43% من العدد الإجمالي ويضمن حوالي 40% من الإنتاج الوطني للحليب الطبيعي[2].
3. **القطيع المحلي:** حيث يمثل 48% من المجموع الوطني ولا يضمن سوى 20% من الإنتاج.[3]

[1] A.Bencharif: Stratégies des acteurs de la filière Lait en Algérie : état des lieux et Problématiques : in options méditerranéennes, n°32, les filières et marchés du lait et dérivés en méditerranée, 2001, P28.

[2] نعيمة يحياوي: مرجع سابق, ص 240.

[3] نعيمة يحياوي: مرجع سابق، ص 240.

سجل قطيع الأبقار تراجعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة 1990 و 1997 حيث انتقل من 1392000رأس إلى 1255000 رأس وذلك نتيجة:

-فترات الجفاف التي عرفتها البلاد.

-التخلص من عدد كبير من البقر بسبب أمراض معدية.

-تخلي الفلاحين في مثل هذه الظروف عن إنتاج الحليب وتحولهم إلى المضاربة المربحة حيث أن أسعار اللحوم كانت مرتفعة.

وبعدها عرفت سنة1999 ارتفاعا في عدد الأبقار ، نتيجة لاستيراد الدولة الأبقار الحلوب وكان لهذا التغيير في أعداد القطيع أثره في عملية إنتاج وتجميع حليب البقر الذي له دور أساسي في إطار سياسة تطوير الإنتاج الوطني للحليب.

والجدول الآتي يبين تطور واردات الجزائر من الأبقار سنة 2001 إلى سنة 2008.

جدول رقم(31): واردات الجزائر من الأبقار من 2001-2008.

السنوات	متوسط الفترة 2001-2005	2006	2007	2008
العدد (ألف رأس)	19,38	16,35	2,42	12,92
القيمة(مليون دولار)	25,58	19,71	5,26	8,05

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات العربية: المجلد رقم(29), المنظمة العربية للتنمية الزراعية, الخرطوم, 2009, ص 177.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(31) أن عدد الأبقار المستوردة في عدد تنازلي ، بحيث كان أكبر عدد في متوسط الفترة بين سنة 2001-2005 حيث وصل العدد المستورد إلى 19,38ألف رأس. وبعد هذه الفترة بدأ العدد في تنازل وشهد أدنى مستوى في سنة 2007 حيث بلغ العدد 2,42 ألف رأس. حيث شهدت الأسعار ارتفاعا ملتهبا ، ولذلك السبب انخفض عدد الأبقار المستوردة ، ثم بدأت في الانتعاش سنة 2008 ليصل العدد المستورد إلى 12,92 ألف رأس بقيمة إجمالية تقدر بـــ 8,05 مليون دولار.

يعد التطور المحقق في مجال تجميع الحليب من المؤشرات الهامة في ديناميكية الإنتاج الوطني ومدى ارتباطه بصناعة الحليب ومساهمته في تجسيد هدف التكامل للإقتصاد الوطني . بحيث عرف تجميع الحليب تغيرات كبيرة من سنة 1982 إلى سنة 2006 كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (32) يبين تطور تجميع الحليب خلال الفترة 1992-2006.

الوحدة: مليون لتر

السنوات	الحليب المجمع	الحليب المنتج الطازج (cru)	نسبة التجميع %
1982	-	538	-
1988	-	886	-
1992	38.5	1229	3.13
1997	112.7	1050	10.73
1998	92.5	1200	7.71
1999	97	1558.6	6.22
2000	100	1583.6	6.31
2001	91.4	1637.2	5.58
2002	86.3	1560	5.53
2003	75.2	1650	4.55
2004	91.8	1630	5.63
2005	194	1600	10.25
2006	220	1750	12.57

La source: ministère de l'agriculture et de développement rural, 2007.

من الجدول نلاحظ أن تجميع الحليب لم يكن منتظما.

يبين الجدول أعلاه أن إنتاج الحليب الطازج (cru) قد ازداد بين سنتي 1982 و 2006 بنسبة 5% في المتوسط السنوي، ولكنه شهد استقرارا منذ سنة 1999.

أما المراحل ذات الزيادة القوية والتي تمتد من سنة 1997 إلى سنة 1999 تفسر باستيراد المواشي ذات المردود العالي في إنتاج الحليب .

أما فيما يخص التجميع والذي يمثل الحلقة الأهم في وحدة الحليب ، فبالرغم من تطور معدل التجميع الذي ارتفع من 6% في سنة 1999 إلى 12.5% سنة 2006، لكن يبقى هذا المعدل هامشي مقارنة بالكميات المنتجة.

العوامل الرئيسية التي تفسر ثبات إنتاج الحليب هي[1]:

- نقص البنى التحتية لتجميع الحليب على مستوى الإقليم: يوجد فقط 550 مجمع وموزع للحليب ينشطون بالقطاع.
- سياسة الدولة في تثبيت السعر بـــ 24 دج/ل بينما يبلغ متوسط تكاليفه 35دج/ل .
- ضعف إنتاج الأعلاف وغلاء الأغذية بسبب نقص كميات الأمطار المتساقطة ، وتخصيص المساحات المسقية للزراعات البقولية التي تعتبر أكثر ربحية.
- تهميش البحث العلمي والتقني.
- بطء تنفيذ برنامج تنمية إنتاج الحليب. في سنة 1997 و بعد سنتين من تبني البرنامج, هناك فقط 9% من الإعانات المخصصة للمواد الاستثمارية تم دفعها للأشخاص المعنيين.
- عدم كفاية القروض المخصصة للفلاحين إضافة إلى عدم توفرهم على الأموال الخاصة بانجاز هاته الاستثمارات .
- الإصلاحات الزراعية في سنة 1987 هي بوادر لتحرير القطاع الفلاحي ، بحيث كانت تهدف لجعل الأرض قابلة للتحويل من الفلاحين الأقل فعالية إلى الفلاحين الأكثر فعالية، وهكذا فالتسيير المباشر للأراضي من طرف الدولة فسح مجالا لبدأ تنفيذ سبل تسوية.

إن تحرر الدولة من هذا الالتزام يترجم بتنازل السلطات العمومية للدولة عن القطاع الزراعي ففي الدول المتطورة وبالنظر لخصوصية الزراعة فإنها لم تبق رهينة ميكانيزمات السوق إذ وضعت الدولة

[1] Souki Hakima : Les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie : portée et limites, université de Tizi-Ouzou, septembre 2009, n 15, p, 4.

سلسلة من النشاطات الموجهة لتوجيه ودعم الإنتاج وتأمين المستغلين والسعي لاستقرار مداخيلهم من اجل مواجهة المنافسة في الأسواق الدولية للمنتجات الصناعية الغذائية.

- قيام الدولة بفرض رسوماً جمركية بدرجات متفاوتة على مستلزمات الإنتاج وفى نفس الوقت قيامها بتخفيض الرسوم على الألبان المجففة المستوردة مما دفع الصناعيين للاتجاه للاستيراد[1].
- عدم ايلاء قطاع الألبان الاهتمام الكافي في خطط وبرامج التنمية ، خاصة فيما يتعلق بصغار المنتجين[2].

سمح التحليل الذي قامت به مجموعة المرصد الوطني لقطاعي الحليب واللحوم بتحديد أثر المساعدات العمومية المخصصة في إطار مخطط PNDA للسنوات 1994-2000[3]:

- ارتفع عدد المنتجين من 2235 إلى 6155.
- عدم تطور عدد المجمعيين بصفة منتظمة بالرغم من التحفيزات الممنوحة, فلقد بلغ عددهم 582 في سنة 1995 وانخفض إلى 228 سنة 1998 وتواصل الانخفاض إلى 181 في سنة 1999, ثم ارتفع إلى 436 في سنة 2000.
- تضاعف الإنتاج الإجمالي للحليب خلال الفترة 1994-2000 حيث انتقل من 1466 مليون لتر سنة 1994 إلى 1650 مليون لتر سنة 2000.
- تطور الحليب المجمع خلال نفس الفترة من 82 مليون لتر إلى 138 مليون لتر سنة 1996 قبل أن ينخفض في سنة 2000 إلى 100.8 مليون لتر.
- فشل برنامج إعادة الإعتبار للإنتاج الوطني للحليب في رفع معدل التكامل الذي بقي يتأرجح بين 10% و 12% .

على العموم بقي حجم تجميع الحليب ضعيفا طيلة هذه الفترة ، الأمر الذي فسح المجال إلى اللجوء إلى استيراد غبرة الحليب كما سنتطرق إليه لاحقا.

[1] دليل تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، مرجع سابق, ص 6.

[2] دليل تطوير إنتاج وتصنيع وتسويق الألبان لدى صغار المزارعين في الوطن العربي، مرجع سابق, ص 5.

[3] نعيمة يحياوي: مرجع سابق, ص 242.

الوظائف التسويقية للحليب:

الوظائف التسويقية للحليب هي عبارة عن مجموعة الأنشطة الاقتصادية والخدمات التي تجرى على الحليب ومنتجاتها بدءاً من باب المزرعة حتى تصل المستهلك . والوظائف التسويقية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبني التحتية ومدى توفرها ، والأخيرة تعتبر من أهم العوامل التي تؤثر على مدى كفاءة العمليات التسويقية. وفى الوطن العربي تتشابه هذه الوظائف وتتنوع اعتماداً على القيمة الإضافية التي تكتسبها السلعة أثناء مرورها من المنتج للمستهلك خلال القنوات التسويقية المختلفة . وتنقسم هذه الوظائف إلى توزيعية وتسهيلية وتبادلية. فالوظائف التوزيعية تشمل التجميع والنقل والتخزين، أما الوظائف التسهيلية فتشمل الفرز والتدرج والتحويل وتحمل المخاطر والتمويل والدعاية والمعلومات التسويقية والتعبئة والتغليف والتسجيل، وأما الوظائف التبادلية فتشمل عمليات البيع والشراء.

في الجزائر تسوق كمية قليلة من الحليب الطازج في المدن والبقية يستهلك عن طريق المنتجين أنفسهم, وتسوق هذه الألبان ومنتجاتها في أسواق أسبوعية تقليدية في القرى والمدن وأغلبها تسوق من المنتجين إلى المدن بواسطة أصحاب الشاحنات مع غياب أسواق الجملة . كما يقوم بعض المزارعين بتوزيع هذه الألبان مباشرة للمستهلك أو بيعها للتجار. فأصحاب الشاحنات يربطون بين الوحدات الإنتاجية والوحدات الصغيرة للبيع بالجملة أو بالتجزئة للمستهلك.

ومع اهتمام الدولة بتجميع الحليب الطازج من المنتجين إلى الوحدات الانتاجية عن طريق المجمعين، أصبحت تباع كمية من الحليب المنتج الطازج إلى الوحدات التحويلية، لكنها لاتزال هذه النسبة(نسبة تجميع الحليب الطازج) ضعيفة مقارنة بالكميات المنتجة.

المطلب الثاني: استيراد مسحوق الحليب:

لقد أدى تطور الاستهلاك الجزائري لمادة الحليب خلال العشريتين الأخيرتين والنمو الديموغرافي إلى ارتفاع الطلب على هذه المادة الأولية فوقفت الجزائر عاجزة على تلبية هذا الطلب. كما ساهم في ذلك ضعف الإنتاج المحلي من حليب البقر إلى لجوء الجزائر لاستيراد أكثر من 70% من احتياجاتها من الحليب ومشتقاته [1]، والتي تبلغ في المتوسط خلال الفترة 1996-2004 تقريبا 3.4 مليار لتر إذ تستحوذ واردات الحليب على 25% من القيمة الإجمالية للمواد الغذائية [2]، وهذا بدوره ساهم في جعل القطاع في تبعية تجاه السوق الدولية.

وتتمحور واردات مادة الحليب حول ثلاثة عناصر أساسية وهي:

- غبرة الحليب والمواد الدهنية الموجهة لصناعة الحليب المعاد تركيبه من طرف مؤسسات المجمع GIPLAIT . ويوجد نوعين من غبرة الحليب: غبرة الحليب منزوعة الدسم 0% (الحليب الجاف المنزوع الدسم) وغبرة الحليب المحتوية على 26% من المواد الدسمة (الحليب الجاف الكامل الدسم) . ونظرا لغياب الدقة في معظم الوثائق الإحصائية لتحديد أصول هذين النوعين, أصبح من الصعوبة بإمكان تحديد الاحتياجات في كل منهما.
- غبرة الحليب الموجهة إلى الاستهلاك المباشر, وتتولى عملية توزيعها المؤسسة الوطنية لتوزيع المنتجات الغذائية (ENAPAL) والتي احتكرت لمدة طويلة استيراد هذه المنتجات . كما استطاعت في بداية التسعينات أن تبيع ما يقارب 860 مليون لتر أي ما يعادل 30% من الاحتياجات الوطنية. وبعد حل هذه المؤسسة وتحرير الاستيراد ، تعددت قنوات التوزيع لغبرة الحليب وأصبحت معقدة وغير معروفة بسبب كثرة عدد المتدخلين وتنوع المنتجات المستوردة.
- يتعلق النوع الثالث بواردات مشتقات الحليب (الجبن، الزبدة، السمن، القشدة، الياؤورت).

عملت صناعة الحليب في الجزائر إلى غاية سنة 1974 على أساس واردات الحليب الطازج السائل والممزوج بحليب البقر المجمع محليا، غير أن ارتفاع تكاليف الحليب الطازج أدى إلى التوجه نحوى صناعة الحليب المعاد تركيبه بواسطة غبرة الحليب المستوردة من الخارج والتي تطورت واردتها على النحو التالي:

---

[1] Souki Hakima : Les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie : portée et limites, université de Tizi-Ouzou, septembre 2009, n 15, p 6.

[2] نعيمة يحياوي: مرجع سابق، ص 248.

الجدول رقم(33): يبين تطور واردات الحليب خلال الفترة 2006-2010.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة مليون دج	46504.1	67881.8	75781.7	58104.1	67207.7

La source : ONS, annuaire statistique de l'Algérie, N°28, p 413.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الواردات من مسحوق الحليب في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى. لكن الذي يلفت انتباهنا أن سنة 2007 و 2008 شهدتا ارتفاع جنوني في قيمة مسحوق الحليب المستورد، حيث بلغت أقصى حد سنة 2008 بقيمة 58104.1 مليون دج. يفسر هذا بالارتفاع الذي شهدته أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية، ومسحوق الحليب بصفة خاصة الذي شهد الارتفاع منذ بداية سنة 2007.

وهذا مما جعل الجزائر تحتل المرتبة الثانية عالميا للدول المستوردة لهذه المنتجات بعد المكسيك وقبل مصر[1].

في شهر فيفري 2007 ارتفع سعر مسحوق الحليب بحيث عرف أرقام قياسية وصل إلى 3000 دولار للطن. هذه الزيادة نتج عنها ارتفاع في تكلفة التحويل من 26دج/للوحدة إلى 40دج/للوحدة, لكن حاليا سعر البيع هو 25دج/للوحدة على المستوى الوطني.

هذا الارتفاع في الأسعار يفسر بعدة عوامل[2]:

- إرتفاع الطلب الآسيوي الذي يفسر بتحسين قدرتهم الشرائية.
- إنخفاض إعانات التصدير تحت ضغط المنظمة العالمية للتجارة (OMC), هذا التخفيض ارتفع إلى 500 أورو للطن سنة 2006.
- انخفاض الإنتاج بسبب الظرف المناخية السيئة.
- تخفيض حصص إنتاج الدول الأوروبية وذلك بهدف تخفيض المساعدات التي تنص عليها السياسة الزراعية المشتركة.

[1] نعيمة يحياوي: مرجع سابق، ص249.

[2] Souki Hakima , op. cit, p, 6.

خلاصة:

تعد الجزائر من أهم الدول المستهلكة والمستوردة لمادة الحليب، ونتيجة لذلك سعت ومنذ الاستقلال إلى اعداد برامج وسياسات اصلاحية من أجل مواكبة متطلبات الاندماج في الاقتصاد العالمي، والانفتاح على الأسواق الخارجية. و على الرغم من الاهتمام الكبير الذي تعطيه الدولة لمادة الحليب وتشجيع الإنتاج الوطني بهدف تقليص استيراد الحليب الجاف من الخارج ، وكذلك الدعم الذي تمنحه الدولة بشتى أشكاله لتطوير إنتاج الحليب الطازج، وتطبيق سياسة استيراد الأبقار الحلوب من الخارج ، إلا أن الإنتاج الوطني من هذه المادة لم يحقق المستوى المطلوب . نتيجة الزيادة في الطلب الناتج عن النمو الديمغرافي ، لذلك لجأت الدولة لتغطية هذا العجز بإستيراد مسحوق الحليب من الخارج، والذي يمثل نسبة 90% من الانتاج الوطني لمادة الحليب. والذي أدى بدوره إلى عدم استقرار إنتاج الحليب في الجزائر ، نتيجة تذبذب أسعار هذه المادة في الأسواق الدولية.

وهذا يدل على التبعية شبه الكاملة للاستهلاك والانتاج للسوق الدولية لمادة الحليب، والذي استنزف موارد الدولة من النقد الأجنبي.

الفصل الثاني:

دراسة حالة ملبنة الحضنة

تمهيد

بعد التطرق إلى قطاع الحليب في الفصل السابق وتوضيح تطور إنتاجه في الجزائر وكذلك إلى السياسات المتبعة من طرف الدولة، وعجز هذه السياسات في تحقيق الإكتفاء الذاتي وعدم الإعتماد على تجميع حليب البقر الطازج بصفة أساسية في صناعة الحليب، والطلب المتزايد على هذه المادة مما أدى إلى لجوء الدولة لتغطية هذا الطلب المتزايد إلى إستيراد مسحوق الحليب من الخارج.

لتفادي هذا العجز ومحاولة التقليص من هذه التبعية سنقوم بدراسة حالة لإحدى المؤسسات الخاصة التي تنشط في قطاع الحليب ومشتقاته، والتي تعتمد في صناعة الحليب على نوعين من المواد الأولية. الأول: مسحوق الحليب المستورد. أما الثاني: تجميع حليب البقر الطازج. وهذا هو جوهر الدراسة بحيث بدأ يعطي هذا الأخير نتيجة إيجابية على مستوى ملبنة الحضنة وخاصة في السنوات الخمسة الأخيرة وبوتيرة عالية، نتيجة الدعم الذي تقدمه الدولة لهذه المادة. سنتطرق إلى هذه النقطة بالتفصيل ونوضح دعم الدولة لكل مرحلة من مراحل إنتاجه.

سنقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة.

المبحث الثاني: سياسة تجميع الحليب الطازج في ملبنة الحضنة ودورها في التقليل من التبعية.

المبحث الأول: منهجية البحث والتعريف بميدان الدراسة

يتم في هذا المبحث تحديد المنهج المعتمد في هذه الدراسة الميدانية وأدواته، إضافة إلى التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

المطلب الأول: منهجية البحث

سنتطرق في هذا المطلب إلى الحدود المكانية والزمانية للدراسة، مع مبررات اختيار ميدان الدراسة ويكون ذلك في النقاط التالية.

الفرع الأول: مجال دراسة الحالة ومبررات اختياره

أ - الحدود المكانية للدراسة:

تضمن الجانب الميداني للدراسة حالة إحدى المؤسسات الإنتاجية التابعة للقطاع الخاص، وهي مؤسسة مختصة في إنتاج الحليب ومشتقاته وذلك من خلال محاولة دراسة تطور الانتاج للمؤسسة وبالضبط تطور تجميع الحليب الطازج، والذي بدوره يؤدي إلى التقليل من التبعية وتقليص استيراد مسحوق الحليب من الخارج.

ب - الحدود الزمانية للدراسة

قمنا في هذه الدراسة باختيار فترة الأربع سنوات الأخيرة (2008-2011)، وذلك من أجل إعطاء بعض المصداقية لمختلف المؤشرات والإحصائيات الخاصة بالملبنة، على اعتبار أن بعض الإحصائيات تكون ظرفية. وسرعان ما تتغير عكسيا، لذلك أخذنا هذه الفترة كي نستطيع التنبؤ بالتغيرات المستقبلية بشكل صحيح، لأن بناء استراتيجيات المؤسسة لا يعتمد على فترات قصيرة وإنما يبنى على مؤشرات ومعطيات طويلة الأجل نسبيا.

وقد استغرقت فترة هذه الدراسة الميدانية مدة ستة أشهر، تم من خلالها القيام بمجموعة من الزيارات لمؤسسة الحضنة، وإجراء مقابلات مختلفة مع مسؤولي الإدارة العليا بالمؤسسة، إضافة إلى مسؤولي مختلف المصالح والأقسام، كما تم القيام بجمع المعلومات والبيانات المختلفة عن قطاع الحليب من مصادر مختلفة.

الفرع الثاني: مبررات اختيار ميدان الدراسة

إن أهم ما يشد الانتباه إلى مؤسسة الحضنة لإنتاج الحليب، هو التوسع الملحوظ في نشاطها والذي يمكن ملاحظته من خلال تشكيلة منتجاتها التي شهدت هي الأخرى توسعا كبيرا، وخاصة بعد سنة 2008 باهتمام هذه المؤسسة بتجميع الحليب الطازج من المنتجين، عن طريق المجمعين وإدخاله في عملية التصنيع بنسبة كبيرة. نتيجة الزيادة المستمرة وبنسبة عالية في تجميع حليب البقر، مما نتج عنه التوسع في فتح فروع انتاجية جديدة (صناعة الزبدة، صناعة الجبن)، هذا على مستوى المؤسسة أما على مستوى الاقتصاد الوطني فينتج عنه تقليص في المادة الأولية المستوردة لصناعة الحليب ومشتقاته.

الفرع الثالث: الأدوات المستخدمة في جمع المعلومات

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد على جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل الدراسة، ثم القيام بتحليلها واستنتاج النتائج التي تدور حول هذه المعلومات

اعتمدنا في هذه الدراسة على المقابلات الشخصية للمسؤولين وخاصة مصلحة الانتاج، ومصلحة التموين، وركزنا على مدير مصلحة تربية الأبقار في المؤسسة. هذا وتضمنت المقابلات الشخصية كذلك طرح مجموعة من الأسئلة التي تصب في مجال تقليص استيراد مسحوق الحليب وكذلك زيادة انتاج الحليب الطازج.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

أولا: لمحة تاريخية عن المؤسسة.

ملبنة الحضنة هي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة SARL تابعة للقطاع الخاص تم تأسيسها بتاريخ:1998/11/22 برأس مال اجتماعي يقدر بـــ 6000000 دج, وتتواجد هذه المؤسسة بالمنطقة الصناعية لولاية المسيلة، حيث تتربع على مساحة قدرها 32000 متر مربع، وتمت إقامة البنايات على مساحة 20000 متر مربع من المساحة الإجمالية، منها مساحة 700 متر مربع خصصت لبناء المستودعات الخاصة بتخزين المنتجات النهائية، حيث تتضمن أربع خلايا للتبريد ذات سعة 1200 متر مكعب.

يتمثل نشاط المؤسسة في إنتاج الحليب ومشتقاته، غير أن بداية الانطلاق الفعلي لنشاط المؤسسة كانت بإنتاج الحليب فقط،وذلك بتاريخ:2000/05/15 بطاقة إنتاجية قدرها 40000 لتر يوميا من الحليب المعاد تصنيعه. حيث كان حجم اليد العاملة آنذاك يقدر بـــ38عامل دائم.

قامت المؤسسة بعد ذلك بتوسيع نشاطها على ثلاث مراحل هي كالتالي:

1- التوسع الأول:

كان ذلك بتاريخ 2001/10/15، حيث قامت المؤسسة بزيادة طاقتها الإنتاجية من 40000 لترمن الحليب يوميا إلى 140000 لتر يوميا، وذلك لإنتاج المنتجات التالية:

- حليب الأبقار المعقم (في أكياس 1لتر)
- حليب على شكل مسحوق معقم (في أكياس)
- اللبن (في أكياس 1لتر)

من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية تمت الزيادة في عدد العمال من 38 عامل إلى 55 عامل دائم بالمؤسسة.

2- التوسع الثاني:

هذه المرحلة تشمل الفترة من 2004/01/01 إلى غاية 2004/12/31، وتتعلق بالوحدة الثانية (المشتقات بالعلب والقارورات). قيمة الاستثمارات على مدى هذه الفترة قدرت بـــ 513938339.31 دج، لتنتقل طاقة الإنتاج من 140000 لتر يوميا إلى320000 لتر يوميا منها 180000 لتر يوميا للوحدة الثانية.

عرفت هذه المرحلة ظهور منتوجات جديدة أنتجتها المؤسسة وهي:

- حليب مبستر في قارورات 1 لتر.
- لبن في قارورات بسعة 1 لتر.
- رايب في القارورات 1 لتر.
- حليب بقر في قارورات بسعة 1 لتر.

- ياغورت للشرب في قارورات 1 لتر.
- ياغورت للشرب ممزوج بالفواكه في قارورات بسعة 1 لتر.
- ياغورت معطر في علبة 110غ.
- ياغورت ممزوج بالفواكه في علب 110غ.
- الحلوى القشدية في علب 100غ.

حيث ارتفع عدد العمال إلى 111 عامل.

3- التوسع الثالث:

وفي سنة 2005 تم إضافة خطوط جديدة (الممزوج المعطر بالفاكهة- الحلوى القشدية). قيمة الاستثمارات في هذه الفترة قدرت بـــ 2.173.326.708.00 دج حيث ارتفع الإنتاج من 320000 لتر يوميا, إلى 346000 لتر يوميا، ومقابل هذه الزيادة ارتفع عدد العمال إلى 142 عامل.

وفي عام 2006 قدر إجمالي الاستثمارات بـــ 99.089.992.00 دج كما ارتفعت الطاقة الإنتاجية من 346000 لتر يوميا إلى 400000 لتر يوميا.

كما انتقل عدد العمال إلى 195 عامل.

4-التوسع الرابع:

تمتد هذه المرحلة من 2007 إلى نهاية سنة 2008 حيث ارتفع رأس مال المؤسسة إلى 3.799.650.000.00 دج وارتفعت الطاقة الإنتاجية من 438000 لتر يوميا إلى 538000 لتر يوميا، وارتفع عدد العمال من 246 عامل إلى 396 عامل.

أما بالنسبة للإنتاج المرتبط بهذه الإستثمارات هو:

- قشدة تحلية في علب صغيرة.
- فلان كرمال في علب صغيرة.
- ياغورت مطبوخ في علب .

وفي سنة 2009 ارتفعت الطاقة الإنتاجية إلى 798000 لتر يوميا، ومقابل هذه الزيادة ارتفع عدد العمال إلى 481 عامل.

5- التوسع الخامس:

وفي بداية سنة 2010 تم انطلاق العمل في وحدة الجبن، لكن ليس بوتيرة متسارعة، وقد بدأت عمليات الإنتاج والتسويق لمادة الجبن، وتم انتشاره في كل أنحاء السوق الوطنية، إضافة إلى ذلك فقد تم البدء في إجراء معاملات استيراد 3000 بقرة حلوب وتوزيعها على المربين. كما قدرت الطاقة الإنتاجية بـــ800000 لتر يوميا، وقدر عدد العمال في هذه السنة بـــ666 عامل.

ثانيا:أهداف المؤسسة وآفاقها.

1-أهداف المؤسسة:

لقد رسمت مؤسسة الحضنة للحليب ومشتقاته لنفسها أهدافا تسعى من ورائها لتحقيق مجموعة من النقاط وهي :

- توفير القدر الكافي من مادة الحليب لتلبية احتياجات المواطنين.
- الحفاظ على استمرارية العملية الإنتاجية، وذلك من خلال توفير صيانة دائمة ومستمرة لتجهيزات الإنتاج.
- تحقيق الربح والاستحواذ على أكبر حصة من السوق.
- التخلص التدريجي من التبعية للخارج.
- ترمي المؤسسة إلى توسيع دائرة الإنتاج بإنتاج منتجات أخرى مثل :الجبن، الزبدة، القشدة، العصير...الخ.
- المساهمة في التخفيض من البطالة، وهذا بتوفير مناصب عمل لعدد كبير من المواطنين وخاصة الشباب.

2-الآفاق المستقبلية لمؤسسة ملبنة الحضنة:

كنتيجة للنجاح الذي مس مختلف أنشطة المؤسسة، وكذا التوسعات التي شهدتها منذ انطلاقتها تطمح المؤسسة للزيادة أكثر في أنشطتها وتنويع منتوجاتها بغية تلبية حاجات ورغبات زبائنها المتجددة، وزيادة حصصها السوقية للوصول إلى تحقيق التفوق على منافسيها، ويمكن تلخيص المشاريع التي تطمح المؤسسة لتحقيقها خلال المستقبل القريب كالآتي:

- مشاريع مخطط لها في وحدتي الحليب والياغورت وذلك بتوسيع الإنتاج أكثر وبكميات كبيرة، وكذا أذواق ونكهات متعددة.
- وحدة لتربية البقر الحلوب: وذلك بعد الدراسة المنجزة على هذه الوحدة، وقد تم فعلا البدء في معاملات لاستيراد 3000 بقرة حلوب من النوع الممتاز موزعة بين 120 مربي (25 بقرة لكل مربي)، وقسم بيطرة مؤلف من 20 مختص.

- **الآفاق المسطرة لسنة 2012:**

- إقامة مشروع لتجميع الحليب وآخر لتصنيع الزبدة ومع المرافق المكملة لعمليات التصنيع- تبريد بخار- هواء مضغوط ومعالجة المياه.
- إقامة خط كامل لإنتاج وتعبئة الحليب المعقم بحرارة عالية.
- إقامة كل الجهود: إمكانية إنتاج حوالي 27000000 لتر من الحليب المعقم.
- اقتناء ماكينات لإنتاج الكريم والقشدة اللبنية والقشدة الطازجة.
- اقتناء ماكينات ذات قدرة إنتاجية عالية لإنتاج الياؤورت.
- وفيما يخص تربية الأبقار قامت المؤسسة باستيراد 400 بقرة منها 25% تم استلامها, وكذلك انشاء مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة تقدر بـــ 1200 منصب مع طاقم صحي يتكون من 20 بيطري.
- إمدادات نقل تتألف من 4 شاحنات مع صهريج بسعة 16000 لتر للواحدة.

- ولقد بدأت المؤسسة بإنتاج منتوج جديد وهو حليب البقر المعقم على شكل UHT(معقم بدرجة حرارة عالية) في علب ذات سعة 1 لتر، وتم الانطلاق في هذا المنتوج في شهر ماي 2012 بطاقة إنتاجية للآلة 14000 لتر/ساعة، لكن العملية مازالت في بدايتها نظرا لأن هذا المنتوج الجديد غير معروف في السوق، لذلك فالمؤسسة تسعى حاليا إلى إيصال هذا المنتوج إلى كل أنحاء السوق الوطنية، وذلك بالاعتماد على الموزعين وتجار الجملة، إضافة إلى مختلف نقاط البيع.

إن القيمة الإجمالية لمشروع إنشاء الوحدتين (تربية البقر، وحدة الجبن) تقدر بـــ 1 مليار دينار جزائري موزعة كالتالي :

1 - وحدة تربية البقر 550000000 دج.

2 - وحدة الجبن 450000000 دج.

ويشغل المشروع 250 عامل مقسمة على الوحدتين :170عامل لوحدة تربية الأبقار و 80 عامل لوحدة الجبن.

ورقم الأعمال المخطط في السنة الأولى هو 4مليار دج من أجل إنتاج 25000 كغ يوميا.

- مشروع إنتاج حمض الحليب (Boisson Lactée Acidifiée (BLA وذلك من خلال قارورات عصير الحليب المعطر وكذلك عصير الياغورت في علب.
- إنتاج مشروبات (jus) سواء بالحليب أو بدونه.

تطور رقم أعمال المؤسسة:

نلاحظ تطور رقم الأعمال للمؤسسة من خلال الجدول الآتي:

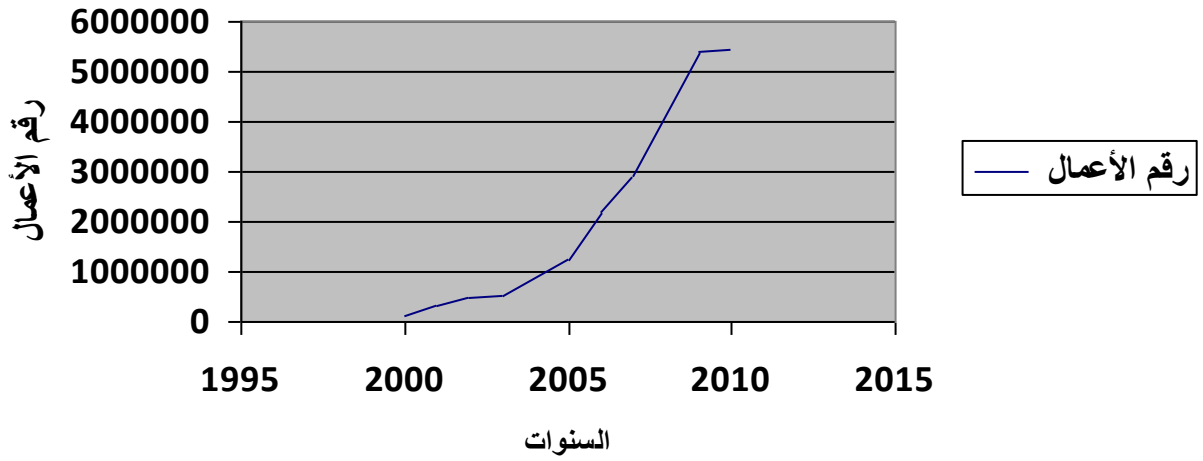
جدول رقم(34): تطور رقم الأعمال:

السنوات	رقم الأعمال (10^3)	التطور (%)
2000	127.792	
2001	335.937	62
2002	496.255	32

4,44	519.355	2003
57	1.221.594	2005
45	2.213.552	2006
25	2.939.428	2007
45,5	5.400.392	2009
0,79	5.443.816	2010

المصدر: معلومات من المؤسسة.

الشكل رقم (07): تطور رقم الأعمال



ثالثا: الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة الحضنة.

الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو المرآة العاكسة التي تعكس كيفية أداء المؤسسة لأنشطتها من خلال الوظائف والمصالح المختلفة، إضافة إلى أنه يعكس أسلوب الإدارة ونطاق الإشراف، ويبين كذلك قوة إدارة المؤسسة في تطبيق استراتيجياتها.

ويبرز الهيكل التنظيمي للمؤسسة جميع الوظائف سواء كانت إدارية أو إنتاجية، التي تربطها علاقات وأنشطة متعددة فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى مع محيطها الخارجي من خلال العلاقات مع السوق أوالموردين، وذلك لتحقيق الفعالية في مجال الاتصال واتخاذ القرار واستمرارية النشاط. ويتكون الهيكل التنظيمي لملبنة الحضنة من إدارة عامة وست مديريات وهي: مديرية الإدارة العامة، مديرية الإنتاج، المديرية التقنية، المديرية التجارية مديرية الجودة ومديرية التموين، وفيما يلي شرح لمحتويات كل مديرية ودورها:

أولا: المديرية العامة.

وتتكون من المدير العام وهو صاحب القرار الأول ويمكن تلخيص مهامه في:

- السهر على تطبيق القوانين الداخلية للمؤسسة.
- لديه الحق في اتخاذ القرارات التي تخص المؤسسة.
- له مهمة التنسيق بين جميع المصالح والإشراف عليها.
- العمل على تحسين علاقة المؤسسة مع الأطراف الخارجية.
- المصادقة والتوقيع على البريد بأنواعه.
- عقد الاجتماعات والإشراف عليها.
- إعطاء التعليمات والتأكيد على تنفيذها.
- إعطاء تعليمات وتوجيهات لرؤساء المصالح.
- اقتراح الحلول والإستراتيجيات التي تناسب وضعية المؤسسة.

ويوجد ضمن المديرية العامة:

1 - السكريتاريا: التي تقوم بتنظيم المواعيد وجمع المعلومات الأخيرة يوميا، والتنسيق بين الإدارات ومكاتب المديرية.

2 - مكلف بالعلاقات والأعمال القانونية: ويقوم بإدارة وتسيير كل ما يخص المؤسسة من النواحي القانونية والعلاقات العامة.

3 - مراقبة التسيير.

4 - المكلف بالمالية.

ثانيا: الإدارة العامة:

وتحتوي على المصالح التالية:

- مصلحة المستخدمين.
- مصلحة المحاسبة العامة.
- مصلحة الوسائل العامة.
- السكريتاريا.

ثالثا: مديرية الإنتاج:

وتعتبر أهم مديرية بالمؤسسة، وهي التي تتوقف عليها استمرارية نشاط المؤسسة، تتكون من الأمانة وخمس ورشات، حيث أن ورشتي الجبن والعصير بدأ النشاط بهما في سنة 2010 فقط ومن أهم المهام المسندة لمديرية الإنتاج:

- إعداد برامج الإنتاج ومتابعتها ميدانيا.
- دراسة التغيرات التي تطرأ على عملية الإنتاج وذلك من خلال إحصاءات يومية، شهرية وسنوية.
- العمل على تحسين نوعية المنتج.
- السهر على سلامة الآلات من خلال توفير الصيانة المناسبة.

وتشرف مديرية الإنتاج على مجموعة الورشات التالية:

- ورشة الحليب.
- ورشة المنتجات الحليبية.
- ورشة الجبن.
- ورشة العصير.
- ورشة الحليب والمنتجات بالقارورات.

رابعا: المديرية التقنية:

وتعمل على الحفاظ على التجهيزات والآلات التي تمتلكها المؤسسة، وتزويدها بقطع الغيار الجديدة حيث أنه من أهم مهامها إصلاح التعطيلات والأعطاب الخاصة بمعدات الإنتاج، وكذا أجهزة التكييف والتبريد الخاصة بالمخازن وتشغيل هذه الأجهزة 24سا/24سا، ويتفرع منها:

- مصلحة الصيانة والتجهيز.
- مصلحة الأعمال الحديثة.
- مصلحة القواعد.
- مكتب المناهج.
- مصلحة قطع الغيار.
- سكريتاريا مشتركة بين مديرية الإنتاج والمديرية التقنية.

خامسا: المديرية التجارية.

يرأسها إطار متحصل على شهادة اللسانس في التسويق (تسع سنوات خبرة في الميدان)، يقوم بتسيير عمليات الفوترة والصندوق، وتعتبر هذه المديرية الأساس في الجانب التجاري، وتقوم عليها المؤسسة، ويكمن دورها في عملية استلام السلع وفحصها من ناحية الكم والمواصفات والقيام بعملية التسويق، كما تقوم أيضا بإعداد الفواتير، ويتفرع منها:

- مصلحة الزبائن.
- مصلحة المبيعات: وهذه المصلحة تتضمن:

1 - إعطاء معلومات حول السلع والجودة والنوعية.

2 - إعلام الزبائن في حالة إنتاج منتوج جديد، أو إدخال تحسينات على المنتجات الحالية.

3 - تقوم بدراسة حالة المبيعات بين الارتفاع والانخفاض.

- مساعد التسويق.
- مصلحة جمع الحليب الطازج.
- تسيير المنتجات النهائية.
- السكريتاريا.

سادسا: مديرية الجودة والبحث والتطوير.

هدفها تطوير المنتجات والرفع من جودتها، كما تعمل على مراقبة الجودة ونظافة المنتجات النهائية، وتتفرع إلى:

- قسم مراقبة الجودة: ويهتم بمراقبة جودة المنتجات النهائية مباشرة فور خروجها من ورشات الإنتاج، حيث تولي المؤسسة درجة كبيرة من الأهمية للجودة، وتجعلها من أهم أهدافها لإيمانها بأن الجودة أحد شروط المنافسة.
- قسم مراقبة النظافة:

إن المنتجات التي تنتجها المؤسسة تدخل ضمن المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وهذه المنتجات تتطلب درجة عالية من النظافة داخل المصنع، لذلك تم استحداث هذا الفرع حتى يتسنى تقديم منتجات تتوافق مع معايير النظافة والأمن الصحي، على اعتبار أن حماية المستهلك والمحافظة على صحته في قمة أولويات المؤسسة، وأحد الأهداف الاجتماعية التي تسعى إلى تحقيقها.

- قسم البحث والتطوير:

تم استحداث هذا القسم مؤخرا لإدراك المؤسسة بأهمية البحث والتطوير في المنافسة من أجل تحسين المنتجات الحالية للمؤسسة، إضافة إلى العمل على إنتاج منتجات جديدة مستقبلا، وشغل هذا الفرع مجموعة من المهندسين في الكيمياء والبيولوجيا.

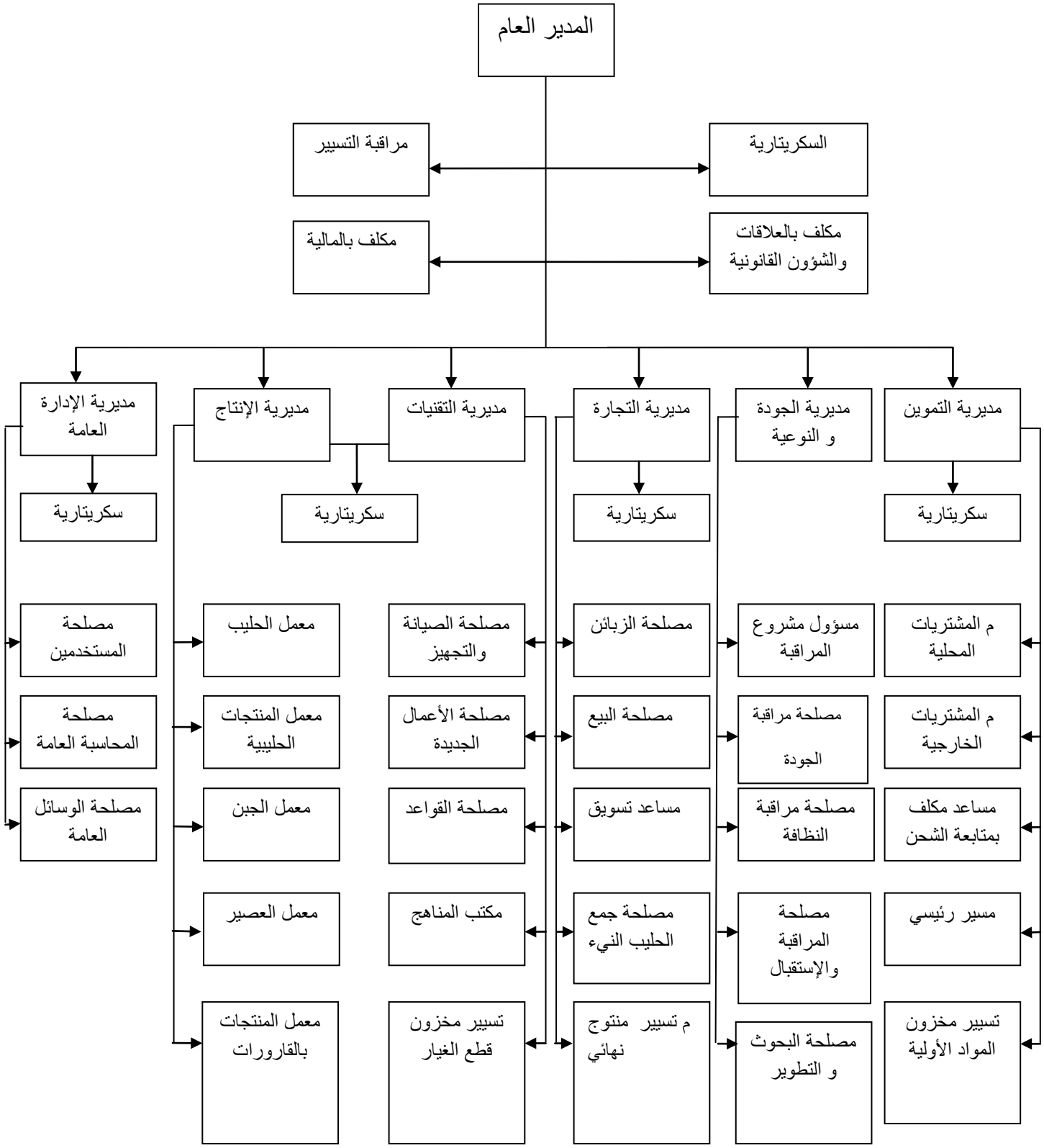
سابعا: مديرية التموين:

وتتخصص في تقديم مختلف الوسائل، من معدات السلع والمواد الأولية من أجل الإنتاج والمواد الأخرى كالأغلفة والعلب ...الخ، وتنقسم إلى:

- مصلحة المشتريات المحلية.
- مصلحة المشتريات الخارجية.
- مساعد مكلف بمتابعة الشحن.
- تسيير أساسي.
- تسيير المواد الأولية.

والشكل الموالي يبين الهيكل التنظيمي لملبنة الحضنة.

الشكل رقم(08): الهيكل التنظيمي لملبنة الحضنة.



المصدر: مؤسسة ملبنة الحضنة.

المطلب الثالث: البيئة الصناعية لملبنة الحضنة.

سنتناول في هذا المطلب تحليل البيئة الصناعية لملبنة الحضنة، وذلك من خلال تقديم دراسة منافسة مع ملبنة الحضنة حسب القوى الخمسة "لبورتر"، وكذلك دراسة استراتيجية المتعاملين مع المؤسسة.

الفرع الأول: المنافسة بين المؤسسات القائمة.

هناك العديد من المنافسين المباشرين للمؤسسة في مجال الحليب والياغورت، وهي مؤسسات موزعة على معظم ولايات الوطن، وهم منافسون أقوياء وذو تأثير كبير على السوق، وأهم المنافسين لملبنة الحضنة هم على التوالي:

1 -**مؤسسة دانون:** هي شركة متعددة الجنسيات، وهي تتمتع بسمعة طيبة في السوق، إضافة إلى قوة مركزها المالي وتنوع تشكيلة منتجاتها بحيث أنها تنتج أكثر من 37 نوع من مشتقات الحليب، وتحوز على حصة سوقية تقدر بـــ25% من السوق الوطنية في سنة 2010.
كما أنها تتميز بمركز مالي جيد، وتمتلك تجهيزات إنتاج جد متطورة، خبرة ميدانية كبيرة في القطاع، وقد وصل معدل إنتاجها إلى 6 ملايين علبة يوميا في الظروف العادية[1].

2 -**مؤسسة الصومام:** تأتي هذه المؤسسة في المرتبة الثانية بحصة سوقية تقدر بـــ 21% نهاية 2009 وبداية 2010، وهي مؤسسة ذات تشكيلة متنوعة من المنتجات ولديها رأس مال كبير وآلات جد متطورة، إضافة إلى اعتمادها على استراتيجية التكامل الرأسي منذ فترة طويلة، حيث أنها قامت بإنشاء عدة مزارع لتربية الأبقار الحلوب، وآخرها كان سنة 2009 حيث قامت باستيراد 4000 بقرة حلوب من هولندا، وقامت بتوزيعها على المربين في كل من ولايات بجاية وسطيف وبرج بوعريريج وتيزي وزو.
هذا التكامل ساعدها على تحقيق نسبة اكتفاء ذاتي تقدر بـــ 65% سنة 2000، إلا أنها تعاني كبقية المؤسسات الأخرى المنافسة من التبعية للخارج في بعض المواد الأولية التي تدخل في عملية التصنيع.

[1] واضح فواز: مرجع سابق، ص 117.

وقد وصل عدد عمالها هذه السنة إلى 750عامل وتنتج أكثر من 4 ملايين علبة يوميا[1].

3 -**مؤسسة ترافل:** وهي كذلك مؤسسة قديمة في السوق الوطنية، وتتميز بتنوع تشكيلة منتجاتها، إضافة إلى جودتها العالية من خلال الذوق والقيمة الغذائية، وهي تعتمد بصفة خاصة على استراتيجية التمييز من خلال عرض منتوجات بأسعار مختلفة تبعا لجودتها وقيمتها الغذائية، ولديها تشكيلة منتجات تتعدى 25 نوع من المنتوجات. وهي تحوز على حصة سوقية تقدر بـــ17.5%سنة 2010[2].

4-المؤسسات الأخرى: باقي المؤسسات في الوطن والتي يقدر عددها بأكثر من 100 مؤسسة

منها 10 مؤسسات تابعة للدولة تحوز على حصة سوقية تقدر بـــ 20% من السوق الوطنية، وهي مؤسسات تنتج منتوجات على مستوى ضيق، ويتصف إنتاجها بالقلة ونقص الجودة، وتقوم بتغطية محلية على مستوى ولاية أو اثنين فقط.

أما مؤسسة ملبنة الحضنة فهي وبالرغم من حداثة نشأتها إلا أنها استطاعت أن تحقق حصة سوقية معتبرة تقدر بـــ 16.5% نهاية 2009 وبداية 2010.

وذلك من خلال إنتاج تشكيلة واسعة من المنتجات، إضافة إلى إنتاج الجبن والعصير الذين انطلق إنتاجهما في بداية 2010 فقط.

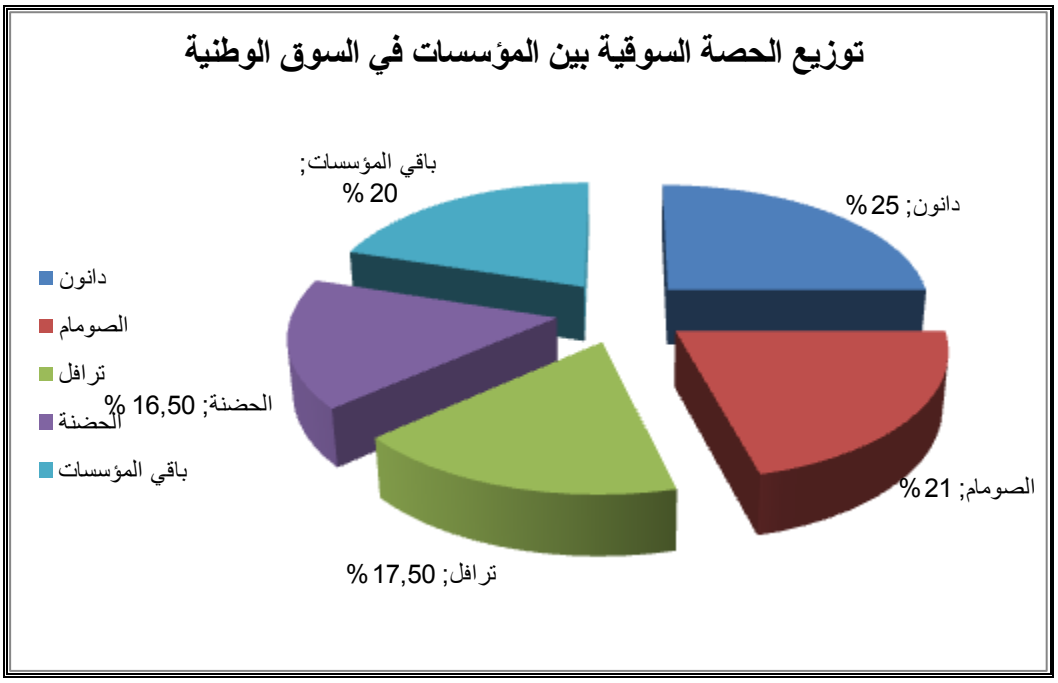
من خلال معرفة الحصص السوقية للمؤسسات المتنافسة في قطاع الحليب ومشتقاته، فإننا نلاحظ أن سوق الحليب ومشتقاته في الجزائر يتميز بنسبة تركيز عالية، حيث أن نسبة 80% من الإنتاج تتركز في يد 4 مؤسسات من بينها ملبنة الحضنة، لذلك ونظرا لوجود عدد قليل من المؤسسات مقابل عدد كبير من المشترين، ووجود درجة معينة من التمييز في أسعار ومنتجات المؤسسات المتنافسة، إضافة إلى وجود طاقة فائضة في كل مؤسسة، فإن ذلك يدل على أن سوق الحليب ومشتقاته في الجزائر هو سوق منافسة احتكارية.

وفقا للشكل التالي يوضح توزيع الحصة السوقية بين مختلف المؤسسات بالسوق الوطنية.

[1] واضح فواز: مرجع سابق، ص117.

[2] واضح فواز: مرجع سابق، ص118.

الشكل رقم (09): توزيع الحصة السوقية بين المؤسسات في السوق الوطنية.



المصدر: واضح فواز، مرجع سابق، ص119.

الفرع الثاني: إستراتيجية المورد لدى ملبنة الحضنة.

تعتمد المؤسسة في إنتاجها على مواد أولية يتم استيرادها من الخارج، لكنها لا تعتمد على مورد واحد، بل تعتمد على سياسة التفاوض مع عدة موردين، والمورد الذي يقبل بسعر منخفض تتعامل معه المؤسسة. فهي بهذا لا تخضع لسلطتهم، وما يؤثر على المؤسسة هو الارتفاع المستمر لسعر البترول الذي أدى إلى ارتفاع سعر البلاستيك المستعمل في التغليف، ولذلك قامت المؤسسة بتقليص سمك القارورات من أجل تخفيض التكاليف، لكن دون أن يؤثر ذلك على ضمان الأمان للمنتج.

ويمكن للمؤسسة تغيير المورد حسب السعر المنخفض لكل مورد، وحسب التسهيلات التي يقدمها، وهي تتعامل مع موردين أجانب من أمريكا الشمالية وفرنسا والدانمرك وسويسرا، ومن الوطن موردين من بجاية ومعسكر.

وتقوم الملبنة بعقد الصفقات مع الموردين بحيث تستورد حوالي 70% من احتياجاتها من الخارج، ويتم اختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة والسعر، حيث تتعامل الملبنة مع 18 مورد أجنبي إضافة إلى 23 مورد وطني، والجدول التالي يبين المواد المستعملة ودولة المنشأ.

الجدول رقم(35) يبين أهم المواد المستخدمة و مصادرها.

المواد	المصدر
مسحوق الحليب	أوربا، آسيا، أمريكا الشمالية
النشاء	الولايات المتحدة الأمريكية
مثبت	فرنسا
Gelifiant	فرنسا
السكر	الجزائر
مسحوق الكاكاو	هولندا
الخميرة	الدانمارك
عطر	فرنسا وسويسرا
الغلاف والزخرفة	فرنسا
شريط ps	الجزائر
علب كرتون	الجزائر

المصدر: الوثائق الداخلية الخاصة بمصلحة التموين.

الفرع الثالث: إستراتيجية الزبائن لدى ملبنة الحضنة.

تتعامل المؤسسة مع تجار الجملة والموزعين في تصريف منتجاتها، لذلك فهم يمثلون سلطة على المؤسسة من ناحية ضعف تكلفة التحول، وبالتالي يستطيع تاجر الجملة التحول إلى مؤسسة منافسة إذا وجد محفزات أفضل من هذه المؤسسة. إضافة إلى ذلك فعند محاولة المؤسسة الرفع من السعر فإنها قبل

أن تقوم بذلك عليها إخبار العملاء، لأنهم يتعاملون مع المؤسسات الكبيرة في السوق، خاصة وأن هذه الأخيرة تقدم تحفيزات للعملاء بإعطائهم كمية إضافية من المنتجات مجانا.

لذلك فالعملاء يشكلون تهديدا للمؤسسة نظرا لأنهم يمثلون قوة مساومة كبيرة، مما يجبر المؤسسة على التفكير في كيفية تنويع العملاء ولا يقتصر تعاملها مع تجار الجملة فقط، وقد بدأت مؤخرا في إنشاء مراكز توزيع في الولايات الكبرى. مثل العاصمة وسطيف وبرج بوعريريج وهم تابعون في ملكيتهم للمؤسسة، أما باقي المتعاملين مع المؤسسة فهم تجار جملة يعملون لحسابهم الخاص، أو تقوم المؤسسة بتأجيرهم من أجل توصيل منتجاتها إلى أماكن مختلفة من السوق الوطنية في مختلف الولايات ويقدر عددهم بـــ51 تاجر جملة[1].

الفرع الرابع: إستراتيجيات أخرى[2].

أ – الداخلون المحتملون:

بما أن السوق الوطنية غير مغطاة كليا، ونظرا لأن الطلب على الحليب ومشتقاته في تزايد مستمر، وفي المقابل قلة العرض مقابل الطلب مما أدى إلى وجود فائض طلب في مشتقات الحليب، وعدم وجود قوانين وتشريعات تمنع دخول السوق، بل بالعكس هناك تسهيلات ودعم من طرف الدولة للدخول في مثل هذه الصناعات، كل هذا يجعل من سوق الحليب ومشتقاته في الجزائر سوقا جذابا ومحفزا للدخول إليه.

لذلك فاحتمال دخول منافسين جدد وارد جدا، وبالتالي فهناك تهديد لدخول منافسين جدد، لكن في المقابل فالمؤسسات القائمة تعمل على وضع حواجز للدخول تتمثل في اقتصاديات الحجم والتي تتميز بها المؤسسات القائمة نظرا لدخولها وتواجدها بالسوق مسبقا. إضافة إلى الجودة العالية من خلال الإستفادة من اقتصاديات التعلم، وكذلك السعر المنخفض والتنافسي الذي يمنع دخول منافسين جدد حيث أن المؤسسات الداخلة لا تستطيع الإنتاج عند هذا السعر بسبب التكاليف المرتفعة، وأيضا المؤسسات القائمة تتمتع بسمعة طيبة لدى المستهلكين. هذه الصورة نشأت من خلال التزام المؤسسات القائمة تجاه عملائها

[1] واضح فواز: مرجع سابق، ص120.

[2] واضح فواز: مرجع سابق، ص121.

لفترات طويلة، ومما يمنع دخول منافسين جدد كذلك الأسعار المرتفعة لتجهيزات الإنتاج، وعدم توفرها محليا، مما يجبر أي مؤسسة تريد الدخول إلى السوق على توفير رؤوس أموال ضخمة للدخول والمنافسة في سوق الحليب ومشتقاته.

وما يمكن اعتباره داخلا جديدا هي مؤسسة دانون التي كانت سابقا مؤسسة جرجرة، ثم قامت بوضع اتفاق شراكة مع مؤسسة فرنسية حيث أصبحت تسمى مؤسسة دانون جرجرة وفي 2006 بيعت هذه المؤسسة إلى "دانون" وهي شركة متعددة الجنسيات، وهو ما يجعلها تهديدا حقيقيا للمؤسسة. والدليل على ذلك هو أنها تملك تكنولوجيا جديدة ومتطورة في الصناعة والإدارة والمعلومات والتسويق، كما أنها تسيطر على السوق الوطنية بأكبر حصة سوقية وطنيا.

ب- المنتجات البديلة.

لا توجد منتجات بديلة للحليب ومشتقاته إلا من خلال التوسع في تشكيلة المنتجات الخاصة بالمنافسين، فمثلا كل من دانون والصومام وترافل تنتج تشكيلات منتجات أكثر من تشكيلة منتجات المؤسسة، وبالتالي فهم يعتبرون كتهديد للمؤسسة، مما يجبر المؤسسة على توسيع تشكيلة منتجاتها وهو ما تسعى إليه المؤسسة حاليا على غرار الانطلاق في صناعة الأجبان والعصير، أما فيما يخص منتجي اللبن والحليب فإن ما يمكن اعتباره منتجا بديلا هو الحليب الطازج الذي يباع مباشرة إلى المستهلك، وكذلك حليب الغبرة المعبأ في علب، لكن الأسعار العالية لحليب العلب جعل المستهلكين يتجهون إلى منتجات المؤسسة، ومما تجدر الإشارة إليه أن المؤسسة تسعى إلى جمع أكبر كمية من الحليب الطازج من الفلاحين والمربين, والذي سنتطرق له بالتفصيل في المبحث الثاني, الذي يعتبر جوهر الدراسة.

المبحث الثاني: سياسة تجميع الحليب الطازج في ملبنة الحضنة ودورها في التقليل من التبعية

تجمع ملبنة الحضنة حليب البقر المنتج من طرف الفلاحين عن طريق المجمعين الذين يملكون سيارات ذات صهريج حافظ للحرارة، ويقومون بتجميع الحليب وتوصيله للملبنة يوميا. وهذه العملية بدأت تعطي ثمارها إلا في السنوات الأخيرة، وذلك لارتفاع قيمة الدعم الذي تقدمه الدولة للحليب الطازج، وسنقوم في هذا المبحث بدراسة تطور كل مرحلة من مراحل الإنتاج الخاصة بالحليب الطازج.

المطلب الأول: تجميع حليب البقر والتطورات الحاصلة في إنتاجه

يتم إنتاج الحليب الطازج من طرف المنتجين ويتم نقله إلى الوحدة التحويلية عن طريق الجمعين سنتطرق في هذا المطلب إلى سياسة الدولة في دعم هذه المراحل كل واحدة على حداء، وإلى تطور كل مرحلة مقابل الدعم الممنوح.

الفرع الأول: دعم الدولة للحليب الطازج

حسب تصريح مدير المصالح الفلاحية لولاية المسيلة فإن الدولة تقدم عدة أشكال من الدعم منها الدعم المباشر والدعم غير المباشر لمنتجي الحليب وهذا لمكافحة التبعية لمسحوق الحليب وتشجيع الإنتاج الوطني من الحليب الطازج.

- العمليات المدعمة غير المباشرة:

1 - ترميم الإسطبلات: في حدود 30% ومسقف بـــ 500000 دج.

2 - المشارب الأوتوماتيكية: تقدم الدولة دعم بقيمة 40000 دج.

3 - خزانات تجميع الحليب (حافظة للحرارة): قيمة الدعم حسب الحجم من 100000 دج إلى 260000 دج.

4 - آلة الحلب: تقدم الدولة دعم يقدر بـــ 30000 دج.

5 - أسمدة لإنتاج الأعلاف: تصل نسبة الدعم إلى 20%.

- العمليات المدعمة المباشرة:

وتتمثل في الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة لمنتجي الحليب والمجمعين، وكذلك الوحدات التحويلية لكل لتر من الحليب الطازج، حيث تقدر قيمة الدعم الإجمالي بـــ21دج للتر وهي موزعة كالآتي:

- المنتج(الفلاح): 12 دج.
- المجمع: 05 دج.
- الوحدة التحويلية: 04 دج.

الفرع الثاني: تجميع الحليب الطازج

حسب تصريح المدير العام لتربية الأبقار لملبنة الحضنة فإن المؤسسة تقوم باستقبال الحليب الطازج المنتج من طرف الفلاحين عن طريق المجمعين، الذين يملكون سيارات تحتوي على خزانات حافظة للحرارة، ولتشجيع هذه العملية وزيادة على الدعم المقدم من طرف الحكومة، قامت ملبنة الحضنة باستيراد أزيد من 4000 بقرة وتوزيعها على الفلاحين، وأوضح نفس المصدر أن العدد الموزع من الأبقار الحلوب ذات السلالة الأجنبية المعروفة بغزارة إنتاج الحليب يندرج ضمن برنامج سطرته هذه المؤسسة ذات الاستثمار الخاص على مدى السنة الحالية 2012 ويشمل توزيع 4 آلاف بقرة حلوب على 430 مربيا موزعين على 5 ولايات مجاورة وهي برج بوعريريج وسطيف وباتنة والمدية بالإضافة إلى المسيلة.

وذكر نفس المصدر أن الأبقار التي ستوزع على المربين بهذه الولايات ستمنح في شكل قروض تسدد من إنتاج الحليب على مدى 36 شهرا ابتداء من تاريخ دخول البقرة حيز الإنتاج مشيرا أن المستفيدين في إطار هذه العملية يحتفظون بمولود البقرة إن كان ذكرا.

كما قامت المؤسسة باقتناء أربع شاحنات ذات صهريج، سعة كل شاحنة 16000 لتر لتجميع الحليب خارج نطاق الولاية.

حسب تصريح المدير العام لتربية الأبقار فإنه تم توزيع البقر على الفلاحين بشروط معينة ويجب توفرها في كل فلاح لكي تقرضه الملبنة البقر ومن بين هذه الشروط نذكر منها:

- أن يكون للفلاح أبقار من قبل أي سبقت له تربية الأبقار.

- أن تكون لديه مساحات خضراء، لأن مردود البقرة يكون أكثر إذا كانت ترعى في المساحات الخضراء, على عكس البقرة التي تعيش إلا على الأعلاف الجافة.
- يجب على الفلاح أن يبيع كل ما ينتجه من حليب إلى الملبنة.

ومقابل ذلك فإن الملبنة تشتري الأعلاف وتبيعها للفلاحين بدون رسوم.

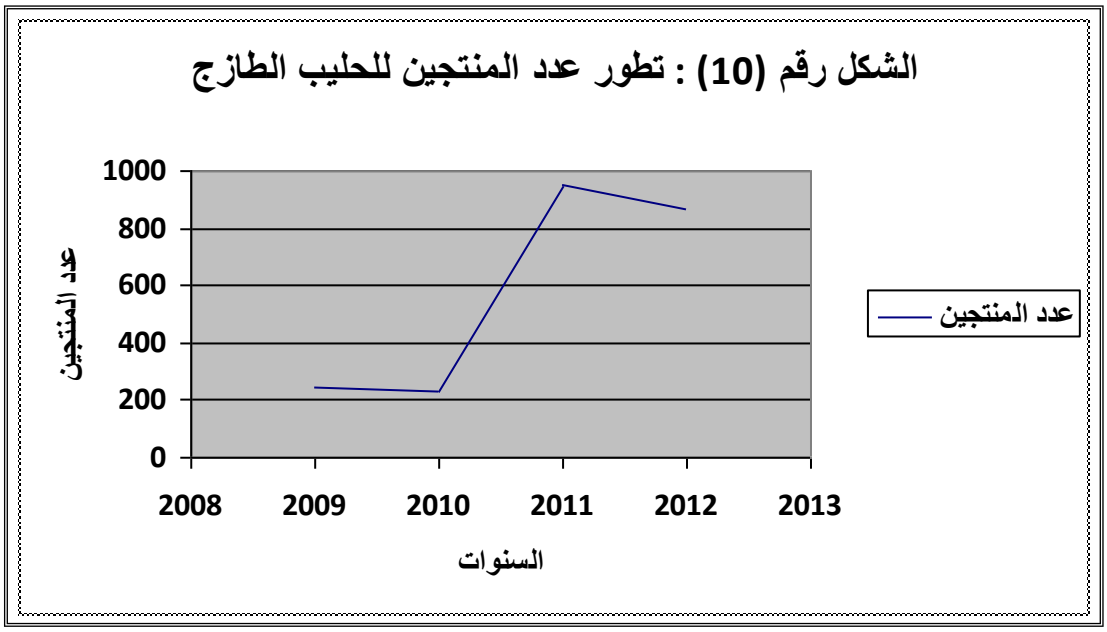
الفرع الثالث: تطور عدد المنتجين (الفلاحين)

وبما أن عملية تجميع الحليب الطازج أعطت ثمارها مؤخرا، وميل المنتجين إلى بيع منتجاتهم إلى الملبنة، وهذا بفضل الدعم الذي تمنحه الدولة للمنتجين، وكذلك دعم الملبنة للمنتجين، فإننا نأخذ الثلاث سنوات الأخيرة من سنة 2009 إلى سنة 2011 وكذلك بداية سنة 2012.

الجدول رقم(36): تطور عدد المنتجين للحليب الطازج من 2009 إلى أفريل 2012

السنوات	2009	2010	2011	أفريل 2012
عدد المنتجين	248	228	950	869
التطور%	/	(8)	76	(9)

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.



كما يوضحه الجدول رقم(36): ان عدد المنتجين في تذبذب وعم الاستقرار من سنة إلى أخرى، ففي سنة 2010 انخفض العدد من 248 سنة 2009 إلى 228. وهذا بسبب ميل المنتجين إلى بيع الحليب الطازج في السوق الموازية والذي يعتبر أكثر سعرا من البيع إلى الملبنة، لكن نلاحظ على العموم ارتفاعا معتبرا في عدد المنتجين من 248 إلى 869. والذي يقدر بنسبة زيادة بـــ 19.5% خلال الأربع سنوات الأخيرة.

وكما نلاحظ ارتفاع عدد المنتجين من 228 سنة 2010 إلى 950 منتج سنة 2011، هذا بفضل الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للمنتجين والذي يقدر بـــ12دج للتر، والذي بفضله زاد من رغبة المنتجين إلى بيع الحليب الطازج إلى الملبنة.

الجدول رقم(37): يبين توزيع عدد المنتجين حسب بلديات الولاية لسنة 2011.

الرقم	البلدية	عدد المنتجين
1	بسعادة	99
2	مسيلة	201
3	معاريف	62
4	سيدي محمد	79
5	الحوامد	40
6	أولاد ماضي	106
7	خبانة	46
8	مطارفة	58
9	أولاد دراج	53
10	بلعايبة	17
11	عين الملح	15
12	السوامع	24
13	الشلال	14
14	سيدي عامر	3
15	ونوغة	10
16	حبل مساعد	7
17	مسيف	27
18	مقرة	24
19	حمام الضلعة	6
20	بن سرور	3
21	سليم	1
22	الهامل	2
23	محمد بوضياف	2
24	برهوم	2

25	خوطي سد الجير	6
26	عين الخضراء	3
27	تارمونت	2
28	عين الريش	1
29	تامسة	1
30	بوطي السايح	6
31	المعاضيد	2
32	بني يلمان	1
33	بن زوه	1
34	أولاد منصور	26

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

الفرع الرابع: تطور عدد المجمعين

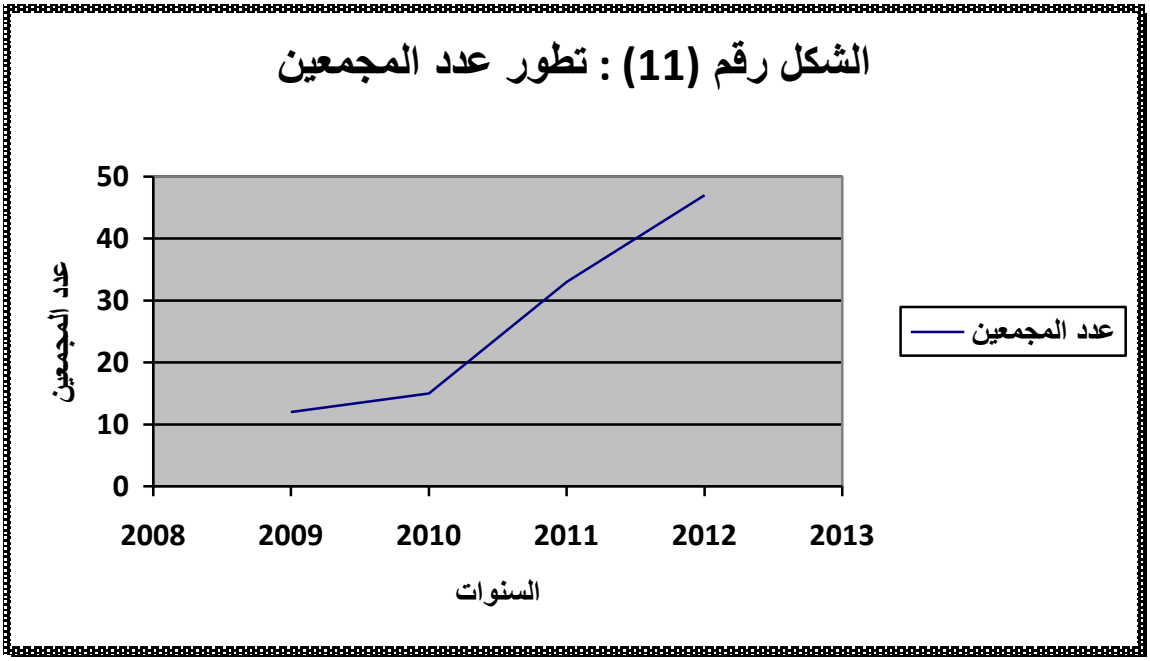
كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم(38): تطور عدد المجمعين من سنة 2009 إلى أفريل 2012.

السنوات	2009	2010	2011	أفريل 2012
عدد المجمعين	12	15	33	47
التطور %	/	20	54.5	30

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الفلاحة بالولاية.

الشكل رقم (11) : تطور عدد المجمعين



يوضح الجدول أعلاه أن عدد المجمعين في تزايد مستمر وخاصة بين سنتي 2010 و 2011 زاد العدد أكثر من الضعف أي بنسبة زيادة تقدر بـــ54% وهذا التطور راجع إلى زيادة الكميات المنتجة من طرف المنتجين وكذلك إلى الدعم الذي تقدمه الدولة إلى المجمعين والذي يقدر

بـــ 05 دج للتر الواحد من الحليب الطازج.

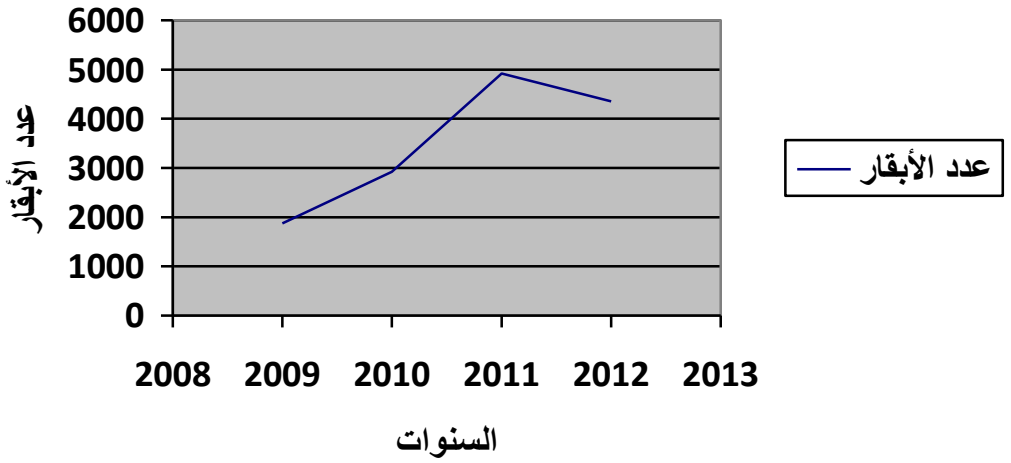
الفرع الخامس: تطور عدد الأبقار المنتجة للحليب

الجدول رقم(39): تطور عدد الأبقار المنتجة للحليب من 2009 إلى أفريل 2012.

السنوات	2009	2010	2011	أفريل 2012
عدد الأبقار	1876	2922	4918	4356
%التطور	/	36	41	(12)

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الفلاحة بالولاية.

الشكل رقم (12) : تطور عدد الأبقار المنتجة للحليب



نلاحظ من خلال الجدول رقم(39) تطور عدد الأبقار من 1876 بقرة إلى 4918 بقرة وهذا في غضون ثلاث سنوات بنسبة تطور تقدر بـــ26%، ونلاحظ انخفاض في عدد الأبقار المنتجة للحليب إلى غاية أفريل 2012، وذلك لوجود أبقار في حالة توقف عن الإنتاج.

وعلى العموم فإنه يوجد تطور واضح في عدد الأبقار وذلك لسببين:

الأول: توالد هذه الأبقار، وخاصة التلقيح الاصطناعي الذي أعطى مردود هائل، وخاصة في السنوات الأخيرة، وزيادة اهتمام الفلاحين بهذه الأبقار.

الثاني: زيادة استيراد الأبقار الحلوب في هذا العام وخاصة للمؤسسة، لأنها كانت متوقفة في السنة الماضية، حسب تصريح المدير العام لتربية الأبقار في الملبنة.

_ توزيع عدد الأبقار المنتجة للحليب عبر بلديات الولاية: يبين الجدول رقم(40) توزيع عدد الأبقار المنتجة للحليب، والتي يتعاقد أصحابها مع المجمعين لبيع الحليب الطازج لملبنة الحضنة، والموزعة عبر بلديات الولاية كالآتي:

جدول رقم(40): يبين توزيع الأبقار المنتجة للحليب عبر بلديات الولاية لسنة 2011.

الرقم	البلديات	عدد الأبقار
1	بسعادة	770
2	مسيلة	848
3	معاريف	415
4	سيدي محمد	421
5	الحوامد	309
6	أولاد ماضي	432
7	خبانة	263
8	مطارفة	244
9	أولاد دراج	247
10	بلعايبة	87
11	عين الملح	64
12	السوامع	92
13	الشلال	78
14	سيدي عامر	48
15	ونوغة	53
16	حبل مساعد	82
17	أولاد منصور	98
18	مسيف	88
19	مقرة	90
20	حمام الضلعة	25
21	بن سرور	18
22	سليم	4
23	الهامل	10
24	محمد بوضياف	14

25	برهوم	9
26	خوطي سد الجير	30
27	عين الخضراء	15
28	تارمونت	8
29	عين الريش	7
30	تامسة	5
31	بوطي السايح	31
32	المعاضيد	5
33	بني يلمان	3
34	بن زوه	5

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

الفرع السادس: تطور تجميع الحليب الطازج(le lait cru)

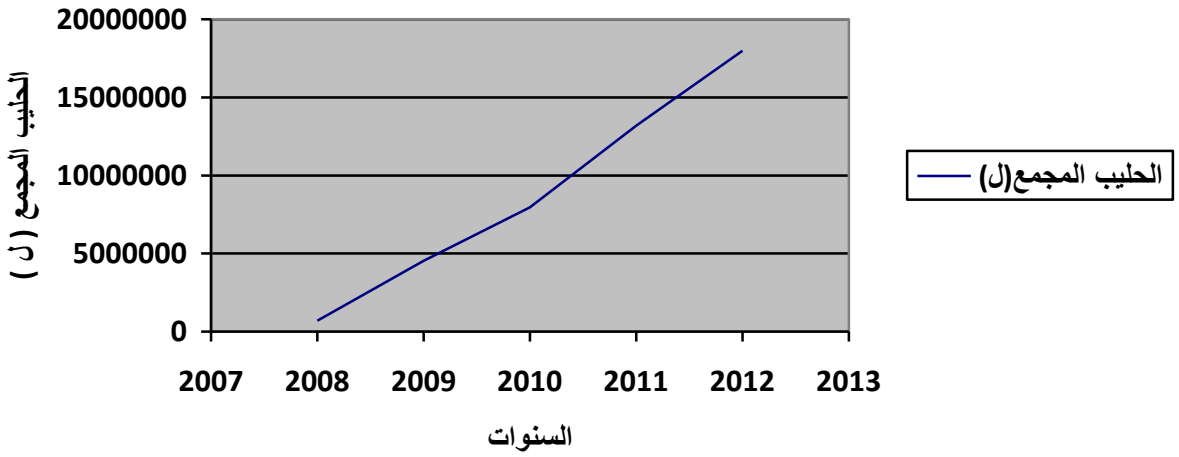
حسب تصريح مدير المصالح الفلاحية لولاية المسيلة أن تجميع الحليب الطازج في الولاية بدأ يعطي ثماره إلا في الثلاث سنوات الأخيرة من سنة 2009 إلى غاية أفريل من سنة 2012، مقارنة مع سنة 2008، والجدول رقم(41) يبين تطور تجميع الحليب الطازج من سنة 2008 إلى غاية أفريل 2012.

الجدول رقم(41): تطور تجميع الحليب الطازج لملبنة الحضنة.

السنوات	2008	2009	2010	2011	توقع2012
الحليب المجمع(ل)	700000	4533032	7959519	13191937	18000000
%التطور	/	84.5	43	39.6	26.7

المصدر: من إعداد الباحث حسب معطيات مديرية الفلاحة بالولاية.

الشكل رقم (13) : تطور تجميع الحليب الطازج لملبنة الحضنة



من خلال الجدول رقم(41): نلاحظ أن تجميع الحليب في تطور كبير وبنسب زيادة متطورة حيث انتقل من 700000 لتر سنة 2008 إلى 13191937 لتر سنة 2011 أي بنسبة تطور تقدر بـــ 48% وهذا راجع بفضل الدعم المباشر الذي تقدمه الدولة للمنتجين والذي بلغ 12 دج لكل لتر منتج من الحليب الطازج.

هذا وتبقى نسبة التجميع ضعيفة مقارنة بالكميات المنتجة ففي سنة 2011 قدر مجموع الإنتاج من الحليب الطازج حسب تصريح مدير المصالح الفلاحية بالولاية بـــ50000000 لتر، إلا أن كمية الحليب المجمعة تقدر بـــ 13191937 لتر، حيث بلغت نسبة التجميع 26% من مجموع الإنتاج، أما الباقي والذي يمثل نسبة 74% يتم بيعه في الأسواق المحلية داخل تراب الولاية.

الجدول رقم(42): توزيع إنتاج الحليب الطازج عبر بلديات الولاية لسنة 2011.

الرقم	البلديات	كمية الحليب الطازج المنتجة(لتر)
1	بسعادة	2674490
2	مسيلة	2429634
3	معاريف	1310533
4	سيدي محمد	1245955
5	الحوامد	890260
6	أولاد ماضي	805492
7	خبانة	546575
8	مطارفة	542712
9	أولاد دراج	523677
10	بلعايبة	275408
11	عين الملح	272228
12	السوامع	251696
13	الشلال	204217
14	سيدي عامر	167852
15	ونوغة	141051
16	حبل مساعد	136214
17	أولاد منصور	135913
18	مسيف	118780
19	مقرة	112123
20	حمام الضلعة	84204
21	بن سرور	67461
22	سليم	59425
23	الهامل	44512

24	محمد بوضياف	28220
25	برهوم	25427
26	خوطي سد الجير	21257
27	عين الخضراء	18981
28	تارمونت	15872
29	عين الريش	14469
30	تامسة	11908
31	أولاد سيدي ابراهيم	5748
32	بوطي السايح	5543
33	المعاضيد	1853
34	بني يلمان	1360
35	بن زوه	887

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية المسيلة.

حيث يتمركز إنتاج الحليب الطازج في ولاية المسيلة في ثلاث مناطق وهي كالآتي:

- **حوض المسيلة–أولاد ماضي–:** 35% (شمالا).
- **حوض بوسعادة وما جاورها:** 45% (وسطا).
- **حوض سيدي أحمد:** 20% (جنوبا).

وحسب تصريح مدير تربية الأبقار Agro élevages لملبنة الحضنة أن الكميات المجمعة من الحليب الطازج في السنوات القادمة ستكون في تطور كبير، كما يتوقع ارتفاع الكميات المجمعة من الحليب الطازج إلى أرقام خيالية.

وحسب التصريح فإنه يقول كانت المؤسسة تستقبل 2000 لتر يوميا في سنة 2009، وحسب التحسن الملحوظ في كميات الحليب المنتجة والمجمعة فقد ارتفع تجميع الحليب في المؤسسة إلى 110000 لتر يوميا في أوائل سنة 2012 ويتوقع وحسب التصريح أن تصل كمية الحليب المجمعة إلى 160000 لتر يوميا في منتصف سنة 2012.

ومقابل هذه الزيادة في الكميات المجمعة من الحليب الطازج، قامت ملبنة الحضنة باقتناء خزانات لتخزين الحليب المجمع من طرف المنتجين، أي زيادة الطاقة الاستيعابية للتخزين والتي كانت مهملة من قبل، ومقابل هذه الزيادة كذلك قامت المؤسسة باقتناء أربع شاحنات ذات صهريج لتجميع الحليب بطاقة استيعابية تقدر بـــ16000 لتر لكل شاحنة. وحسب التصريح فإن الملبنة ستقوم باقتناء شاحنتين أخريين ذات صهريج، وهذا مقابل الزيادة في الكميات المنتجة خارج الولاية وفي الولايات الآتية: برج بوعريريج، باتنة، بجاية، سطيف، المدية.

وحسب تصريح المدير العام بأن المؤسسة ستقوم باقتناء شاحنتين كبيرتين ذات صهريج ليصبح مجموع الشاحنات لدى المؤسسة ثمانية شاحنات ذات صهريج تقوم بتجميع الحليب، خارج أراضي الولاية.

ومقابل هذا التطور في تجميع الحليب الطازج, بدأت المؤسسة بإنتاج منتوج جديد, وهو حليب في علب ذات 1لتر على شكل UHT (Ultra haut température) وهو حليب بقر100% معقم ذات مدة حفظ طويلة تصل إلى ثلاثة أشهر، وانطلق هذا المنتوج في شهر ماي من سنة 2012. يعتبر منافس لحليب كانديا(CANDIA) التابع لمؤسسة Tchin lait الذي يعتمد في صناعته على مسحوق الحليب المستورد.

كذلك مقابل هذه الزيادة في تجميع الحليب الطازج فإن المؤسسة ستقوم بتوسعة جديدة لإنتاج الزبدة والجبن المستخرجة من حليب البقر.

المطلب الثاني: أثر تجميع الحليب على تخفيض فاتورة استيراد مسحوق الحليب

تعتمد مؤسسة ملبنة الحضنة في إنتاج الحليب على نوعين من هذه المادة. الحليب الجاف المستورد، وتجميع الحليب الطازج من عند المربين، فما هو تأثير هذا الأخير في تحقيق الاكتفاء الذاتي ؟

الفرع الأول: السعر المرجعي للتر الواحد من الحليب الجاف المستورد

إن عدم الاكتفاء الذاتي من مادة الحليب يجعل الدولة تستورد كميات كبيرة من الحليب الجاف وهذا لتغطية حاجيات السكان المتزايدة جراء النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر، وحسب الإحصائيات الأخيرة, فإن عملية الاستيراد تكلف خزينة الدولة ما يزيد عن 800 مليون دولار سنويا، خاصة بعد

الأزمة الأخيرة التي تعرفها مادة الحليب وارتفاع سعر الحليب الجاف في السوق الدولية والتي وصل سعر الطن الواحد إلى 5400 دولار أي ما يعادل 370000 دينار جزائري. بعدما كان يقدر سعر الطن الواحد مابين 1800 دولار إلى 2000 دولار، في سنوات سابقة أي قبل سنة 2005 .

وبالتالي فإن الكيلو غرام الواحد من الحليب الجاف يصل إلى 370 دج .

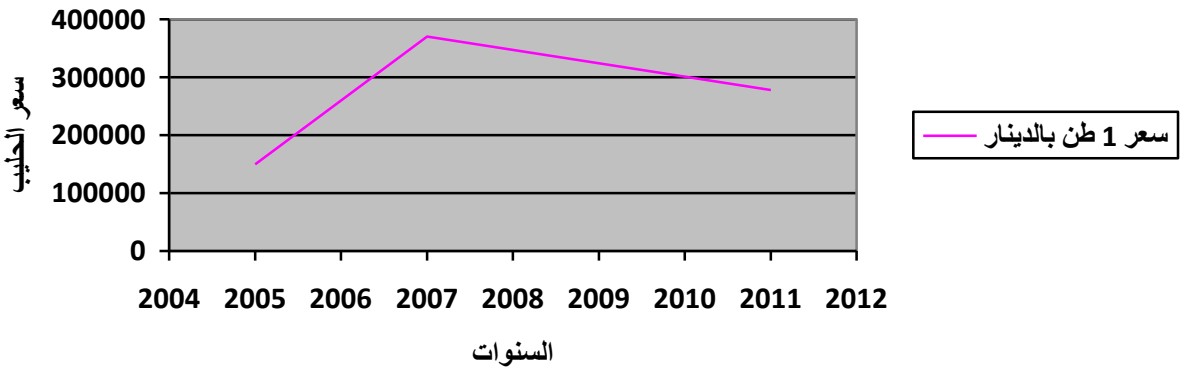
باعتبار الكيلو غرام الواحد ينتج حوالي 9 لتر من الحليب فإن اللتر الواحد تقدر تكلفته بـــ 40 دج .

جدول رقم(43): سعر الحليب الجاف المستورد

الحليب الجاف المستورد	قبل سنة 2005	سنة 2007	سنة 2011
1 طن بالدولار	2000	5400	2890
1 طن بالدينار	150000	370000	278000
ة اللتر الواحد بدون دعم	16.66	40	30.88
ة اللتر الواحد بالدعم	16.66	18	18

المصدر: من إعداد الطالب حسب معطيات المؤسسة .

الشكل رقم (14) : سعر الحليب الجاف المستورد



الفرع الثاني: مقارنة إنتاج الحليب عن طريق المسحوق المستورد وعن طريق التجميع

يتم إنتاج حليب الأكياس المدعم والمسقف حاليا بسعر 25 دج للتر عن طريق مسحوق الحليب المستورد والذي يتم توزيعه إلى الوحدات التحويلية، عن طريق الديوان الوطني للحليب ONIL.

يظهر ذلك جليا بعد تحليل الجدول الآتي:

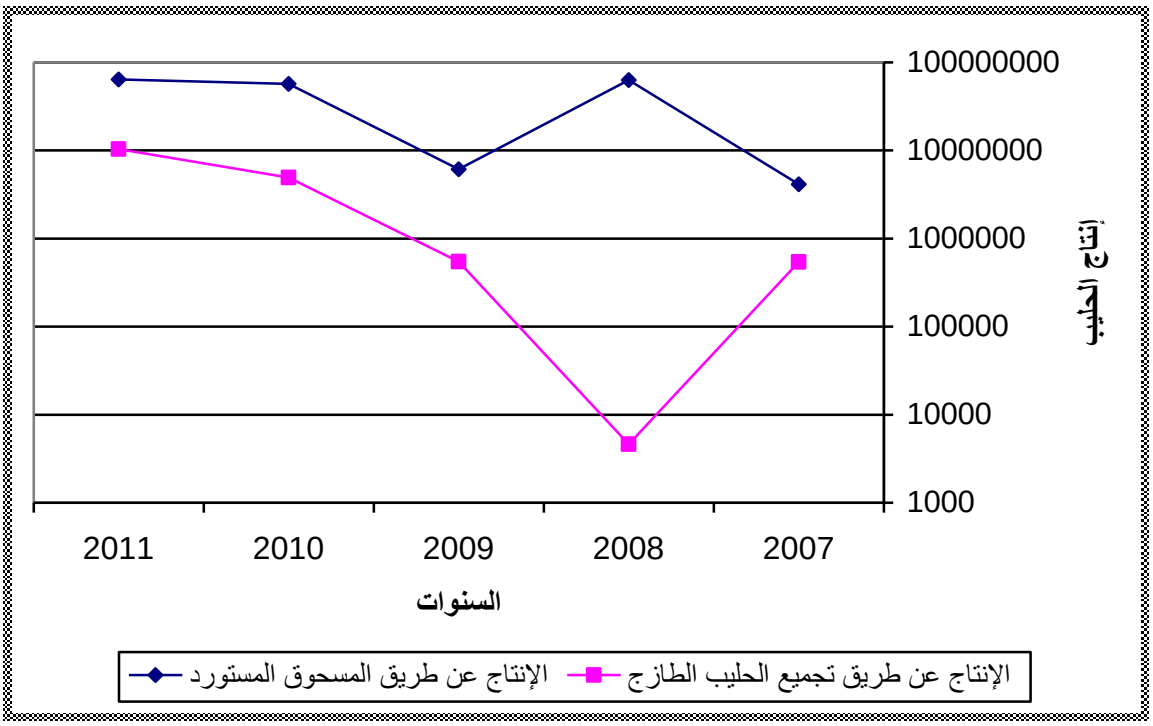
جدول رقم (44): تطور إنتاج المؤسسة للحليب

الوحدة: لتر

السنوات	الإنتاج عن طريق المسحوق المستورد	الإنتاج عن طريق تجميع الحليب الطازج
2007	4152920	540820
2008	63222190	4600
2009	6116240	545635
2010	57233600	4944402
2011	64380000	10366326

المصدر: مؤسسة ملبنة الحضنة.

الشكل رقم (15) : تطور إنتاج المؤسسة للحليب



نلاحظ من خلال الشكل رقم(15) تذبذب كبير في إنتاج الحليب الذي مصدره الحليب الجاف المستورد فنلاحظ أدنى مستوى للإنتاج في سنة 2007 حوالي 4.1 مليون لتر، ويرجع ذلك للارتفاع الملتهب لسعر الحليب الجاف في الأسواق الدولية والذي لم تشهده السنوات السابقة. كما يفسر هذا التذبذب في الإنتاج أيضا إلى عدم استقرار سعر الحليب في الأسواق الدولية، وكذلك تذبذب إنتاج هذه المادة على مستوى الدول المنتجة للحليب، هذا ما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي على عكس الحليب الطازج.

كما نلاحظ تطور إنتاج الحليب والناتج عن تجميع حليب البقر في تطور مستمر من سنة إلى أخرى حيث انتقل من 0.5 مليون لتر سنة 2009 إلى ما يفوق 10 مليون لتر سنة 2011. وهذا في غضون ثلاث سنوات، نتيجة الارتفاع المستمر في الإنتاج المحلي من الحليب الطازج، وهذا ناتج بفضل جهود الدولة المبذولة عن طريق الدعم الممنوح للمؤسسة لاستخدام الحليب الطازج في الإنتاج وكذلك دعم المربين والمجمعين.

الفرع الثالث: انخفاض واردات الجزائر من مسحوق الحليب

حسب معلومات من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية تقول بأن واردات مسحوق الحليب المخصص للتحويل تراجعت بشكل معتبر خلال الفصل الأول من سنة 2012.

حيث فاق الانخفاض المسجل في واردات الحليب نسبة 46.78 بالمائة بالمقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، وأوضحت حصيلة عرضت خلال الاجتماع التقييمي الفصلي لعقود النجاعة للتجديد الفلاحي والريفي أن الواردات الجزائرية لمسحوق الحليب بلغت 48316 طن خلال الأشهر الثلاثة الأولى من 2012 مقابل 90784 طن خلال الفترة نفسها من السنة الماضية.

وحسب نفس الحصيلة، فإن واردات حليب الاستهلاك بلغت أزيد من 9436 طن خلال الفصل الأول لسنة 2012 مقابل 10905 طن خلال نفس الفترة من 2011.

وإستنادا لأرقام وزارة الفلاحة، بلغت الفاتورة الإجمالية لواردات مسحوق الحليب (للقطاعين العمومي والخاص) 800 مليون دولار سنة 2010.

الفرع الرابع: رفع علاوات دعم مصانع الحليب التي تستعمل الحليب الطازج

حسب تصريح وزير الفلاحة والتنمية الريفية أن السلطات العمومية اقترحت رفع علاوة الإدماج لفائدة مصانع الحليب التي تستعمل 100 بالمئة من الحليب الطازج في إنتاج الحليب الموظب في الأكياس.

وقال الوزير " لقد اقترحنا على كل المصانع التي لا تستعمل سوى الحليب الطازج رفع علاوة الإدماج من 4 دينار إلى 7.50 دينار".

وأشار الوزير أن هذا الإقتراح مطروح للنقاش حاليا بين مختلف الفاعلين في الفرع بالمجلس المهني للحليب حيث تجري النقاشات حول إنشاء جهاز جديد لدعم هذا الفرع الإستراتيجي قصد ضمان تنمية مستديمة لهذا الأخير.

وأكد الوزير في تدخله حول الاضطراب الأخير الذي شهده هذا الفرع على مستوى توزيع الحليب الموظب في الأكياس ضرورة بناء شبكة موثوقة بين مختلف الفاعلين المتدخلين في هذا النشاط. ويشمل جهاز دعم هذا الفرع الذي تم وضعه سنة 2008 علاوة إدماج الحليب الطازج

بـــ 04 دينار/اللتر لصالح المحولين و07 دينار/اللتر لصالح الجامعين و12 دينار/اللتر لصالح المربيين.

كما تدعم الدولة مسحوق الحليب الموجه لإنتاج الحليب الموظب في الأكياس والمسوق بثمن ثابت يقدر بـ 25 دينار/اللتر.

وتشير معلومات من مدير المصالح الفلاحية لولاية المسيلة أن الملبنة تستفيد من دعم سنوي يقدر بـــ 20 مليون دج وهذا المبلغ المشار إليه نظير تحويلها للحليب الطازج.

كما تشير معلومات من مسؤول الملبنة إلى الرفع من اعتماد ملبنة الحضنة على الحليب الطازج المنتج محليا والتخلي التدريجي عن مسحوق الحليب المستورد الذي يخلف آثارا على سير المؤسسة بسبب الندرة التي تسجل فيه من حين لآخر.

وأضاف مسؤول الملبنة أن هذه الوحدة التي دخلت الإنتاج عام 2003 سترفع كمية الحليب المجمع خلال العام الجاري 2012 إلى 160 ألف لتر يوميا وهو ما يغطي نسبة 50 بالمائة من الحليب المحول يوميا بالوحدة و20 بالمائة بالنسبة لمشتقات الحليب.

وتعتزم ذات المؤسسة بالإضافة حسب ما أكد نفس المصدر استحداث 852 مجمعا للحليب على مستوى الولايات الخمس(برج بوعريريج، بجاية، المدية، باتنة، سطيف) مع تزويدها بأحدث التجهيزات التي تضمن سلامة ونقاوة المنتوج من المصدر إلى الوحدة حيث سيتم التعامل مع مستخدمي هذه المجمعات أو المحطات بنفس طريقة توزيع الأبقار إذ سيتم تسديد قيمة التجهيزات على مدى 36 شهرا من دعم الدولة الموجه لمجمعي الحليب المقدر بـ 5 دج للتر الواحد.

خلاصة:

تعتبر ملبنة الحضنة مؤسسة فتية في السوق الوطنية بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة لها مثل مؤسسة الصومام...، إلا أنها حققت نموها ومكانتها في السوق ويتضح ذلك جليا من خلال تطور رقم أعمالها والتوسعة المستمرة سنويا، والتطور الحاصل في عدد العمال في كل عام.

كما نستخلص من هذا الفصل أن المؤسسة حققت نموا واضحا تجسد في أرض الواقع, وهو تشجيعها للمنتجين, وذلك عن طريق استيرادها للأبقار الحلوب من الخارج وتوزيعها على الفلاحين وذلك من أجل زيادة المنتوج الوطني من الحليب الطازج، والسعي إلى تخفيض استيراد المسحوق من الخارج الذي يخضع إلى تقلبات عالمية من حيث التسعير والتوفير. حيث اتضح ذلك من خلال الاضطراب في انتاج المؤسسة للحليب عن طريق مسحوق الحليب المستورد.

كما أن سياسة الدولة التشجيعية لإدماج الحليب الطازج في الانتاج حيث أنها قدمت الدعم في كل مرحلة من مراحل انتاج الحليب، وهي تسعى بهذه السياسة تقليص الاستيراد، وكذلك عدم الاضطراب في الانتاج. حيث اتضح ذلك في انتاج المؤسسة للحليب عن طريق الحليب المجمع حيث اتسم بالتطور المستمر وعدم الاضطراب في الانتاج .

الخاتمة العامة

نستخلص من هذا البحث أن الجزائر تعاني من تبعية غذائية منذ عقود استنزفت مواردها الاقتصادية، وتهدد أمنها السياسي، لكن الدولة تسعى بسياستها الاصلاحية إلى التقليصمن هذه الظاهرة، وبالرغم من وجود عدد لا يستهان به من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية، إلا أنها تبقى صناعات مصنعة تعتمد في صناعاتها على استيراد المواد الأولية من الخارج، ونلخص هذه النقاط في مجموعة من النتائج والتوصيات نذكر منها:

أ. النتائج:

– تعتبرالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القاطرة التي تجرعربة النموالاقتصادي في الجزائر في الوقت الراهن.

– مازالت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني مجموعة من المشاكل والتحديات التي تعيق نموها.

–إهتمام كبيرمن طرف الدولة للقطاع الفلاحي وخاصة البرنامج الأخير والمتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) والذي خصصت له الدولة مبالغ طائلة، وخاصة فيما يخص ديون الفلاحين.

– وقوع الجزائر في فخ التبعية الغذائية، وذلك من خلال استيراد المواد الأولية التي تستنزف مبالغ طائلة من العملة الصعبة وخاصة لاستيراد الحبوب، الحليب والبقول الجافة.

– عجزالصناعات الغذائية عن تلبية الطلب المتزايد وخاصة على مادة الحليب رغم الجهود المبذولة من طرف الدولة.

– ارتفاع نسبة تجميع حليب البقر وخاصة في السنوات الأخيرة وذلك راجع إلى زيادة استيراد الأبقارالحلوب المحسنة، وكذلك الدعم الممنوح من طرف الدولة للمنتجين والمجمعين والوحدات التحويلية والذي بلغ في مجموعه 21دج للترالواحد.

ب. التوصيات:

إن التحديات والرهانات التي تفرضها العولمة وتأثيراتها على المؤسسات لا سيما بعد سريان اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتوجهها نحو الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (OMC)، يدعونا للتفكير بعمق في الآليات والأدوات التي من شأنها تحصين أمننا الغذائي بصفة عامة، ومؤسسات الصناعات الغذائية ومحيطها بصفة خاصة، لذلك يجب على الدولة القيام بما يلي:

- على الدولة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك عن طريق تشجيع البحث العلمي في هذا المجال.
- تقديم الدعم لهذه المؤسسات لتكوين الاطارات في الخارج، لرفع الكفاءة الانتاجية وكذلك من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي.
- تشجيع الاستثمار في مجال الصناعات الغذائية وتدعيمها والتي بدورها تشجع النشاط الزراعي.
- تقديم المعونات الفنية لمصانع الصناعات الغذائية وكذلك تطورات المحيط .

- ضرورة ربط مفهوم الأمن الغذائي باستراتيجية الدولة في تحريك القطاعات التي تساهم في التخفيف من عبئ التبعية الغذائية للخارج وهذا ضمن خطط تنموية مستقبلية تتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية.
- إن القدرة على جلب الاستثمار في الصناعات الغذائية بصفة خاصة، وتأطيرها وتوفير المناخ الملائم لها من أجل تحقيق المردودية والفعالية اللازمتين تعتبر من التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، وهو تحدي مرتبط بالمتغيرات التي تعرفها اليوم العلاقات الاقتصادية والتي ترمي إلى تسريع التحرير في كل الميادين وعولمة الاقتصاد.

ولتحقيق أمنا غذائيا في قطاع الحليب ومشتقاته يجب على السلطات العمومية القيام بما يلي:

- زيادة استيراد الأبقارالحلوب، وذلك لتوفيرمناصب شغل جديدة للشباب (أطباء، بياطرة، عمال) والتقليص من التبعية للخارج.
- رفع كل القيود على التجهيزات الفلاحية(رسوم جمركية...) الخاصة بتجميع الحليب الطازج وكذلك قطع الغيار.

قائمة المراجع

الكتب:

1. صبحي القاسم، **الأمن الغذائي العربي حاضره ومستقبله** ، عمان – الأردن، 1998.
2. صفوت عبد السلام عوض الله ، **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
3. عيون عبد الكريم، **جغرافية الغذاء في الجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م.
4. فريد راغب النجار ، **إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم** ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1999/1998.
5. محمد السيد عبد السلام، **الأمن الغذائي للوطن العربي** ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
6. يوسف عبد المجيد فايد، **الموارد الاقتصادية** ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1999.

الأطروحات والرسائل:

1. براحو فافة سهيلة، **مساهمة شعبة الحليب في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر** ، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2003.
2. جرمولي مليكة، **السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة عليها**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2005.

3. خالد عبد الحميد حسانين، **آثار تطبيق أحكام الإنفاق الزراعي في منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي** ، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر،2007.

4. زيدان زهية، **واقع وتحديات الأمن الغذائي في العالم العربي** ، حالة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، رسالة ماجستير، 2001.

5. طرشي محمد ، **الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – حالة الصناعات الغذائية– رسالة ماجستير،جامعة الشلف،2005.

6. عبد الحفيظ كينة ، **مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**, رسالة ماجستير, غير منشورة، جامعة الجزائر, 2012.

7. عبد الحميد بن الشيخ ، **واقع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو متوسطية**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009.

8. عبد القادر فاضل ، **القطاع الزراعي في الجزائر إستراتجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.

9. عبد الوهاب عبدات ، **الإصلاحات الإقتصادية وأثرها على الإنتاج الغذائي في الجزائر 1990–2000**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2001.

10. عبد الوهاب عبدات ، **واقع الصناعات الغذائية وآفاق تطورها في الجزائر خلال الفترة (1997–2007)**, أطروحة دكتوراه, جامعة الجزائر، 2011.

11. عثمان لخلف، **اساليب تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2004.

12. فوزي عبد الرزاق ، **الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الغذائية وعلاقتها بالقطاع الفلاحي**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007.
13. نعيمة يحياوي ، **أدوات مراقبة التسيير بين النظرية و التطبيق"حالة قطاع صناعة الحليب"** ،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة باتنة،الجزائر،2009.
14. واضح فواز، **دور تحليل بيئة الصناعة والمحيط الداخلي في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الاقتصادية**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2011.
15. يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة** ، أطرحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2008.

الندوات والملتقيات :

1. صالح صالحي، **أساليب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، الإشكاليات وآفاق التنمية، القاهرة، 18-22 يناير 2004.
2. عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية سطيف، 25-28 ماي 2003.
3. قويدر عياش ، مداخلة بعنوان **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية** الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة عمار ثليجي- الاغواط- 8 و9 افريل2002.

4. الماحي ثريا، **إستراتيجية المنافسة والإبداع في مؤسسات الصناعات الغذائية في الجزائر بين الواقع والمأمول** ، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الشلف 2010.
5. إسماعيل شعباني، **ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم** , الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغاربية, 25-28 ماي, سطيف 2003.
6. نور الدين مزياني، **عوامل فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان جديد للتنمية، سكيكدة ،2008.
7. عزت ملوك قناوي ، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين ، **الأمن الغذائي العربي**، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة، 25-26 سبتمبر2002.

المجلات والدوريات :

1. أحمد قدري مختار، **التجارة الخارجية لمحاصيل الحبوب الرئيسية والأمن الغذائي المصري**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد العاشر، العدد الثاني، القاهرة، سبتمبر 2000
2. عبد الصاحب العلوان، **أزمة التنمية الزراعية و مأزق الأمن الغذائي** ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1998.
3. شريف غياط-محمد بوقموم ، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية-المجلد24- العدد الأول-2008.

4. فوزي حليم رزق، **النمط الغذائي المصري ومقارنته بالنمط الصحي والعالمي، مجلة مصر المعاصرة**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، العدد 419، أفريل1990.

التقارير والقرارات :

1. التعليمة الوزارية رقم 409بتاريخ 10جوان 1995.

2. التقرير السداسي للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، سنة 2002.

3. تقرير المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي السداسي الأخير من عام 2001.

4. تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جوان 2002.

5. القانون 18/01 من القانون التوجيهي الصادر في: 2001/11/12 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6. القرار الوزاري ، في 02جانفي 1994.

7. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2003.

8. تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية: الخرطوم، 2009.

9. الديوان الوطني للإحصاء(2010).

المراجع الأجنبية:

1. A.Bencharif, **Stratégies des acteurs de la filière Lait en Algérie** , état des lieux et Problématiques , in options méditerranéennes, n°32, les filières et marchés du lait et dérivés en méditerranée, 2001.
2. Ahmed bouyacoub **: la consommation des ménages 1962-2012 : quelles caractéristiques ?** LAREGE CREAD, **Algérie : cinquante ans**

d'expériences de développement Etat-société- Economie , université d'Oran , décembre 2012.

3. Arif Mourad , **pour qui une carte d implantation des PME**, revue Espaces N° : 01 ,Alger 2002
4. Bulletin d'information statistiques de la PME 2010 N° 18.
5. ministère de l'agriculture et de développement rural, 2007.
6. N.Hanafi-Djoghlan, **Contribution à l'analyse de la situation et des perspectives de développement de la filière lait en Algérie**, thèse de magister, sciences animales, INA El Harrach, Alger, 2002.
7. Refaa Mokrane : les impacts et le management stratégique des technologies de l'information dans les entreprises, Thèse de doctorat, université d'Auvergne- Clermont 1, 1991.
8. Refaa Mokrane : « la PME/PMI algérienne et la maîtrise des processus métiers. Cas des ERP/CRM/SCM », revue de l'IRD, 2007.
9. Souki Hakima , **Les stratégies industrielles et la construction de la filière lait en Algérie** , portée et limites, université de Tizi-Ouzou, septembre 2009, n^0 15.
10. ONS , annuaire statistique de l'Algérie, N°28, Edition 2012.
11. CIHEAM, global Food Security index, www.ciheam.org, April 2013.
12. http://www.elaph.com/Web/Economics/2011/5/657379.html

ملخص:

تعاني الجزائر من تبعية غذائية كبيرة، بحيث تعتمد في سد حاجياتها من المواد الغذائية عن طريق الاستيراد، قد تتصدر الواجهة في بعض المواد الغذائية المستوردة مثل القمح والحليب، مقارنة بالدول العربية التي تعاني من تبعية غذائية.

ورغم وجود بعض الصناعات الغذائية إلا أنها تبقى صناعات مصنعة، تعتمد هي كذلك على استيراد المواد الأولية، مما يفرض على الدولة الاهتمام أكثر بالجانب الزراعي الغذائي، والزراعي الصناعي وتدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال والتي تعتبرها القاطرة التي تجر عربة النمو.

كلمات مفتاح: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ــ التبعية الغذائية ــ الأمن الغذائي ــ مشكلة الغذاء.

Résumé:

L'Algérie souffre d'une dépendance alimentaire. Elle dépend tellement des importations pour subvenir à ses besoins de nourriture. Elle pourrait être le pionnier dans l'importation de certains produits alimentaires comme le blé, le lait par rapport aux pays arabes qui souffrent de la dépendance alimentaire.

Malgré l'existence de certaines industries alimentaires, seulement manufacturables, reposant sur l'importation de matières premières, ce qui oblige l'Etat à s'occuper beaucoup plus du côté agro-alimentaire et agro-industriel en soutenant les petites et moyennes entreprises dans ces domaines, supposées être locomotive du développement.

Mots clés:

Les petites et moyennes entreprises, la dépendance alimentaire, la sécurité alimentaire, le problème de la nourriture.

Abstract

Algeria is suffering from a food addiction. It is so dependent on imports to meet its food needs. It could be the pioneer in the importation of certain foods such as wheat, milk from the Arab countries who suffer from food addiction.

Despite the existence of some food, only manufacturable industries, based on the import of raw materials, forcing the state to take care of a lot more food and agro-industrial side supporting small and medium enterprises in these areas, supposedly locomotive development.

Key words:

Small and medium enterprises, food addiction, food security, the problem of food.